النفط والصراع السياسي في السودان

عادل أحمد إبراهيم

تاج السر عثمان



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : النفط والصراع السياسي في السودان

المـــؤلف : عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان

رقـم الإيداع :

رقـم الإيـداع :

٢٠١٢/٢٠٢٨

الطبعة الأولى ٢٠١١



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

إلى روح المرحوم إسكندر فهمي الذي أسهم في نشر المعرفة والثقافة في بلادنا ، لقد كانت مكتبة مروي التي أسسها المرحوم مركزا للإشعاع الثقافي في السودان وظل يرعاها كشجرة وارقة الظلال حتى فارق دنيانا .

تقديم

يتوقع أن يكون لاستخراج النفط بالسودان أثره الكبير إذا ما أحسن استقلاله في تنشيط حركة دفع وإنماء الاقتصاد القومى . ذلك أن السودان صاحب موارد طبيعية متسعة ومتنوعة وهى البلد العريض الخصب المتمدد في بضع مئات الملايين من الأفدنة الزراعية يتوسطها ويرعاها نهر النيل العظيم وفروعه الرئيسية الخمسة . وهو الغابة والصحراء وهو ما بين الغابة والصحراء من اختلاف في الأجواء والتربة الخضرة والمرعى والحيوان . وتتنوع معادنه تنوع ثقافات ومعارف وخبرات أهله .

ومتى ما حسن استثمار عائدات البترول يصبح البترول الإضافة الكبيرة في إجمالي الناتج القومى المحلى ويتقدم صادرات البلاد، ويدعم ميزان المدفوعات واحتياطى البلاد من النقد الأجنبي وتقوى وتتميز العملة المحلية خاصة إذا ما صاحب تلك الاستثمارات برامج اقتصادية تحتويها وتستوضح مسارها وأهدافها ومراميها . هذا وقد ورد ذكر استثمار عائد البترول في مشروعات الاقتصاد القومى في أكثر من موقع من ملاحق هذا الكتاب وما لها من آثار سلبية وإيجابية على مسيرة الإنماء الاقتصادي في البلاد .

لم يكن ظهور البترول في بلاد السودان غير متوقع فقد ظل الكثيرون يتحدثون عن ظهور البترول بالسودان، ويبشرون به معتمدين على مؤشرات علمية يعرفونها ، وبالفعل ظهر البترول وله احتياطى كبير . وهذا الكتاب الذى بين أيدينا ذكر في شيء من التفصيل الجهود المقدرة التى بذلت نحو استكشاف البترول والصراع المحموم بين شركات البترول المختلفة لاحتواء أكبر قدر منه .

والبترول ليس بالسلعة العادية كغيره من السلع ، إنه سلعة ذات طابع سياسى يميزه عن بقية السلع نسبة لأهمية دوره كطاقة إنتاجية فاعلة وهامة وهو معروف

سلعة زائلة – طال الزمن أم قصر – ولكنه ذو عائد هام ومؤثر وفعال في عالم الاستثمارات المالية والاقتصادية ، والسودان في حاجة إليه لا لاقتناء السلع الاستهلاكية والكماليات كما فعلت بعض الدول البترولية الأفريقية فخسرت المعركة حتى ضاق بها الحال والديون ، ولكنا في حاجة إليه في تطوير وإنماء حقولنا الزراعية في عالم الحبوب الزيتية والقطن والذرة والصمغ العربى وغيرها في إقامة الصناعات الزراعية كالغزل والنسيج وصناعة الزيوت والصمغ واللحوم والجلود واستخراج المعادن كالذهب والمايكا واليورانيوم والحديد والمنجنيز وغيرها ، ثم إعدادها للتصدير . وهذه مسائل وموضوعات لابد أن تخضع أولا للدراسات العلمية والتحليلية الدقيقة ثم تقر في برامج اقتصادية عملية للتنفيذ .

لقد بذل كل من الأخ عادل أحمد إبراهيم والأخ تاج السر عثمان في هذا الكتاب القيم المفيد جهدا كبيراً في جمع كل تلك المعلومات الهامة المتعلقة باستخراج البترول في السودان وبدء نشأته وإدارة مؤسساته وتنشيط تجارته ، وهذه المعلومات ستظل درعا هاما في سجل تاريخ البترول في السودان وقد يكون أسلوب أداء اليوم مقبولا ولكن المستقبل ذو شأن آخر . فإن كنا اليوم في أول عهدنا باستخراج البترول وتجربة تجارته فقد تأتينا الأيام المقبلة بأوضاع مختلفة تغير الفكر ونهج الأداء فلكل زمان ظروفه الخاصة وتحكمه وحكمه عليها .

ونشكر للأخوين عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان جهودهما المقدرة في التنقيب في هذا المجال الجديد غير المعروف من قبل وإلهام في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وتمهيدهما الطريق للآخرين لإجراء المزيد من البحث والدراسة والتنقيب في هذا المجال حتى نتعرف عليه جيدا ونلم بجوانبه المختلفة سعيا وراء المنفعة العامة للبلاد

إبراهيم إلياس

يوليو ٢٠٠٥م

مقدمة

شهد المجتمع السوداني خلال الأعوام: ١٩٨٩م – ٢٠٠٥م، متغيرات عميقة وحراك اجتماعي بسبب الحروب والمجاعات والفقر وتدهور الإنتاج الزراعي والحيواني، وجرت مياه كثيرة تحت الجسور، حتى أصبحنا أمام واقع جديد،، لابد أن نسبر غوره ونفهمه حتى نستطيع أن نغيره ونتحكم في توجيه مجراه الأساسي، على أن أهم المتغيرات التي حدثت في السودان هو استخراج النفط الذي أصبح رافداً جديداً من روافد الاقتصاد الوطني، وأصبح حقيقة ساطعة كالشمس، ويشكل ٨٠٪ من الصادرات، بعد أن تراجع القطن الذي أصبح يشكل ٣٪ (تقرير بنك السودان ٢٠٠٣م) من الصادرات، وبذا انطوت حقبة استمرت أكثر من ٨٠ عاما كان القطن فيها يشكل ٦٠ ٪ من الصادرات، ودخلنا حقبة جديدة حل فيها الذهب الأسود محل الذهب الأبيض .

الهدف من هذه الدراسة إلقاء الضوء الكاشف على قصة النفط في السودان وآثاره علي الصراع السياسي في السودان والصراع الإقليمي والدولي، كما يركز الكتاب على ضرورة التنويع الاقتصادي وعلى ضرورة أن يكون النفط قوة دافعة للإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد، إضافة إلى دعم خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه..إلخ، حتى يسهم البترول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدلاً من زيادة حدة الاستقطاب الطبقي ببروز فئات رأسمالية من عائدات النفط تسهم في زيادة حدة الصراع السياسي في السودان، وتزايد معدلات الفقر والدمار الاقتصادي والاجتماعي، كما حدث في بعض البلدان مثل نيجيريا.

كما يدق الكتاب ناقوس الخطر من الاعتماد فقط علي ثروة البترول الناضبة، ويشير إلى ضرورة مواجهتها بالاعتماد على ثروة البلاد المتجددة مثل الزراعة والثروة الحيوانية والإنتاج الصناعي، إضافة لحماية البيئة والتنوع الحيوي في السودان.

كما يسلط الكتاب الضوء على المتغيرات التي حدثت في تركيبة الاقتصاد السوداني وتراجع الإنتاج الزراعي والحيواني، والمتغيرات في تركيب القوى العاملة في السودان وظهور مدن وأسواق جديدة في بعض مناطق القطاع التقليدي (المعيشي)، وما يحدث ذلك من أثر على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق البترول، وما يزيد من لهيب الصراع حول عائدات الثروة النفطية، وما يرتبط ذلك من دخول لخدمات الكهرباء والمياه والتعليم والمستشفيات والمطارات، وارتفاع قيمة الأرض، واستقرار الرحل ودخول الاقتصاد النقدي السلعي في تلك المناطق وما يخلقه من واقع جديد.

- تناول الكتاب المواضيع الآتية:

تاريخ اكتشاف النفط وإرهاصات الصراع حوله، آثار النفط على الصراع الإقليمي والدولي، الشركات متعددة الجنسيات وصراع المصالح، عائدات النفط، قسمة عائدات النفط في اتفاقيات نيفاشا، آثار النفط على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، وأثر البترول على اتفاقية السلام.

- كما أرفقنا ملاحق عبارة عن وثائق بعض الأحزاب عن النفط، وجداول وإحصاءات وخريطة لتوزيع النفط في السودان ومقالات نشرت في الصحف عن النفط.

- كما أشرنا للمصادر والمراجع في نهاية الكتاب.

- وأخيرا لا يفوتنا أن نشكر كل الذين ساعدوا في توفير المعلومات والوثائق من وزارة الطاقة وبنك السودان، ومركز دانا كوم والذين لولا مساعداتهم لما رأى

هذا الكتاب النور.

ونأمل أن يثير هذا الكتاب نقاشاً مثمراً وسط الرأي العـام السـوداني، ويسـهم في معركة تحويل عائدات النفط لدعم التنمية في البلاد.

مع تقديرنا وشكرنا

عادل أحمد إبراهيم – تاج السر عثمان

الخرطوم: ١٢/ ٧/ ٢٠٠٥م

1

الفصل الأول

النفط السوداني : تاريخ الاكتشاف وإرهاصات الصراع

يشير المؤرخون إلى أن العالم الحديث مرّ بثلاث ثورات من حيث استخدام الطاقة هي :

١- الثورة الصناعية الأولى: وهي الثورة الصناعية المعروفة التي حدثت منذ حوالي أكثر من ٣٠٠ عام، والتي تميزت بالميكنة والإنتاج والاستهلاك الواسعين واستندت إلى أسلوب حياة قاعدته المصنع، وتم استخدام البخار والفحم في صناعات مثل: النسيج والحديد والصناعات الحديدية التي لا تتطلب تركيباً عضوياً مرتفعاً لرأس المال، وظهرت قطارات السكك الحديدية التي تسير بالبخار وكذلك السفن البخارية التي ربطت بلدان العالم.

٢- الثورة الصناعية الثانية: وهي التي ارتبطت باكتشاف الكهرباء والنفط في نهاية القرن التاسع عشر، والتي أدت لصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الاستهلاكية الكهربائية...إلخ.

٣- الثورة الصناعية الثالثة: وهي التي ارتبطت بالطاقة الذرية، واعتمدت صناعتها على الذرة، الإلكترونيك، الكمبيوتر، الأنمتة العصرية، ثورة الاتصالات والمعلومات، الهندسة الوراثية.

وقد بدأت هذه الثورة وتطورت منذ نهاية الحرب العالية الثانية، والتي جعلت العالم قرية صغيرة من خلال ثورة المعلومات والاتصالات: الإنترنت، الموبايل، .. إلخ.

لقد كان اكتشاف النفط نقطة تحول حرجة في التطور الصناعي الحديث، ومازال يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، وسيظل يلعب دوراً هاماً في الصراع العالمي والإقليمي والمحلي من أجل السيطرة على موارد الطاقة والنفط، وفي صراع الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى من أجل تأمين إمدادات النفط وتقليل أسعاره وفي مقدمة هذه الدول أمريكا.

البترول في السودان:

منذ إعادة احتلال السودان عام ١٨٩٨م، وبداية الحكم الثنائي الإنجليزي – المصري، شهد السودان تحولات اقتصادية هامة مثل: قيام السكك الحديدية، والمشاريع الزراعية (الجزيرة، القاش، طوكر، جبال النوبة، ...إلخ) لزراعة القطن الذي كان يشكل المحصول النقدي الرئيسي، كما قامت مشاريع الزراعة الآلية ومشاريع الطلمبات والإعاشة، كما شهد السودان قيام خزان سنار عام ١٩٢٥م، وميناء بورتسودان، وقامت المناطق الصناعية في مدن السودان الأساسية مثل. الخرطوم، عطبرة، بورتسودان، مدني، كوستي، ...إلخ لصيانة القطارات والعربات والشاحنات وطلمبات الري...إلخ.

وتشير الإحصائيات المسجلة أن اللواري والشاحنات عام ١٩٣٩ بلغ عددها حوالي ٠٩٩, ٢، وارتفعت عام ١٩٤٥ إلى حوالي ٧١٨, ٢ ثم إلى ٧٩٨, ١٠ في عام ١٩٥٦ (تيم نبلوك: صراع السلطة والثروة في السودان، ص ٥١).

وكان من نتائج ذلك أن بدأت الصناعة البترولية بصورة تجارية في عام ١٩٢٨م بواسطة شركة شل الهولندية البريطانية وذلك باستيراد وتوزيع المنتجات البترولية الرئيسية وزيوت الشحوم والتزييت، وقد شملت المنتجات الرئيسية بنزين السيارات وكيروسين الإضاءة والجاز أويل والديزل والفيرنس (أمين عبد الرحيم أوشى: قطاع البترول: تاريخ ورؤيا مستقبلية، مخطوط غير منشور، ص ٦)، وظهر عمال لتقديم الخدمات في هذا الجانب. وفي عام ١٩٣٣ بدأت شركة ميتشل كوتس وهي شركة تجارية في تسويق منتجات شركة موبيل، والتي كانت تعرف سابقا باسم سكوني- فاكوم، أما الشركة نفسها، فقد دخلت السودان في عام ١٩٥٣م، وفي العام التالي ١٩٥٤ دخلت شركة توتال الفرنسية والتي كانت تسوق منتجات شركة كالتكس حتى عام ١٩٦٤م، وفي عام ١٩٥٦ بدأ تسويق بنزين وغاز الطائرات

(أمين : ص ٦).

هكذا ولج السودان عالم النفط مستورداً للذهب الأسود والذي زاد استيراده له مع اتساع تطوره الاقتصادي. ولم يكتف السودان فقط باستيراد النفط الذي كان يشكل نسبة كبيرة من دخل البلاد، وبُذلت محاولات لعمليات الاستكشاف بحثاً عن النفط يمكن تلخيصها في الآتي:

- **منذ الحرب العالمية الأولى**، كان الحديث يدور حول احتمال وجود بترول في السودان، وفي العقدين الأول والثاني والثالث من القرن العشرين كانت شركات البترول تتقاسم منطقة الشرق الأوسط واحتكار التنقيب فيها، وفي العشرينيات من القرن الماضي أكدت تقارير إحدى الشركات الإنجليزية ضيق احتمال وجود البترول في السودان، ولم تبذل الإدارة البريطانية جهداً في اكتشاف البترول، لأنها كانت تركز على الاستثمار في زراعة القطن أو الذهب الأبيض بدلاً من الذهب الأسود.

- خلال سنوات الحكم العسكري الأول (٥٨ – ١٩٦٤م)، وبالتحديد عام ١٩٥٩م قامت شركة أجب الإيطالية بعمليات لاكتشاف النفط في مناطق البحر الأحمر (محمد قول شمالاً ودلتا طوكر جنوباً)، كما تم إنشاء أول مصفاة في السودان (مصفاة بورتسودان) وكانت مشاركة بين حكومة السودان وشركة شل للبترول.

- في الفترة (١٩٦٤م – ١٩٦٩م): حصلت شركة دقنة، عام ١٩٦٧م وهي شركة سودانية – كويتية – أمريكية على حق الامتياز للتنقيب عن النفط في البحر الأحمر.

وفي عام ١٩٦٨م حصلت شركة كونتنتال الأمريكية للبترول على تراخيص لعمل مسوح جوية في الصحراء الشمالية الغربية، وبدأت في العمل عام ١٩٦٨م في مساحة ٤٠ ألف ميل مربع بين خطي عرض ١٧/ ٢٢ وخطي طول ٢٤/ ٢٨.

- وفي الفترة (١٩٦٩م – ١٩٨٥م)، وهي فترة حكم الرئيس النميري صدر

قانون الثروة البترولية لعام ١٩٧٢م، وبصدور هذا القانون دخل السودان مرحلة النشاط الملموس في مناطق جنوب دارفور وكردفان وأعالي النيل والبحر الأحمر (التقرير الاستراتيجي ١٩٩٩م/ ٢٠٠٠ م، مركز الدراسات السودانية)

- وفي عام ١٩٧٤ نالت شركة شيفرون الأمريكية حق الامتياز لاكتشاف واستخراج النفط السوداني في الجنوب الغربي من السودان في منطقة أبوجابرة.

- كما تم في عام ١٩٧٦م إنشاء خط أنابيب الوارد (بورتسودان – الخرطوم)، قبل اكتشاف البترول.

- وفي عام ١٩٧٩م، قامت شركة شيفرون الأمريكية بتوسيع رقعتها الاستكشافية والتي شملت مناطق النيل الأزرق.

- كما دخلت شركة توتال الفرنسية في مجال التنقيب عام ١٩٨٠م والتي حصلت على حق الامتياز في هضاب البحر الأحمر، (المستشار: سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني – قصة كفاح أمة، ٢٠٠٤، ص ١٤١ – ١٤٢).

- وفي عام ١٩٨١م نالت شركة فيلبس حق الامتياز للتنقيب عن البترول في منطقة دنقلا – أم درمان.

- كما حصلت شركة صن أويل الأمريكية عام ١٩٨٢م على حق الامتياز في المنطقة الممتدة بين الجزيرة وعطبرة.

- وفي تلك الفترة أشارت الإحصائيات إلى أن المخزون في الآبار المكتشفة بين عام: ١٩٧٩ – ١٩٨٤ حوالي ٥, ١ بليون برميل (البرنامج الرباعي).

- والواقع أنه بعد توجه نظام نميري نحو الغرب بعد انقلاب يوليو ١٩٧١، ومصادرة نشاط الحزب الشيوعي، وبعد عام ١٩٧٣، الذي شهد ارتفاعاً في أسعار النفط (حرب أكتوبر ١٩٧٣م) حدثت مضاعفة من اهتمام شركات التنقيب

بالبحث عن مصادر إضافية للنفط، ونتيجة لهذا فقد منحت الامتيازات لعدد من الشركات مثل بول وكولينز (فبراير ١٩٧٤) لمساحة قدرها ١٣٦٠ كلم٢ في البحر الأحمر، باسفيك الدولية لمساحة قدرها ٢,٤٠٠ كلم٢، استبانك للتنقيب لمساحة قدرها ١٤,٤٠٠ كلم٢، وشيفرون وهي فرع من شركة ستاندر أويل بكاليفورنيا، وقد منحت ٥٩ ترخيصا تغطي مساحة قدرها ٢٨,٣٠١ كلم٢ في البحر الأحمر (أكتوبر ١٩٧٤)، بالإضافة إلى مساحة أخرى قدرها ٥١٦,٠٠٠ كلم٢ في الجنوب الأوسط (نوفمبر ١٩٧٤م) (د. منصور خالد: السودان والنفق المظلم، ص ١٣٦).

- ثم بعد ذلك توالت مسيرة البحث عن البترول كما أوضحنا سابقاً

- تمت المسوحات «الجيولوجية» و«الجيوفيزيائية» في مناطق مختلفة في البلاد وبناء على تلك المسوحات تم حفر ٩٥ بئراً استكشافية منها ٣٦ منتجة و ٤٩ جافة حيث أدى ذلك إلى اكتشاف حقول: سواكن - أبو جابرة - شارف - الوحدة - طلح - هجليج الأكبر - عداريل وحقل كايكانق غير أن هذه الاستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي (التقرير الإستراتيجي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م).

وفي عام ١٩٨٣م، انفجرت الحرب الأهلية من جديد في الجنوب، وكان انفجارها نتاجاً منطقياً لسياسة ديكتاتورية نميري وحكم الفرد والأخطاء التي ارتكبها النظام العسكري في حق الجنوب ثم بشكل أوسع في انفجار الحرب الأهلية في يناير ١٩٨٣م. وكانت أخطاء نظام النميري المباشرة التي أدت لذلك تتلخص في الآتي:

(أ) التدهور والمصاعب الاقتصادية في الجنوب.

(ب) الخلافات حول تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم بحجة تقليل سيطرة قبيلة الدينكا في السياسة في الجنوب.

وجاءت قوانين سبتمبر ١٩٨٣م لتصب الزيت في النار وتزيدها اشتعالاً. في هذا

الإطار اندلعت الحرب الأهلية من جديد، ففي يناير ١٩٨٤م، هاجم منشقون مدينة في مديرية بحر الغزال ولقي اثنى عشر تاجراً شمالياً مصرعهم وهرب نحو ألف جندي وضابط إلى الغابة حاملين أسلحتهم معهم، وخلال ذلك الصيف وقعت أحداث أخرى فقد تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان في أغسطس ١٩٨٣م وأكسبت المقاومة في الجنوب شكلاً رسمياً.

كما تدخلت عوامل أخرى في الصراع السياسي مثل: اكتشاف البترول الذي قوى الدعوة إلى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للإقليم مكانة مميزة والشعور بإمكانية الاعتماد على الذات مستقبلاً، هذا إضافة للصراع حول مصفاة كوستي (١٩٨١)، هل تكون في بانتيو أم كوستي؟. والصراع حول الحدود بين الإقليم الشمالي والجنوبي، وكانت المناطق المتنازع عليها ثلاث هي:

أ. منطقة حفرة النحاس ب. منطقة بانتيو ج. منطقة شالي والكرمك، وكلها مناطق ذات إمكانيات اقتصادية، ربما يكون بعضها مؤثراً في مستقبل التنمية في السودان.

يقول د. عبد الغفار محمد أحمد : فمنطقة حفرة النحاس كانت من زمن مجال استكشاف لمعدن النحاس، وإن لم يكن هناك تحديد دقيق لكميات وإمكانية استغلاله تجارياً، وهي المنطقة التي حاول الاستعمار أن يجعل منها حاجزاً خالياً من السكان بين الشمال والجنوب لوقف امتداد الثقافة العربية الإسلامية جنوباً (د. عبد الغفار محمد أحمد: السودان في الوحدة في التنوع، ص ٨٩).

أما بانتيو فهي المركز الأساسي لحقل البترول وهو مجاور لكردفان، أما شالي وكرمك فيمكن أن يكونا مصدراً للذهب إضافة إلى أنها من ناحية ثقافية وانطلاقاً من الانتماءات العرقية لسكانها تكون أكثر اتصالاً بمناطق الإقليم الجنوبي منها للأوسط الذي يقع فيه الآن (د. عبد الغفار: ص ٨٩).

وبحلول منتصف ١٩٨٤م بدأ وكما لو أن أغلب المساحة شرق النيل الأبيض في الجنوب تحت سيطرة الحركة أو عرضه لهجماتها.

كما أدت هجمات رجال العصابات على موظفي الشركة الفرنسية في ديسمبر ١٩٨٣م إلى وقف العمل في قناة جونقلي، وأدت هجمات مماثلة على العاملين في شركة شيفرون للتنقيب عن النفط إلى وقف أعمال التنقيب (تيم نبلوك).

وهكذا عادت الحرب الأهلية في جنوب السودان بعد أن توقفت لمدة عشرة أعوام، وكانت من أسباب تصدع وسقوط نظام النميري في انتفاضة مارس – أبريل ١٩٨٥م. وهكذا توقفت مسيرة أعمال التنقيب عن البترول وبدأت نذر الصراع السياسي حول البترول واقتسام عائداته، بعد الهجوم على مراكز شركة شيفرون، واعتقل بعض الفنيين التابعين للشركة، كما طلب إلى الشركة إيقاف التنقيب، إذ أن المجموعات المهاجمة ترى أن البترول ملك للإقليم الجنوبي وليس للحكومة المركزية.

وكانت تقديرات شيفرون أن يبدأ الإنتاج والتصدير عام ١٩٨٦، ولكنها اضطرت لإيقاف نشاطها عام ١٩٨٥م بعد هجمات الجيش الشعبي على منشآتها (الحزب الشيوعي السوداني: البترول قطاع جديد في الاقتصاد الوطني، قضايا سودانية، العدد ٢٥، مارس ٢٠٠١م)، ولم تخسر شيفرون بعد تجميد نشاطها وانسحابها حيث عوضتها الحكومة الأمريكية مايقدر بمليار دولار خصماً على التزاماتها الضريبية شأن الشركات الأمريكية الكبرى التي تتعرض استثماراتها لخسائر في مناطق النزاعات الخطرة (المرجع السابق).

ومعلوم أن شركة شيفرون كانت قد تحصلت على امتياز لاكتشاف واستخراج واستغلال وتصدير النفط في عام ١٩٧٤م. ومعلوم أيضاً أن شركة شيفرون من أكبر الشركات لاستغلال واستخراج البترول بإمكانياتها المادية الهائلة بالإضافة

للكادر الفني المؤهل والأدوات والتقنيات المتقدمة، وكانت شركة شيفرون عام ١٩٨٤م قد أصدرت كشف حساب بالمصروفات عن عمليات التنقيب وأشارت إلى أنها بلغت مليار دولار أمريكي (سيف الدين: ص ٢٨)، وقد لعبت شيفرون دوراً هاماً في عمليات التنقيب واكتشاف النفط، وقد استخدمت التكنولوجيا المتقدمة في تكثيف حركة التنقيب خاصة في التحليلات والأبحاث الجيولوجية والاستعانة بالصور والخرائط التي كان يقوم بالتقاطها القمر الصناعي الأمريكي الذي ساعد على تحديد الأماكن التي بها النفط السوداني (سيف الدين ص:٢٨).

وبعد هجوم التمرد على منشآت الشركة في عام ١٩٨٥م توقفت عن نشاطها بموجب العقد الموقع بينها وبين الحكومة السودانية، وجمدت نشاطها في بعض المناطق التي تملك فيها حق الامتياز للتنقيب واستخراج النفط السوداني، ثم استغنت عن حقوق الامتياز الممنوحة لها بموجب الاتفاقات الموقعة معها، مقابل ١٨ مليون دولار تم دفعها نقداً للشركة، وبذلك انتهت أعمال شركة شيفرون الأمريكية في السودان. لتبدأ مرحلة جديدة في استخراج وتصدير النفط وصراع سياسي وإقليمي وعالمي حوله.



2

الفصل الثاني

النفط السوداني : الشركات متعددة الجنسية وصراع المصالح

بعد العام ١٩٩٢م دخلت شركات صينية وماليزية وكندية ومن دول الخليج وسويسرية ونمساوية في مجال التنقيب عن البترول والإنتاج، وفي نهاية عام ١٩٩٦م وبداية عام ١٩٩٧م تجمع كونسورتيوم (GNPOC) وأعطى الامتياز ليغطي القطع ٢، ١، ٤ حسب النسبة المبينة أمام كل شركة

١- شركة أستيت (قبل بيع الأسهم شركة تلسمان الكندية)	٢٥٪.
٢- الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC	٤٠٪.
٣- بتروناس الماليزية	٣٠٪.
٤- سودابت (حكومة السودان)	٥٪.

كما تجمع كونسورتيوم لتطوير القطعة ٥ أ في منطقة السدود في جنوب السودان بجوار حقل الوحدة ووقعت الاتفاقية مع حكومة السودان في فبراير ١٩٩٧م، وكانت الشركات المساهمة هي :

- شركة لوندين السويدية .	٣٧, ٤٠٪.
- الشركة النمساوية (OMV) .	١٣, ٢٦٪.
- بتروناس الماليزية .	٥٠, ٢٨٪.
- سودابت (حكومة السودان) .	٥٪.

ومن أهم النقاط في اتفاقيات النفط أنه عندما تصل الشركة إلى مرحلة الإنتاج تبدأ في استعادة مصاريفها ماعدا مصاريف الخدمات الاجتماعية التي صرفت خلال مرحلة الاستكشاف بنسبة من الإنتاج الكلي السنوي من النفط والغاز تتراوح بين ٣٠ – ٤٠٪ وقد تزيد وتنقص هذه النسبة وتسمى بـ (التكلفة)، أما النفط المتبقي من الإنتاج الكلي، بعد ما تأخذ الشركة زيت التكلفة يقسم بين الحكومة بمتوسط ٧٠٪ للسودان و ٣٠٪ للشركة قابلة للزيادة أو النقصان، وبزيادة الإنتاج ومرور

الزمن تزيد نسبة الحكومة منه وتقل نسبة الشركة تدريجياً حتى تصل إلى مرحلة يملك السودان الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ وتحدد الفترة (التقرير الإستراتيجي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠).

وقبل توقيع اتفاقية السلام كانت الحكومة الأمريكية تنتقد الحكومة السودانية والشركات العاملة في التنقيب عن البترول، بحجة أن عائد البترول يذهب للمجهود الحربي للحكومة على سبيل المثال ورد في صحيفة «الرأي العام» بتاريخ السبت: ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٣م، استعراضا للأستاذ/ السر سيد أحمد لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي تناول الشأن النفطي في السودان، أشار التقرير إلى أن الإنتاج النفطي في تصاعد مستمر، وأنه في المتوسط بلغ خلال العام الماضي ٢٤٠,٤٣٦ برميلاً في العام ليرتفع إلى (٢٤٤,٦٠٤) برميلا في الربع الأخير من العام الماضي وذلك بسبب إضراب عمال النفط في فنزويلا والوضع في العراق وأنه بإضافة إنتاج كميات صغيرة من مربع (٣)، (٦) فإن الإنتاج ربما يكون قد وصل إلى ٢٥٠ ألف برميل يومياً وشهد السعر ارتفاعاً عاكساً لحالة الاضطراب التي عاشتها السوق النفطية. وبلغ سعر البرميل من مزيج النيل خلال العام الماضي ٢٩,٥٠ دولاراً، ويقدر التقرير أنه بسبب زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار متزامناً مع تقلص تكلفة تطوير الحقول، فإن الخزينة الحكومية يمكن أن تكون قد حصلت على ٨٠٠ مليون دولار في فترة الأشهر الستة المنتهية في مارس الماضي، وينقل التقرير عن الحكومة قولها أنها تضع العائدات تحت إشراف بنك السودان، ومضيفاً أن عائدات النفط أصبحت تحتل مكانة متعاظمة في جانب الإيرادات، كما أن الزيادات في العائدات صحبها زيادة في الإنفاق العسكري يعبر عنه ظهور طائرات هيلوكبتر عسكرية لم تكن موجودة من قبل على الساحة، وأسهمت هذه الأسلحة الجديدة في تغيير بعض التكتيكات، إذا توقف القصف الجوي للمدينة عبر الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، كما كان يحدث في السابق، وأصبحت طائرات الهيلوكبتر تقدم

المعاونة اللازمة في العمليات العسكرية.

« ومثال آخر للصراع جاء في صحيفة الأيام بتاريخ: ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢م» في فينا (النمسا) هاجم القس الأب جوزيف أبا قابيت فاس المسئول عن أبرشية طمبرة / يامبيو في غرب الاستوائية الذي عقد مؤتمراً صحفياً بالآتي:

- مناشدة شركات البترول العالمية العاملة في السودان مغادرته فوراً، وعدم العودة إليه إلا بعد أن يتم التوصل إلى اتفاقية سلام لأن عائدات البترول تستغل في شن الحرب ضد الجنوبيين.

- أموال البترول تذهب لتمويل شراء الطائرات الحربية التي تقصف مناطق المدنيين المسيحيين مضيفاً أن السودان يبني الآن خطاً حديدياً لنقل النفط ليرفع طاقته إلى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم، مما يعنى أنه سيضاعف دخله، وبالتالي تضاعف الأموال المتاحة للحكومة لشراء الأسلحة لضرب المسيحيين في الجنوب وتشريدهم».

وكان من نتائج هذه الضغوط أن انسحبت شركة أراكس الكندية من السودان ، وحلت محلها شركة تلسمان الكندية، أما شركة تلسمان فقد وجهت لها اتهامات من منظمات حقوق الإنسان بأنها: سمحت للطائرات الحربية للجيش السوداني باستخدام مطاراتها في حقول البترول، كما أنه نقلت (عبر طرف ثالث) شاحنات وقطع غيار لحكومة السودان من السوق الأسود في بلغاريا، وكان من نتائج هذه الضغوط على شركة تلسمان أن انسحبت من الاستثمار في النفط السوداني، وقامت شركة البترول والغاز الطبيعي الهندية بشراء حصة تلسمان من مشروع البترول السوداني والبالغ ٢٥٪ وبصفقة بلغت ٧٥٠ مليون دولار (الأيام: ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢م).

ومن الأمثلة للصراع بين الشركات: ما جاء في صحيفة الأيام بتاريخ ٦/ ١١/ ٢٠٠٢م وتحت عنوان (البرلمان يفتح ملف البترول) أشار جار النبي إلى

الآتي:

- العقود التي وقعتها الوزارة مع الشركات فيها قصور يلحق إجحافاً بحق السودان.

- الوزارة (وزارة الطاقة) لا تتعامل بالشفافية والشورى والديمقراطية ولاتهتم بآراء الآخرين لتستفيد منها في هذا المجال.

- الوزارة تتحامل على الشركات الوطنية فكيف تريد أن تقيم صناعة إستراتيجية حساسة دون إعطاء الشركات الوطنية الخاصة فرصتها وقال : إن مصفاته (كونكورب) لاتمدها الوزارة باحتياجاتها بينما تعطي الخام للشركات الأخرى.

- الشركات الأجنبية تبالغ في أسعار المعدات وتحصل على أموال لاتستحقها.

- إن مصفاة الجيلي مستعملة وأسعارها مبالغ فيها.

والجدير بالذكر أن محمد عبد الله جار النبي هو مدير شركة كونكورب للبترول وبائع أسهم شركة شيفرون لصالح حكومة السودان، كما اتهم جار النبي وزارة الطاقة وقال أنها تحولت لشبه قبيلة معينة ومعاكسة الشركات الوطنية.

أما د. عوض الجاز فقد نفى ذلك وأشار إلى الآتي:

- ٢٥ شركة وطنية تعمل في مجال البترول.

- العمالة السودانية في البترول ٧٥٪.

- حجم المنتج من البترول حاليا بين ٢٣٥ – ٢٥٠ ألف برميل. كما جاء في الأيام بتاريخ الأحد ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢م، المعلومات الآتية عن البترول:

- عدد حقول البترول التي يستمر العمل فيها في الوقت الحاضر (٦)، ولكن الحقل المنتج حالياً واحد هو حقل (هجليج) ، وأن حقل الفولة الذي منح للشركة الصينية سينضم إليه كحقل منتج في العام القادم، إضافة لذلك، فإن المسوحات

الجيولوجية أثبتت أن هناك أربعة حقولاً بترولية في مختلف ولايات السودان ولم يتم التعامل معها بعد.

- مايتم تكريره يومياً يبلغ واحد وستين ألف برميل يتم تكريرها في ثلاثة مصافٍ كما يلي:-

- خمسين ألف برميل بمصفاة الجيلي.
- عشرة ألف بمصفاة الأبيض.
- ألف برميل بمصفاة أبو جابرة.
- عائدات الدولة من البترول ٤٠٪ من إيرادات الميزانية.
- عدد الشركات الأجنبية العاملة في حقول البترول تسعى وهي من جنسيات مختلفة، وأن الشركات الوطنية العاملة ثلاثة.

ومن الأمثلة على الصراع بين الشركات ما جاء في الأنباء «أصدرت بورصة لندن قراراً بوقف تداول أسهم شركة وايت نايل للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر وذلك بعد أن فشلت الشركة في تقديم ما يثبت تعاقد بينها وبين حكومة جنوب السودان، يذكر أن شركة وايت نايل تتنازع مع شركة توتال على حقول التنقيب في البلوك (B) (الأيام: ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٥)».

ومعلوم أن شركة توتال الفرنسية بدأت أنشطتها منذ العام ١٩٨٠م ويشير مدير شركات توتال جين فرنسوا : إلى أنه فيما يتعلق ببلوك (ب)، تتولى شركة توتال إدارة عمل شركة مشتركة تضم شركات نفطية من أوروبا والولايات المتحدة عبر شركة مارتوان والشرق الأوسط من خلال الشركة الكويتية للتنقيب عن النفط، في الخارج الكويتية ومن أفريقيا بمساهمة شركة سودابت، مما يجعل من هذا الاستثمار في بلوك (ب) استثماراً دولياً متعدد الأطراف، وستعمل هذه الشركات معاً».

وحول الصراع مع شركة وايت نايل يقول فرنسوا «لم توقع شركة وايت نايل أي

عقد على الإطلاق، ولوقت طويل لم تكن شركة وايت نايل قادرة على تقديم أي وثيقة تثبت واقعية حقوقها» (الأيام: ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٥م)، والجدير بالذكر أن الحركة الشعبية كانت قد وقعت اتفاقاً مع شركة النيل الأبيض البريطانية للتنقيب عن النفط في الجنوب ببلوك (ب) وهي منطقة امتياز لشركة توتال الفرنسية. الصراع بين الحكومة والحركة الشعبية حول هذه القضية ربما يؤدي إلى فشل اتفاقية السلام.

وفي صراع المصالح بين الشركات متعددة الجنسية نشير إلى أن دول الاتحاد الأوروبي وكندا تبحث عن أسواق لتنشيط صادراتها واستثماراتها، فضلاً عن أنها ترى أحقيتها بالسوق السوداني أكثر من الصين ودول جنوب شرق آسيا ورأس المال الإسلامي العالمي (دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، أغسطس ٢٠٠١م) كما ترى أمريكا أحقيتها على البترول السوداني الذي تم اكتشافه على يد شركة شيفرون الأمريكية.

وبعد توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م من المتوقع أن تتدفق شركات البترول للاستثمار في السودان، على سبيل المثال جاء في صحيفة الأيام بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥م ما يلي «أجرى وزير الطاقة د. عوض أحمد الجاز مباحثات أمس مع مجموعة شركات (SKM) العالمية العاملة في مجال صناعة البترول والصناعات الأخرى التي أبدت رغبة قوية للاستثمار النفطي في البلاد، وضمت مباحثات حول إمكانية ولوج الشركة مجال الاستثمار النفطي في السودان خاصة في مجال الاستكشاف وخدمات البترول المختلفة، وقال عضو الوفد ومدير شركة الفوزين كيكابي العالمية المحدودة، الدكتور راشد على أن نسبة الشعور بالأمان والاطمئنان في الخرطوم تعتبر أعلى بكثير من العديد من العواصم الأخرى وهو الأمر الذي دفعنا إلى التعجل بفتح مكتب لنا في الخرطوم، يذكر أن مجموعة شركات SKM لها مكاتب في كل من الولايات المتحدة، عمان، كندا والهند».

الشاهد مما سبق عرضه أن هناك شركات متعددة الجنسيات تعمل في الاستثمار

النفطي في السودان، ومن المهم أن يعمل السودان على استغلال موارده الطبيعية مثل البترول بما يلبي احتياجات شعبه في التعليم والصحة والخدمات وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني، وهذا يتطلب شروطا أفضل في التعاقد مع الشركات العاملة في النفط في السودان و بما يحافظ على التوازن البيئي والسيادة الوطنية.

ويجب وقف تدمير الغابات وإبادتها كما هو جارٍ الآن في مناطق البترول (راجع على سبيل المثال التحقيق الصحفي الذي أعده الأستاذ/ هارون محمد آدم حول مجازر الغابات بولايات الوحدة وكردفان والنيل الأبيض والذي نشر بصحيفة الرأي العام على ثلاث حلقات بدأت في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥م، وانتهت في ٢/ ٦/ ٢٠٠٥م).

كما أنه من المهم الشفافية في عقودات البترول بحيث يستفيد السودان من تنافس شركات البترول من أجل الحصول على عقود وشروط مجزية تتمشى مع الطريقة العالمية لاتفاقية قسمة الإنتاج بدلاً من الوضع الحالي كما أشار الأستاذ/ موسى السيد أحمد في صحيفة الأيام بتاريخ ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٥م في مقال تحت عنوان «دعوة لمراجعة اتفاقيات البترول وتعديلها»، حيث أنه في الوضع الحالي أوفى طريقة قسمة الإنتاج المتبعة في السودان« تم تحديد نسبة ثابتة من الإنتاج وهي ٦٠٪ توزع بنسبة ٢٨٪ للشركات الأجنبية و ٧٢٪ للحكومة، تم تخصيص الـ ٤٠٪ المتبقية من الإنتاج لتعويض الشركات الأجنبية عن تكاليف واستيراد الاستثمارات السنوية، وإذا كان هناك فائض من الـ ٤٠٪ يضاف إلى نصيب الحكومة»، ويقترح الأستاذ/ موسى اتباع الطريقة العالمية التي تزيد من نصيب الحكومة من الإنتاج وتحفز الشركات لخفض التكلفة، ذلك أنه في الطريقة العالمية، فإن النسبة المئوية للحكومة من الإنتاج بعد خصم التكاليف تتدرج على أعلى مع الزيادة في الإنتاج والنسبة المئوية لنصيب الشركات الأجنبية تنقص بنفس القدر، يتراوح نصيب الحكومة حسب الاتفاقيات العالمية من ٨٥٪ إلى ٨٩٪ من إجمالي الإنتاج بعد خصم التكاليف).

كما تساعد الاستثمارات في النفط في توفير فرص للعمالة السودانية، ومهم في

التعاقد أن تشير إلى أهمية تدريب كادر سوداني فني للعمل في ميدان البترول، وتقليل العمالة الأجنبية إلى أقصى حد، على سبيل المثال الصين تستفيد من الاستثمار في النفط السوداني في تخفيض فائض العمالة في سوقها الداخلي باستخدام آلاف الأيدي العاملة الصينية في مجال استثماراتها النفطية وغير النفطية، يقدر عدد العمال الصينيين في السودان بسبعة آلاف، في حين أن في السودان قوى كبيرة عاملة عن العمل يمكن توظيفها في استثمارات البترول.

ومن مميزات الشفافية في العقود أنها تقلل من الفساد سواء كان فساد الشركات أو الحكام، وعلى سبيل المثال تجربة نيجيريا، رغم إيرادات نيجيريا من البترول التي وصلت إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار، إلا أن معظمها ذهبت لجيوب الحكام وعملاء النظام، مما جعل المشروع الأمريكي الجديد يشترط على الشركات الالتزام بالشفافية في الإعلان عن إيرادات البترول والضرائب والرسوم والعمولات التي تم دفعها للأفراد والحكومات.

وفي الاتفاق مع الشركات يمكن أن يكون هناك تعاقدات لإنشاء صناعات مشتقات البترول وقيام معاهد وكليات لتدريب كادر سوداني فني وإداري لتقليص دور الشركات الأجنبية في المستقبل، بالإضافة للتأكد من جودة المعدات والآليات التي تستوردها الشركات للعمل في مجال النفط.

وحتى نتخلص من لعنة النفط والموارد علينا أن نهتم بالقطاع الزراعي والحيواني في السودان لأنه المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية، كما يجب الاستفادة من تجربة الزراعة الآلية في سنوات حكم النميري التي تم فيها إبادة الملايين من الأشجار مما أدى إلى تدمير البيئة والجفاف والتصحر، ونعمل على وقف إبادة الغابات في مناطق البترول والتفاوض مع الشركات على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي. هذا إضافة إلى ضرورة تحقيق شروط مجزية في تسويق البترول.

3

الفصل الثالث

عائدات النفط السوداني

بدأ الإنتاج التجاري للنفط في السودان عام ١٩٩٩م في حدود ١٥٠ ألف برميل/ اليوم، ويتوقع أن يصل متوسط الإنتاج بنهاية عام ٢٠٠٥م إلى ٥٠٠ ألف برميل/ اليوم (مجلة النفط والغاز: سبتمبر ٢٠٠٤م)، وكان عائد الصادرات من البترول في ذلك العام ٢٧٥,٩ مليون دينار، استبشر الناس خيراً بأن عائدات البترول سوف تسهم في تحسين حياتهم بدعم التعليم والصحة والزراعة والصناعة والخدمات، ولكن فرحة الناس لم تدم طويلاً، بل أصيبوا بالدهشة عندما أعلنت الحكومة زيادة أسعار السكر والبترول عام ٢٠٠٣م، علماً بان الصادر من البترول عام ٢٠٠٣م كان ٢٨٠,٠٠٠ برميل/ اليوم، وكان من المتوقع أن تخفض الحكومة أسعار المواد البترولية للاستهلاك المحلي، ولكن حدث العكس، فبدل من تحسين حياة المواطن السوداني تم إفقاره بزيادات في الأسعار، وبدأنا نتأمل في تجربة نيجيريا التي باعت نفطاً يقدر بالبلايين من البراميل إلى شركات نفطية غربية، وأصبحت أكثر فقراً بدلاً من أن تتحول إلى دولة أكثر غنىً، كما استخدمت عائدات البترول في إذكاء نار الحروب الأهلية وتدمير البيئة وانتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز (مجلة النفط والغاز، سبتمبر ٢٠٠٤م).

ولكن إذا عُرف السبب بطل العجب، على سبيل المثال، بلغت عائدات البترول في عام ٢٠٠٠: ٥٢٠ مليون دولار بينما بلغت جملة العائدات حوالي ١,٣ مليار دولار ذهبت منها ٧٨٠ مليون دولار للشركات المستثمرة في مجال البترول في السودان (٦٠٪ للشركات، ٤٠٪ للحكومة)، بالإضافة لمبلغ الـ ١٢٠ مليون دولار التي تذهب لسداد القروض الخارجية، فإن الحكومة تلتزم بدفع ٦٠ مليون دولار سنوياً (لمدة خمس سنوات) لسداد قرض مصفاة الجيلي، كما تبتلع الاحتياجات الأمنية نسبة كبيرة من عائدات البترول، إضافة للتكلفة العالية للإنتاج، على سبيل المثال كان سعر برميل البترول ٢١ دولارًا عام ٢٠٠٠م بينما كانت تكلفة الإنتاج ١٩ دولارًا (الأيام: ١٢/ ١١/ ٢٠٠١م)، وفي ذلك العام كان سعر الخروق ٧٥ دولارًا بينما يكلف بضعة دولارات كما لاحظ الأستاذ/ السر سيد أحمد.

على أن عائدات النفط التي تتكون من بيع النفط ومشتقاته قد أسهمت في أن يتخلص السودان من عبء فاتورة البترول المستورد الذي كان يكلف الخزينة العامة للدولة من بين: ٣٥٠- ٤٠٠ مليون دولار سنوياً والتي كانت تساوي ٨٠٪ من عائدات الصادر.

كما قامت منشآت أو بنيات تحتية للبترول، وهي كما وردت في مجلة النفط والغاز (الأعداد من ١ – ٦)، وكما وردت أيضا في كتاب المستشار سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني: قصة كفاح أمه على النحو التالي:

١- من أهم الاستثمارات إنشاء خط أنابيب الصادر (النفط السوداني بمشتقاته) الذي بلغ طوله: ١٦١٠ كيلو مترات وقطره ٢٨ بوصة، وسعته حوالي ٥ ملايين برميل، وبلغت تكلفة الإنشاء ١,٢ مليار دولار، أما الشركات التي ساهمت في تنفيذ خط الأنابيب هي (CPECC) الصينية، (CNPC) الصينية، تكنيت الأرجنتينية، (CPTDC) الصينية، ماتيسان الألمانية (OGP) الماليزية، كما ساهمت شركات سودانية في تنفيذ خط الأنابيب مثل: شركة دال، هجليج لخدمات البترول، دانفوديو، النورس... إلخ.

٢- أما مصافي البترول التي قامت في السودان فهي:

- مصفاة بورتسودان وطاقتها الإنتاجية ٢٥ ألف برميل / اليوم.
- أبو جابرة وطاقتها الإنتاجية ٢٠ ألف برميل / اليوم.
- الأبيض وطاقتها الإنتاجية ١٥ ألف برميل / اليوم.
- الخرطوم وطاقتها الإنتاجية ٥٠ ألف برميل / اليوم.

كما أنه من المتوقع إنشاء خط أنابيب الصادر الجديد بالجبلي الذي يبلغ طوله ٨٠٠ كيلومتر، وقطره ١٢ بوصة، وبتمويل وتنفيذ شركة (ONGC) الهندسية، وبتكلفة تقدر بـ ١٩٤ مليون دولار، ومتوقع أيضا إنشاء مصفاة بورتسودان الجديد الذي تبلغ طاقته التكريرية ١٠٠ ألف برميل/ اليوم، وبتكلفة ٧٠٠ مليون دولار.

٣- كما أنجزت شركة النيل الكبرى (GNPOC) ميناء بشائر، وقد امتدت الأنابيب داخل البحر الأحمر بطول ١٨٢٠ متراً وذلك لشحن السفن بخام النفط السوداني والضخ للناقلات البحرية العملاقة التي تبلغ أكثر من مليوني برميل في خلال ٢٤ ساعة.

- ويتم الآن استخراج ٣٠٠ ألف برميل/ اليوم من حقلي هجليج والوحدة، فمن هذا الحقل يخرج أطول خط أنابيب عرفته بلادنا لنقل هذه الكميات حتى ميناء التصدير (بشائر)، ويتم حالياً العمل في حقل سارجان (Tharjath & Mala) الذي يقع في ولاية الوحدة مربع (٥أ)، وهو منطقة امتياز شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، ويقدر احتياطي الخام بهذا الحقل بحوالي ٢٥٠ مليون برميل قابلة للاستخراج، وتقوم بالاستثمار في هذا المربع شركة (WNPOC) وهي عبارة عن كونسورتيوم يضم عدداً من الشركات النفطية حيث تمتلك شركة بتروناس الماليزية ٦٨,٨٧٥٪ من الأسهم، وشركة (ONGC) الهندية ٢٤,١٢٠٪، كما أن شركة سودابت السودانية تمتلك ٧٪) وبتنفيذ هذا المشروع سوف يمكن زيادة إنتاجنا من خام النفط إلى أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ برميل في العام ٢٠٠٦ (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

- كما يقدر احتياطي السودان من النفط بحوالي ٢ مليار برميل ومن المتوقع زيادتها إلى ٤ مليارات برميل عام ٢٠١٠، كل هذا يزيد من حدة الصراع السياسي في السودان، ويرفع من وتائر التدخل الدولي من أجل هذه الموارد، وكما أشارت صحيفة الجارديان البريطانية الواسعة الانتشار إلى أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري خارجي للسودان، وخلصت إلى أن التدخل العسكري المحتمل في السودان سيوفر خزاناً نفطياً ضخماً وغير مستغل في جنوب السودان وفي جنوب إقليم دارفور، إضافة لاهتمام الولايات المتحدة بإمكانية نقل النفط السوداني عبر تشاد الذي يتم نقلة حالياً عبر خط طوله ١٦١٠ كلم إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

كما تقوم دول غرب أفريقيا حالياً بإمداد الولايات المتحدة بحوالي ١٥٪ من الاحتياجات البترولية، إلا أن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي قدر ارتفاع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٠٥م (مجلة النفط والغاز : سبتمبر ٢٠٠٤م).

كما أنه من القوة الدافعة للصراع المحلي والعالمي في دارفور، فإن أهداف أمريكا هي الثروة التي تكمن في السودان، ودارفور تحاذي بحيرة النفط الممتدة من إقليم بحر الغزال مروراً بتشاد والكاميرون، وهي من الأسباب التي جعلت أمريكا تهتم بتلك المنطقة، إضافة لثروة دارفور المعدنية مثل النحاس واليورانيوم والثروة الزراعية والحيوانية.

كما نلاحظ تكوين مجموعة شراكة كونسورتيوم في مربع (٢) الذي يقع في ولاية جنوب دار فور وجزء من ولاية شمال بحر الغزال، ويتكون كونسورتيوم من: شركة كليفدين بتروليم السويسرية التي تملك ٢٧٪ وشركة هاي تك (Hi-Teach) وتملك ٢٨٪، وشركة سودابت وتلك ١٧٪، وولاية الخرطوم وتملك ١٠٪، وشركة هجليج وتملك ٨٪، وتم حفر بئر استكشافية بتكلفة ١٨ مليون دولار (مجلة النفط والغاز: سبتمبر ٢٠٠٤م) هذا بالإضافة للاستثمار في حقول جديدة بالجزيرة (منطقة أبوجن التي تعمل فيها شركة ظافر الباكستانية) والشمالية ونهر النيل.

ومعلوم أن أحواض البترول في السودان كما رشح حتى الآن ٦ هي حوض النيل الأزرق، حوض ملوط، حوض المجلد، وحوض البحر الأحمر وحوض المردي، وحوض جبل أبيض.

كما أنه من المعلوم أن خام النفط السوداني من الخامات الخفيفة التي تنخفض فيها نسبة الكبريت الملوث للبيئة، كما أن النفط الخام يتم تحويله إلى مشتقاته المعلومة مثل: الجازولين، البنزين العادي، النافتا، الكيروسين، البوتاجاز، الفيرنس، والبتروكيميائيات التي تستخدم في الصناعات البلاستيكية.

الشاهد من المعلومات السابقة، أنه ظهر رافد جديد في الاقتصاد الوطني، وهو

قطاع البترول، ولكن كما أشار وزير التجارة عبد الحميد موسى كاشا إلى ارتفاع حصيلة الصادرات الكلية بما فيها البترول عام ٢٠٠٣م إلى ٢ مليار و ٣٥٤ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٢١٪ مقارنة. بحصيلة الصادرات عام ٢٠٠٢م، وعزا الوزير ذلك إلى ارتفاع عائدات البترول ومنتجاته والتي بلغت مليار و ٨٦٠ ألف و ٩٤ دولار، أي بما يعادل ٧٩٪ من إجمالي الصادرات، وأوضح الوزير أن نسبة مساهمات المنتجات الزراعية حوالي ١١٪ من إجمالي الصادرات بفوائد قدرها ٢٥٥ مليون و ٦٨٣ ألف دولار، فيما بلغت نسبة مساهمات المنتجات الحيوانية الحية حوالي ١, ٤٪ من إجمالي الصادرات بعائد قدره ٦٧٩, ٩٧ مليون دولار، بينما الحيوانات المذبوحة حوالي ١٪ من إجمالي الصادرات بعائد قدره ٨٢٦, ٣٦ مليون دولار (الأيام بتاريخ ١١/ ٥/ ٢٠٠٤م).

ويتضح من أعلاه الخلل في تراجع القطاع الزراعي الذي بلغت مساهمته في الصادرات ١١٪، في حين كان من المفترض أن يسهم البترول في رفع عائدات الصادرات الزراعية، فالقطاع الزراعي والحيواني سيظل المصدر للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما احتلت عائدات البترول ٧٩٪ من الصادرات، وهذا خلل أساسي يحتاج إلى إصلاح ويعيدنا إلى مربع الاعتماد على سلعة واحدة، في السابق كان القطن يشكل نسبة ٦٠٪ من الصادر الآن البترول بشكل ٧٩٪ من الصادر، فالبترول ومشتقاته يمكن أن يكون قوة دافعة أساسية لتطوير القطاع الزراعي والحيواني والصناعي في البلاد، إضافة لاقتطاع جزء من عائده لدعم التعليم باعتباره استثمار هام، ولدعم الصحة التي لاغنى عنها لرفع إنتاجية المواطن ولتطوير الإنتاج، إضافة لاقتطاع جزء من عائد البترول لدعم الخدمات مثل (الكهرباء، المياه، ...إلخ) وبدلاً من أن يتم ذلك زادت الأعباء على المواطن بزيادات في أسعار الطاقة (البترول، الكهرباء، الماء...إلخ) جديدة، حتى بعد توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م، وأصبح المواطن يدفع فاتورة السلام بعد أن كان يدفع فاتورة الحرب، وفاتورة السلام أشد مضاضة وعبئاً من

فاتورة الحرب، وهذا يذكرنا بسلطنة دارفور في سنواتها الأخيرة بعد أن فقدت عوائد كبيرة كانت تصلها من إقليم بحر الغزال وبعد سقوطه في يد الزبير باشا، تم تعويض تلك العوائد بزيادة أعباء الضرائب على المواطنين، ويذكرنا أيضا بسلطنة سنار في سنواتها الأخيرة عندما فقدت عوائد كبيرة من الممالك التي تمردت عليها مثل: الشايقية... إلخ فزادت أعباء الضرائب على المواطنين وأصبح النظام أكثر قهراً للمواطنين، وكان هذا من أسباب سقوط سلطنتي دار فور وسنار، هذا ومن المتوقع أن تفقد الحكومة ٥٠٪ من عائدات البترول بعد تنفيذ اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية، وبالتالي ستعوض ذلك بزيادة الأعباء الضرائبية على المواطنين، ومن المحتمل أيضاً أن تصل الحكومة إلى اتفاقات مع حركتي دار فور وحركات الشرق وستفقد الحكومة المركزية المزيد من العوائد بقسمة الثروة، وبالتالي سوف يصبح النظام أكثر قهراً اقتصادياً، كما أصبح البترول يشكل ٤٠٪ من موارد الدولة المالية، هذا وكانت تقديرات إنتاج النفط للأعوام: ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤م على التوالي: ٢٣٠ ألف / ٢٤٥ ألف، ٢٨٠ ألف، ٣٠٠ ألف برميل / اليوم، وبلغت عائدات النفط: في الأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢م على التوالي: ٢٧٥,٩، ١٢٩٧,٨، ١٢٦٨، ١٣٩٦,٥ مليون دولار. (مجلة النفط والغاز، مارس ٢٠٠٥).

ورغم ارتفاع الإنتاج والعائد إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلاً من أن تنخفض، وهذا يعود كما أشرنا سابقاً، إلى القروض وفوائدها التي تسدد من عائدات البترول، إضافة للتكلفة العالية لنقل الخام أو تكريره، وهذا يبلغ حوالي ٦٠٪ من صادر البترول العائد للحكومة، إضافة لعدم الشفافية وما ينتج عنها من فساد، مما يتطلب كما أشرنا سابقاً مراجعة اتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها والشفافية في العائد السنوي للثروة النفطية وتحويل عائدات تلك الثروة للتنمية وتوفير احتياجات المواطن السوداني الأساسية.

4

الفصل الرابع

النفط السوداني : وآثاره على الصراع الإقليمي والدولي



بتوقيع اتفاقات السلام في نيفاشا في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م دخلت البلاد فترة جديدة مشحونة بصراع معقد داخلي وخارجي، وإذا كان القطن قد شكل محور السياسة الاستعمارية بعد احتلال السودان وتوقيع اتفاقية يناير ١٨٩٩م، فإن البترول ضمن عوامل أخرى سوف يشكل القوة الدافعة للسياسة الأمريكية في السودان في الفترة القادمة، وهذا ما نلمسه فيما ورد في التقرير الإستراتيجي الثاني لمركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن (يناير ٢٠٠٤م)، أشار التقرير بعنوان «إستراتيجية عمل لما بعد النزاع في السودان» إلى البترول ودوره في توقيع اتفاقية السلام في مشاكوس وإلى آثاره على الصراع السياسي والإقليمي والدولي، أشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى الجهود الضخمة الحالية في أفغانستان والعراق، على المرء أن يقدر لماذا تلتزم الولايات المتحدة أيضاً بتحقيق السلام في السودان؟

أولاً: الاهتمام الجاد وسط الدوائر الأمريكية المختلفة بمصير جنوب السودان، مما نجم عنه تقديم مساعدات إنسانية ضخمة للسودان تقارب ملياري دولار منذ العام ١٩٨٣، كما أن الرغبة في وجود سودان مستقر ومسالم بعد الحرب سيساعد في الاستثمارات الأمريكية.

ثانياً: إن السودان يشكل بلداً رئيسياً في الحرب الأمريكية ضد الدول الفاشلة والنزاعات المتصلة والإرهاب في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، وإذا قدر للولايات المتحدة أن تفشل في اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع السودان من الانزلاق في إطار الدول الفاشلة، فإن عدم الاستقرار في الأقاليم سوف يواصل تهديد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة المهمة في أفريقيا، وبما أن لدى السودان ثروة نفطية، هنالك احتمال بفشل تجربته في السلام والتحول الديمقراطي، وهذا الأمر أيضا يحتم على الولايات المتحدة الاهتمام بأن تعالج المسائل النفطية بشفافية وحكمة.

ثالثاً: يعتبر السودان قطراً مهماً لتطبيق دعوة الرئيس بوش لإدخال الديمقراطية

و الانفتاح في الشرق الأوسط وبين المجتمعات المسلمة.

يواصل التقرير ويشير إلى ضرورة تطوير آليات إشراف ذات شفافية للثروة النفطية والعائدات القومية والإقليمية، يقول التقرير:

توصل الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية) في الآونة الأخيرة لاتفاق مبدئي حول ترتيبات قسمة الثروة، لكن المتوقع أن تبدأ الحركة الشعبية في استلام مئات الملايين من الدولارات من العائدات النفطية سنوياً بعد توقيع الاتفاقية، ومعلوم أن السودان ينتج حوالي: ٢٥٠,٠٠٠ – ٣٠٠,٠٠٠ برميل من النفط يومياً، ومنذ العام ٢٠٠٢م كانت عائدات الحكومة السودانية من النفط حوالي بليون دولار سنوياً، وسيضاف لهذا العائد مئات الملايين من الدولارات في شكل دعم منح خارجية سوف تنساب لكل من حكومة الوحدة الوطنية والحكومة الإقليمية الجنوبية. ثروات السودان مع سوء الإدارة قد تدخله في دائرة لعنة الموارد، والانفصال يجب أن يعنى وجود دولتين تعيشان في سلام، إن كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية تعوزهما القدرات الإدارية والبني التحتية المؤسسة لإدارة الأموال الضخمة، والحكومة السودانية لها تاريخ تعوزه الشفافية في استغلال وتخصيص الموارد، بما في ذلك الصرف خارج الميزانية الذي لا يخضع للمحاسبة العلنية فيما يتعلق بعائدات النفط، إن معالجة هذا الخلل وسوء استغلال أو إهدار عائدات النفط والعائدات الأخرى تتطلب المساعدة في بناء قدرات إدارية في الجنوب وتطوير آليات لضمان شفافية إدارة وتخصيص الموارد في كلا الشمال والجنوب، بما في ذلك إدخال طرف ثالث من المراقبين، فالمانحون قرروا تقديم الأموال على الأقل جزئيا – عبر البنك الدولي أو صناديق المراقبة من قبل الأمم المتحدة، وعليهم أيضا أن يركزوا مباشرة على بناء المؤسسات والقدرات في الجنوب التي يمكن أن تدير مصادر العائدات وتحاسب عليها، ومبدأ الشفافية مطلوب بالأخص في التعامل مع قطاع النفط، واضعين في الاعتبار تعلل الحكومة السودانية

بالجهد الحربي في استغلال أموال النفط، وهناك خطر كامن في أن السودان سيتعرض لما يسمي «بلعنة الموارد»، فثروته الطبيعية ستزيد من احتمالات الصراع الضعيف والنمو الاقتصادي المتدني ومؤشرات التنمية البشرية الضعيفة وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان. ولتجنب ذلك، على المانحين التركيز على إنشاء آليات ذات شفافية للإشراف على قطاع النفط السوداني وتشجيع السودان على إنشاء صندوق موارد طبيعية مثل تلك التي توجد في السكا، النرويج، تشاد وشيلي، ويجب على المانحين أن يركزوا بالأخص على شفافية قنوات العائدات النفطية باعتبار ذلك شرطاً للمساعدات، ويجب أن تضم آليات الرقابة طرفاً ثالثاً محايداً، وتكوين هيئة استشارية للنفط بعضوية يتفق عليها الطرفان ومجموعة المانحين من شأنها أن تعين الجنوبيين بالمساعدات الفنية المطلوبة. حول قضايا مثل تسعيرة الإنتاج، إدارة قطاع الحياة النهرية، تسويق النفط ووضع الاستراتيجيات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي لطرق النقل الجديدة (مثل خط أنابيب إلى كينيا والذي توافق عليه الحركة الشعبية).

يواصل التقرير ويقول: «والسودانيون أيضاً في حاجة لنصح معقول وإشراف دولي حول كيفية صرف ثروتهم النفطية، وللمساعدة على تجنب أساليب الانقسام والمشاريع المموهة وأساليب الفساد، ويمكن للمانحين أن يشترطوا تقديم المساعدات مقابل الإصلاح على فحص المشاريع المحتملة التي ستصرف عليها عائدات النفط»

وإذا كتب لصندوق الموارد الطبيعية النجاح، فإنه يمكن أن يساعد على إقرار سياسة مالية في السودان، ولن يمثل رابطاً سياسياً من الأجهزة الشمالية والجنوبية على الشفافية حيال العائدات النفطية والصرف المالي. ونسبة لنقص رأس المال في السودان، يمكن لمثل هذا الصندوق أن يعمل كصندوق ائتمان لكل الثروة النفطية قبل توزيعها على الميزانية القومية وميزانية الحكومات الجنوبية أو للجهات الأخرى،

ويمكن أن يشرف على الصندوق ممثلون للحكومات القومية والإقليمية والولائية إضافة لأعضاء دوليين.

ويمكن أن يراقب الدخل والمنصرفات، ويقدم المشورة في هذا الصندوق أن يرغم الكيانات الحكومية على أن تكون أكثر استجابة للمواطنين، ويشرك المواطنين والمجتمع المدني في إعادة البناء والأوليات القومية والإقليمية والمحلية الأخرى، كما سيساعد على توحيد مواطني الشمال والجنوب على هدف مشترك، وبرغم أن النموذج المستعمل لخط أنابيب النفط الرابط بين تشاد والكاميرون غير قابل للاستعمال في السودان مباشرة، إلا أن ربط لجان المجتمع المدني بمراقبة واستغلال الأموال وتوجيه الموارد والاستراتيجيات للحد من الفقر أمر تحت دراسته، وربما يمكن إعادة تشكيله بما يلائم السودان بهدف إشراك السودانيين مباشرة في تخصيص ومراقبة عائدات نفطهم، وعلى كل السودانيين أن يفهموا أن العائدات المتحصلة من النفط خاضعة تماماً للمحاسبة، وبالتالي، فإن الثروة المقسمة بين القادة الشماليين والجنوبيين لابد أن تقابل الاحتياجات القومية والإقليمية والمحلية ذات الأولوية) (التقرير الاستراتيجي الصحافة: ١٣/ فبراير/ ٢٠٠٤م).

- وكان النفط من ضمن القضايا التي وردت في تقرير مبعوث السلام الأمريكي السانتور دانفورث (٢٠٠١م) والذي أشار إلى الآتي:

- التوزيع العادل للنفط هو المدخل لحل الأزمة.
- السودان يملك احتياطياً نفطياً يقدر بمليار برميل مع احتمال أربعة مليارات أخرى.
- إقبال الشركات النفطية العالمية والمستثمرين الأجانب إذا ما توفر السلام.
- كما وصى التقرير بضرورة الاستعانة بخبراء في توزيع العائد من النفط.

- أما الخبير الاقتصادي بصندوق النقد الدولي الدكتور / التجاني الطيب

إبراهيم فقد أشار على أن الحزام السوداني الممتد من غينيا إلى أنجولا من البترول في القارة الأفريقية يمثل ١٥٪ من إيرادات أمريكا البترولية، كما أشار إلى أن اهتمام أمريكا بالبترول السوداني والتشادي والليبي ركن أساسي في الاستراتيجية الأمريكية في حالة عدم استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وكشف أن القطاع الأمريكي الخاص يستثمر حوالي ٣,٧ بلايين دولار من البترول التشادي حفاظاً على أسواق جديدة يمكن الاستفادة منها في حالة الوصول إلي مرحلة الذروة في تناقص العرض والطلب بعد عشرين عاماً (الأيام الثلاثاء :٢٤/ ٨/ ٢٠٠٤م).

- أما د. الصادق عوض بشير فقد أشار في صحيفة الأيام بتاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٣م وتحت عنوان «بترول أفريقيا وموقع السودان من ذلك»، أشار إلى الآتي:

- أصبحت منطقة خليج غينيا (نيجيريا، غينيا الاستوائية، تشاد، الكاميرون، الجالون، أنجولا) منطقة اهتمام حيوي لأمريكا حيث يقدر إنتاج البترول بهذه المنطقة بأنه يتعدى ٤,٥ ملايين برميل يومياً.

- يقدر ما تستورده أمريكا حالياً من بترول أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي ١٦٪ من جملة وارداتها، وهي كمية مساوية للكمية التي تستوردها أمريكا حالياً من السعودية، وطبقاً للتقديرات المقدمة من مجلس الأمن القومي الأمريكي فسوف تصل تلك النسبة إلى ٢٥٪ مع عام ٢٠١٥م. أي أكثر من واردات الولايات المتحدة البترولية من كافة دول الخليج العربية.

وعن خطط وزارة الطاقة الأمريكية استثمار ١٠ بلايين دولار في صناعة البترول الأفريقية عام ٢٠٠٣م (يدخل ضمن هذا الرقم استثمارهم في السودان).

- الشركات العاملة على الساحل الأفريقي المطل على الأطلنطي (من جنوب الصحراء إلى جنوب أفريقيا) هي: شركات البترول الأمريكية العملاقة مثل:

أكسون،موبيل، وشيفرون، تكساكو تقوم بالأعمال الفنية اللازمة لتحديد المناطق التي يجري فيه التنقيب عن البترول.

- أما أكبر المشروعات التي يجري تمويلها حالياً في أفريقيا فهو خط أنابيب يضخ البترول مابين تشاد والكاميرون والذي أنفق عليه ٣٧٠٠ مليون دولار بالفعل الآن.

- كما أشار الكاتب إلى أن منطقة السدود بجنوب السودان التي تجلس على بحيرة ضخمة من البترول (هل هذا يفسر تكالب أمريكا على بترول السودان؟).

- من المعلومات السابقة يتضح لنا أهمية البترول كعامل جديد في الصراع السياسي والإقليمي والدولي حول موارد السودان في ظل العولمة (أو الرأسمالية المعاصرة)، فالسودان بالإضافة إلى ثروته النفطية يزخر بثروات زراعية وحيوانية ومعدنية، إضافة لموقعه الهام مما جعله هدفاً للتدخل الأمريكي في شؤونه والصراع للسيطرة على هذه الثروات في إطار مشروعها حول الشرق الأوسط الكبير.

عندما تم إعادة احتلال السودان عام ١٨٩٨م، كان العالم قد شهد بداية الثورة الصناعية الثانية التي ارتبطت باكتشاف النفط والكهرباء والتي أدت إلى صناعة السيارات والطائرات والصناعات الاستهلاكية الكهربائية...إلخ.

وفي الوقت نفسه كان النظام الرأسمالي العالمي قد دخل مرحلة الاحتكار (الإمبريالية) واشتد الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى حول اقتسام الموارد والمواد الخام ونهب شعوب المستعمرات، وكان من ضمن ذلك الصراع أن تم الاحتلال البريطاني للسودان، وتم إلغاء نظام الرق وتمهيد الأرض لتحويل السودان إلى مزرعة قطن كبيرة، وقام خزان سنار عام ١٩٢٥م، ومشروع الجزيرة ومشاريع القطن الأخرى (القاش، طوكر، جبال النوبا، مشاريع النيل الأبيض،...إلخ)، وقامت السكك الحديدية وميناء بورتسودان ومؤسسات التعليم

المدني الحديث، وهكذا ارتبط السودان بالنظام الرأسمالي العالمي بعلاقة تبادل غير متكافئة مستورداً للسلع الرأسمالية، ومصدراً للمواد الخام والتي كان أهمها القطن، كما تطورت الحركات السياسية والاجتماعية وتطور الصراع ضد الاستعمار حتى تم توقيع اتفاقية ١٩٥٣م والتي مهدت للتحول الديمقراطي الذي كرسه دستور ١٩٥٣م الانتقالي والذي كفل الحقوق والحريات الأساسية، وثم إعلان استقلال السودان عام ١٩٥٦م.

وبعد خمسين عاماً من الاستقلال والفشل في إنجاز مهام النهضة الوطنية الديمقراطية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يستدير الزمان دورته ونواجه بوضع جديد ومتغيرات عالمية دخل فيها النظام الرأسمالي مرحلة العولمة والتي اشتدت فيها ضراوة الصراع من أجل اقتسام الموارد والسيطرة الاقتصادية والعسكرية على العالم بواسطة أمريكا.

هذه الأوضاع الجديدة تتطلب أوسع تحالف من أجل التحول الديمقراطي، والصراع من أجل تحويل عائدات النفط للتنمية الزراعية والصناعية والتعليم والصحة والخدمات وتحسين حياة المواطنين المعيشية وتوفير فرص العمل للعاملين، وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتبار ذلك هو الشرط لتوحيد البلاد على أسس طوعية وديمقراطية والشرط للسيادة الوطنية، إضافة لتحقيق الحكم الذاتي والتنمية المتوازنة بين أقاليم السودان المختلفة.

وكما أشرنا سابقاً أصبح النفط يشكل عاملاً هاماً في الصراع الدولي والإقليمي، فعلى سبيل المثال عندما احتل صدام حسين الكويت في أغسطس ١٩٩٠م، شكل ذلك الاحتلال تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية لأمريكا وحلفائها الأطلسيين واليابان، ولعل أصدق التعبير عن تلك المصالح ما ورد في مقال كاسبر واينبرغر في صحيفة الشرق الأوسط السعودية الصادرة بتاريخ الأحد: ١٢/ ٨/ ١٩٩٠م عن الاحتلال العراقي للكويت ورد الفعل الأمريكي والذي عبر فيه عن الأفكار الآتية:

- احتلال العراق للكويت يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية لأمريكا.
- أمريكا تستورد أكثر من ٥٠٪ مما تستهلكه من النفط.
- تمتلك كل من العراق والكويت والسعودية حوالي ٤٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي.
- احتفاظ صدام حسين بالكويت يعنى أنه سيتحكم بحوالي ٢٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وبالتالي، فإن أمريكا لن تقبل هذا الوضع، وسوف تسعى بكل السبل لإخراج العراق من الكويت. وقد عبر مسؤول أمريكي آخر عن المصالح والأهداف الأمريكية حين قال:

«إن احتلال العراق للكويت لا يشكل بحد ذاته تهديداً للمصالح الأمريكية، فالتهديد الحقيقي يكمن فيما سيحصل عليه العراق الذي يمتلك ٢٠٪ من الموارد النفطية في العالم، من قدرة حين سيسيطر على منظمة الدول المصدرة للنفط وعلى الشرق الأوسط مهدداً إسرائيل وساعياً للحصول على القنبلة الذرية».

هذه هي المصالح والدوافع للتحرك الأمريكي السريع، وقبل ذلك بسنوات، كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولم تتحرك أمريكا بالسرعة اللازمة، هذا إضافة لانتهاك أمريكا نفسها قبل شهور من احتلال صدام للكويت شرعية دولة أخرى وهي بنما حينما تدخلت عسكرياً فيها، هذا فضلاً أن الكويت أغنى دولة في العالم بفضل النفط ويصل ناتجها الخام إلى ٢٠ مليار دولار.

هذه هي الدوافع الأساسية لحركة أمريكا، رغم استنكار المجتمع الدولي لاحتلال صدام للكويت باعتباره ضد الشرعية الدولية.

ومثال آخر، بعد الهجوم على مركز التجارة في سبتمبر ٢٠٠١م، أشار الرئيس بوش في خطابه الموجه إلى الأمة في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠١م إلى «أن الولايات المتحدة ستشن حملة طويلة تختلف عن كل ما رأيناه تنطوي على ضربات عسكرية دراماتيكية

ونشاطات سرية، وسيجري استخدام قوات برية ولابد من وقوع خسائر في الأرواح وستستخدم الولايات المتحدة« كل أسلحة الحرب الممكنة» لم يستبعد الخطاب استخدام « الأسلحة النووية» ضد هؤلاء الأعداء».

أوضح بوش وإدارته دون لبس أو غموض أن حرباً سيتم خوضها، وأنها ستجري في بلدان عديدة مختلفة، وتطال أمماً بأسرها، ستكون أهدافاً أفضل من الإرهابيين الذين يصعب العثور عليهم».

أيد الكونغرس هذه السياسة (عدا صوت عضوه مجلس النواب عن كاليفورنيا باربرالي).

والواقع كان هدف أمريكا من تلك السياسة هو السيطرة على اقتصاد العالم ككل الذي يحتل النفط فيه موقعاً هاماً.

وبدأت أمريكا حربها ضد أفغانستان وأسقطت نظام طالبان، وكان الهدف الرئيسي لتلك الحرب هو التركيز على مصادر بترولية أخرى بسبب عدم الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي العربي، وبالتحديد في منطقة بحر قزوين والتي يقدر الخبراء قيمة البترول المتوفر فيها بنحو أربعة تريليونات دولار (التريليون يساوى ١٠٠٠ مليار).

ولكن بترول منطقة قزوين المحصور براً بين روسيا وإيران وجمهوريات سوفيتية سابقة يشكل تحديات هائلة بالنسبة لعملية النقل، وتحتل أفغانستان موقعاً استراتيجياً بالغرب من بحر قزوين.

بعد أفغانستان وأصلت أمريكا تهديداتها لنظام صدام حسين الذي كانت ترى فيه أنه على رأس أكثر الأنظمة الاستبدادية في التاريخ الحديث، وقد سعى خلال ٢٥ عاماً إلى اكتساب أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية، وقد نجح في مسعاه في عدة حالات موثقة ، كما سمم بالغازات ٦٠,٠٠٠ نسمة من شعبه عام ١٩٨٦م

وشن حربين مأساويتين مضحياً بنحو مليون عراقي ومودياً بحياة أكثر من مليون إيراني أو أصابهم بجراح، فضلاً عن ذلك ضرب عرض الحائط بـ ١٦ قراراً صادراً عن الأمم المتحدة على مر السنوات الـ ١٢ ماضية.

وقبل ذلك كانت واشنطن بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م قد أعلنت أنها ستزيد نحو ٥٠ مليار دولار إلى موازنة الدفاع، وواصلت أمريكا تهديداتها لنظام صدام حسين وضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، حتى تم احتلال العراق. بالشكل المأساوي الذي نتابعه الآن.

والواقع كان هدف أمريكا الرئيسي هو السيطرة على نفط العراق الذي يبلغ حجم الاحتياطي المكتشف منه نحو ١١٢ مليار برميل، ويمتلك العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

كما بدأت أمريكا تهتم بأفريقيا وثروتها النفطية، وكما أشرنا سابقاً، تقوم دول غرب أفريقيا حالياً بإمداد الولايات المتحدة بحوالي ١٥٪ من الاحتياجات البترولية الأمريكية، إلا أن مجلس الاستخبارات القومي قدر بإمكانية ارتفاع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م (مجلة النفط والغاز، سبتمبر ٢٠٠٤م). هذا إضافة لعمل الشركات الأمريكية في حقول النفط التشادي.

ومن المتوقع أن تبلغ حصيلة الصادرات النفطية التشادية – عبر خط أنبوب شاد – الكاميرون خلال العشرة أعوام القادمة حوالي ٣,٥ مليار دولار أمريكي (مجلة النفط والغاز، مارس ٢٠٠٥م)، والجدير بالذكر أن البنك الدولي قام بتمويل خط أنبوب تشاد – الكاميرون والذي يقدر عمره الفني بحوالي ٢٥ إلى ٣٠ عاماً ولحصول البنك الدولي على ضمانات لإنشاء هذا الخط، ومن ثم جعل تصدير البترول التشادي ممكناً، كان لابد للحكومة التشادية من أن توافق على تخصيص ٨٠٪ من عائدات الحكومة النفطية لمحاربة الفقر، وهذا يتضمن تحسين هياكل البنية

التحتية والخدمات الصحية فضلا عن المحافظة على البيئة وخدمات اجتماعية أخرى، ورغم ذلك استمر الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاع العرقي الذي وقف عائقاً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية (مجلة النفط والغاز، مارس ٢٠٠٥م).

كما أشرنا سابقاً، أن ثروات السودان النفطية هي وراء اهتمام أمريكا بالاستقرار في السودان، وبعد اكتشاف البترول بدأت أمريكا تولى اهتماماً كبيراً بالسودان بغرض السيطرة على الموارد النفطية والتي ترى أحقيتها فيه لأن شركة شيفرون الأمريكية هي التي اكتشفته، ومارست أمريكا ضغوطاً على حكومة الخرطوم لإبرام اتفاق السلام مع الحركة الشعبية، وتسعى أمريكا إلى التدخل في السودان كما تم في العراق ولكن من غير حرب ولا احتلال عسكري سافر (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م)، إضافة للبترول هنالك موارد السودان الأخرى مثل المساحات الصالحة للزراعة، والثروة الحيوانية التي تشكل ٤٠٪ من مساهمات القطاع الزراعي و ٢٠٪ من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي، وكما أشرنا سابقاً فإن ثروات السودان النفطية والمعدنية والزراعية والحيوانية هي السبب وراء تدخلات أمريكا في شؤون السودان، فهي ببساطة تريد السيطرة على هذه الثروات، في إطار مشروعها حول الشرق الأوسط الكبير.



قانون مشروع الجزيرة والبترول:

جاء في الأنباء أن مجلس الوزراء برئاسة المشير عمر البشير أمس (الأحد) أجاز مشروع قانون الجزيرة بعد إدخال تعديل عليه بتمليك الأراضي للمزارعين ملكية منفعة طويلة مدتها ٩٩ عاماً، (الأيام: الإثنين ٢٠/ يونيو/ ٢٠٠٥م).

وقبل ذلك، كان قد رشح في الأخبار عن التنقيب عن النفط بشمال ولاية الجزيرة، على سبيل المثال جاء في الأضواء بتاريخ الأحد: ١٩/ ٦/ ٢٠٠٥م ما يلي:

«أعلن الفريق الأول ركن عبد الرحمن سر الختم والى ولاية الجزيرة عن بداية التنقيب عن البترول بشمال الولاية خلال شهر يوليو المقبل، وقال لمركز الخدمات الصحفية : أن الحفار الخاص بالشركة المنفذة قد وصل منطقة كتير العوامره تمهيداً لبداية التنقيب عن البترول بولاية الجزيرة، مشيراً إلى أن الاختبارات الجيوفيزيائية قد اكتملت بكل من مناطق الكاملين، الحصاحيصا والمناقل، وقال : إن عمليات الحفر ستبدأ وفق برامج الدراسات الموضوعة. وأكد الوالي أنه لن يتم تهجير أي قرية تقع بمناطق التنقيب، وقال : أن التعويضات ستخصص فقط للمواطنين الذين تقع أراضيهم بمنطقة البئر شمال الجزيرة».

وفي صحيفة الأيام بتاريخ الإثنين ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٥م جاء «حول مشروع قانون جديد لمشروع الجزيرة» في مقال للأستاذ/ معتصم محمد عثمان في إجابته على السؤال: ما الداعي لهذه العجلة غير المبررة حول مشروع القانون؟

أشار الكاتب إلى أن السودان يقعد على بحيرة من النفط...الجزيرة خير دليل... نتائج التنقيب في منطقة أبوجن ليست مكان اختلاف، التفكير في ترحيل المواطنين في منطقة : الحلاويين ،الحصاحيصا، أبو عشر غرباً حتى أبوجن شاملة طابت والمناقل مشروع ووارد، التعويض للملاك حق، وعدم اشتراك وزارة الطاقة في الأمر الآن ومركز دراسات المستقبل تقصير، أو ربما لم يرد على البال، ولكن تبقى

الحقيقة بأن تعويض شركة البترول رقم يختلف تماماً عن تعويضات سد مروى لأنها زراعة).

والجدير بالذكر «أن شركة سوداباك المكونة من ظافر الباكستانية وسودابت في القطاع (٩) الممتد من ولاية نهر النيل مروراً بالخرطوم وحتى وسط الجزيرة، شهد هذا القطاع نشاطاً مكثفاً خلال العام ٢٠٠٤م، حيث تم مسح ٧٠٠ كيلومتراً مسحاً زلزالياً ثنائي الأبعاد، وسيتم مسح ما لايقل عن ٥٠٠ كيلومتر أخرى خلال شهر يونيو القادم، المعلومات المتوفرة تشير إلى أن النظام البترولي موجود في منطقة الجزيرة (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

وهذا يفسر العجلة في إجازة قانون مشروع الجزيرة بعد تعديله في مجلس الوزراء، كما أشرنا سابقاً.

وتشير المعلومات التي رشحت حتى الآن أن السودان يسبح في بحر لابحيرة من النفط، فبالإضافة لمناطق إنتاج البترول الحالية في حقول هجليج والوحدة في القطاع ٤، ١، ٢ ومنطقة الفولة في القطاع (٦)، كما تم توقيع اتفاق مع شركة ظافر الباكستانية للتنقيب في مربع (أ) كما تم تجديد الاتفاق مع شركة توتال الفرنسية للعمل في القطاع (ب)، كما تعمل شركة صحاري في إجراء المسوح الزلزالية في القطاع (ج) التابع للشركة المتقدمة للبترول.

أما في القطاع (٨) الواقع جنوب النيل الأزرق لتعمل فيه شركة النيل الأبيض المكونة من اتحاد بتروناس وسودابت كما نفذت شركة وسترن جيكو عمليات المسح الزلزالي نيابة عن شركة النيل الأبيض.

أما في القطاع (١٤) بالولاية الشمالية فقد تم توقيع اتفاقية بين الحكومة من جانب وكل من شركة الزيت الوطنية الجنوب أفريقية وسودابت من جانب آخر لإجراء دراسات جذبية ومغناطيسية.

هـذا إضـافة لمواقـع محتملـة أخـرى للبـترول مثـل مربـع (١٥) في البحـر الأحمـر، والقطا (١٠) الواقع في منطقة القضارف، والقطاع (١٢) الواقـع في دارفـور وشـمال غرب السودان، والقطاع (١٣) على البحر الأحمر (للمزيد من التفاصيل راجـع مجلـة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

هكذا، وكما أشرنا سابقاً، أن السودان سيكون منطقة جذب للشركات المستثمرة في النفط، وسيكون مـن بـؤر الصراع الـدولي والإقليمـي حـول الصراع عـلى المـوارد والـنفط، كـما سـيؤدي الـنفط إلى تغيـيرات كبـيرة داخليـة وفي تركيبـة السـودان الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة، وهـذا يحتـاج إلى المزيـد مـن الدراسـة وتسـليط الأضواء.



5

الفصل الخامس

قسمة عائدات النفط في اتفاقات نيفاشا

أشارت المبادئ الموجهة لإدارة وتنمية قطاع البترول في اتفاقات نيفاشا التي تم التوقيع عليها في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م، إلى الآتي:

- يتفق الطرفان على أن أساس الإطار المحكم، المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الانتقالية يتضمن استغلالاً مستداماً للبترول كمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع:

(أ) المصلحة القومية والصالح العام.

(ب) مصلحة الولايات / الأقاليم المتأثرة.

(ج) مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

(د) السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة على التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي (٣ – ١ – ١، أ، ب، ج، د).

كما أشارت إلى أيلا الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر، المتصلة بعدم التثبت من نتائج الاستفتاء لتقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية (٣ – ١ – ٣).

كما أشارت إلى تهيئة مناخ اقتصاد كلي مستقر يعزز على استقرار قطاع البترول (٣ – ١ – ٤).

كما اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول خلال الفترة قبل الانتقالية وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء. (٣– ٢).

كما حددت الاتفاقية أسس تكوين المفوضية ومهامها (٣– ٣– ٤ – ١). كما أشارت الاتفاقات إلى عقودات البترول الراهنة وتم الاتفاق على الآتي:

(٤–١): تعين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين، ويوقع كل

أولئك الذين يحق لهم الاطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية.

(٤-٢): لا تخضع العقود لإعادة التفاوض.

(٤-٣): إذا رئي أن العقود تتمثل على ما يتسبب في مضار بيئية واجتماعية أساسية تتخذ حكومة السودان الإجراءات العلاجية اللازمة.

(٤-٤): يتفق الطرفان على أن عبارة «العقود الراهنة» تعني العقود التي تم التوقيع عليها قبل تاريخ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

(٤-٥): الأشخاص الذين تنتهك عقود البترول حقوق ملكيتهم للأرض، يحق لهم التعويض، وعند إثبات بموجب إجراء قانوني صحيح يكون أطراف العقد ملزمين بتعويض الأشخاص المعنيين بقدر حجم الضرر الواقع عليهم.

(٥-٥): يتفق الطرفان على تخصيص نسبة لاتقل عن ٢٪ من إيرادات البترول للولايات/ الأقاليم المنتجة للنفط حسب الكمية المنتجة في تلك الولايات/ الأقاليم.

(٥-٦): بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات/ الأقاليم المنتجة للنفط تخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

كما أشارت الاتفاقية إلى الآتي:

(٥-٧): ينشأ صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للنفط إلى مليوني برميل يومياً (٢ مليون)، ويجوز أن يخفض هذا المعيار الإنتاجي إلى مليون برميل يومياً كجزء من الإجراءات العادية في موازنة الحكومة القومية.

(٥-٨): يتفق الطرفان على أن تكون الصناديق والحسابات الخاصة المشار إليها في هذه الاتفاقية والحسابات المستقبلية في إطار عمليات الموازنة.

- الشاهد من أعلاه أنه أصبحت قسمة عائدات البترول بين الجنوب والشمال مناصفة بعد خصم نصيب الولايات المنتجة (٢٪) ومعلوم أن حكومة السودان قبل ذلك كانت قد وقعت اتفاقية السلام بينها والفصائل المقاتلة في جنوب السودان (أبريل ١٩٩٧)، وكانت قسمة عائدات النفط كالآتي:

٧٥٪ للجنوب، و ٢٥٪ للحكومة الاتحادية، ولكن الاتفاقية ذهبت ريحها، ولم يتم ذلك التقسيم.

أشار د. منصور خالد في صحيفة الرأي العام بتاريخ: ١٥/ ٨/ ٢٠٠٤م وتحت عنوان «بروتوكولات نيفاشا..البدايات والمآلات، المقال الثامن (١-٢) إلى الآتي» إن من بين القضايا التي أشارت جدلاً كبيراً تخصيص ٥٠٪ من صافي إيرادات النفط للجنوب، هذا النص يتعلق أولاً بالبترول المنتج في الجنوب، وكان من رأي الحركة أن يتوصل الطرفان لاتفاق يتم توزيع نسب معينة من صافي إيرادات البترول الذي ينتج في الشمال والجنوب معاً على كل ولايات القطر وإقليمه حسب احتياجاتها الخدمية والتنموية مع الإبقاء على نسبة معينة للحكومة القومية لمجابهة واجباتها الإدارية والأعباء التنموية والخدمية الموكل لها عبر القطر، هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من جانب الطرف الحكومي المفاوض».

يواصل د. منصور ويقول:«أن بروتوكولات نيفاشا ليس هو الاتفاق الأول الذي تعهدت فيه الحكومة باقتسام بترول الجنوب مع طرف جنوبي، ففي اتفاقية الخرطوم: ٢١/ ٤/ ١٩٩٧م (اتفاقية السلام من الداخل)، وافقت الحكومة على تخصيص ٧٥٪ من عائدات بترول الجنوب للجنوب، ونذكر أن تلك النسبة ٧٥٪ هي النسبة التي اقترحتها ابتداءً الحركة كنصيب للجنوب، ومن الواضح أن ذلك الرقم لم يجئ من فراغ، ثمة احتمالان، إما أن الذين يدقون الطبول اليوم من بين أنصار النظام ضد من وصفوهم بـ «المتنازلين» لا يستذكرون ما جاء في اتفاقية

الخرطوم، ولهذا من حقهم علينا أن نذكرهم به، وإما أنهم يعرفون أن اتفاق السلام من الداخل كان وعداً كاذباً، أي أنه كان إعادة تدوير لكل وعود الشماليين للجنوب منذ ديسمبر ١٩٥٥م).

كما أشار د. منصور إلى «أن الهدف من نسبة الـ ٥٠٪ الارتقاء بمستوى الجنوب للمستوى الذي عليه ولايات الشمال، كما أن الـ ٥٠٪ للفترة الانتقالية».

_ أما الأستاذ/ محمد على جادين فقد أشار في صحيفة الأيام بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٤م، وتحت عنوان «اتفاقية قسمة الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية» إلى «أن التقسيم بالمناصفة سيدفع الجنوب للمطالبة بعائدات بترولية كاملة وسيغذى الاتجاهات الانفصالية في وسطه وداخل الحركة الشعبية نفسها».

- أما باقان أموم القيادي بالحركة الشعبية فقد أشار في صحيفة «الرأي العام» بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٤م إلى «أن تقسيم عائدات النفط بين الحكومة والحركة الشعبية سيدفع الأقاليم للمطالبة بثرواتها، وقد يمتد ذلك إلى المطالبة بنصيبها في المشروعات القومية غير البترولية مثل مشروع الجزيرة، القائمة في مناطقها، حيث ظلت عائداتها تذهب للخزينة العامة وتستفيد منها كل أقاليم البلاد طوال العقود السابقة».

- كما أشار التجمع الوطني الديمقراطي في بيانه حول اتفاقات السلام المنشور في صحيفة الأيام بتاريخ الثلاثاء: ١٠/ ٨/ ٢٠٠٤م، العدد ٧٩٦٧، حول قسمة الثروة إلى الآتي:

«اتفاقية قسمة الثروة تلتزم معايير جغرافية وإقليمية في إعادة تقسيم الثروة (خاصة عائدات النفط) بين الشمال والجنوب، لكنها جاءت في شكل الحساب التجاري والمصلحى، وفي الوقت نفسه تتجاهل ضرورة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي ودور الدولة والقطاع العام في أحداث تنمية شاملة ومتوازنة في كل

أقاليم البلاد، والاتفاقية تنطلق من البرنامج الاقتصادي الحكومي الجاري لتنفيذه الآن لتركز ضمنياً على اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص والعلاقة مع مؤسسات التمويل الدولية، ومثل هذا النهج لن يساعد في تنمية الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى، وإنما سيعمل على توسيع أوضاع التهميش في كافة الأقاليم لمصلحة مراكزها الحضرية وفئاتها الطفيلية والبيروقراطية، ومن المهم هنا ربط إعادة الأعمار والبناء بخطة اقتصادية اجتماعية عامة يضعها مؤتمر اقتصادي قومي، خطة تراعي تنمية قدرات الاقتصاد الوطني بشكل عام والاستجابة لمتطلبات المناطق المتأثرة بالحرب، والأقل نمواً بشكل خاص، وذلك بالاستفادة من كافة الخبرات الوطنية في هذا المجال، ومن دروس تجاربنا في المراحل السابقة بدلاً من ترك هذه المهام للخبرات الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية».

- أما د. التجاني الطيب إبراهيم الخبير بصندوق النقد الدولي فيشير في صحيفة الأيام بتاريخ الإثنين: ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٣م وتحت عنوان «قسمة عائدات البترول بين الاقتصاد والسياسة» إلى أهمية مركزة عائدات البترول للاعتبارات الآتية:

- الحكومة المركزية تستطيع التحكم بقدر أحسن في تقلبات وضبابية أسعاره لأن لها في العادة قاعدة ضريبية أوسع أقل ارتباطا بأسعار النفط من السلطات الولائية أو الإقليمية.

- بإمكان الحكومة المركزية أن تساهم في العدالة الأفقية بإعادة توزيع البترول بين المناطق غنية وفقيرة الموارد، وكمورد غير دائم، فالبترول لايمكن الاعتماد عليه كمصدر عائدات أساسي في المدى الطويل بالنسبة للحكومات الإقليمية، إذ أن تجارب الدول البترولية قد دلت على أن العائدات البترولية أكثر تقلباً من العائدات الكلية، هذا فضلاً عن أنه في معظم الأحيان يكون تقسيم العائدات النفطية نتاج

محاولات الحكومة المركزية إرضاء توجهات انفصالية.

كما أشار الكاتب إلى أضرار قسمة العائد النفطي وما تثيره من جدل وخلل بإدارة الاقتصاد الكلي والانضباط المالي، وأشار إلى أن البديل هو إعطاء عوائد محددة كرسوم الإنتاج مثلا للحكومات الإقليمية، الرسوم المحددة والمرتبطة بالإنتاج بدلاً من الأسعار، قد تكون مستقرة نسبياً، وهي حتماً أجدى وأنفع لمحاربة الأضرار البيئية، وخير مثال لذلك الولايات المتحدة وكندا.

ويخلص الكاتب على ضرورة أن يستمر السودان في مركزة عائدات النفط بشكل كامل، لكن لابد من اتباع هذه المركزة بإجراءين مهمين:

(١) تحديد عائد معقول يضمن للإدارة الإقليمية سيطرة على بعض نسب الضرائب الرئيسية بعد التأكد من وجود إدارة مالية قوية ذات مصداقية وشفافية.

(٢) وضع نظام تحويلي مالي محكم شفافاً مبنى على أسس متساوية ويعطي مستوى مستقراً من موارد التمويل للخدمات العامة، بما في ذلك مشاريع البنيات التحتية – التي تقوم بها الحكومات الإقليمية وفق جدول يحدد أسبقيات كل إقليم وأولويات التنمية المطلوبة بين الأقاليم .

- أما المستشار الاقتصادي: سيف الدين حسن صالح فيري في كتابه «البترول السوداني.. قصة كفاح أمة» ضرورة «تقسيم الثروة على أساس قومي وليس على أساس جغرافي ويقترح إنشاء مجلس قومي للبترول السوداني» (رقابة وإدارة عائدات النفط السوداني» (الأيام الأحد: ٥/ ١٠/ ٢٠٠٣م).

- ويبدو من ما أورده د. منصور خالد في المقال المشار إليه أعلاه أن الحركة اتخذت موقفاً سلبياً ينطلق من أرضية قومية عندما اقترحت في التفاوض، ضرورة أن يتوصلى الطرفان لاتفاق يتم فيه توزيع نسب معينة من صافي إيرادات البترول السوداني الذي ينتج في الشمال والجنوب معاً على كل ولايات القطر وأقاليمه حسب

احتياجاتها الخدمية والتنموية مع الإبقاء على نسبة معينة للحكومة القومية لمجابهة واجباتها الإدارية والأعباء التنموية والخدمية الموكل لها عبر القطر، ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من جانب الطرف الحكومي المفاوض، وهذا يعني أن الحركة استجابت لاقتراح الحكومة وبدأت بـ ٧٥٪ من عائد البترول للجنوب حتى تم الوصول إلى نسبة الـ ٥٠٪.

إن خطورة الطريقة التي تمت بها قسمة عائدات النفط في الاتفاقية، قد تري فيها بعض الاتجاهات الانفصالية في الجنوب والحركة الشعبية قسمة ضيزى وتطالب بكل بترول الجنوب، وبالتالي تغذي النعرات الانفصالية ليس في الجنوب فحسب، بل في بقية أقاليم السودان، كما أن هناك خللاً في طريقة التوزيع بالمناصفة والتي قد لاتراعي الاحتياجات الفعلية للتنمية في الجنوب، كما أشار اليجا ملوك مدير بنك السودان في الجنوب في مقابلة معه في صحيفة الأيام بتاريخ ٩/ ٥/ ٢٠٠٥م إلى أن «الـ ٥٠٪ من عائدات البترول تبدو بسيطة وغير كافية بالنسبة للجنوب، إذا وضعنا عملية التنمية وإعادة الإعمار في الحسبان وهي تشكل تحدياً كبيراً لحكومة الجنوب، والمواطنون في الجنوب بطبيعة الحال فقراء ومساكين». وهم يحتاجون لدعم كبير، ابتداءً من تشييد المدارس للتعليم، والمستشفيات للعلاج، وحفر آبار المياه، بالإضافة لتوفير القوت والغذاء والذي سيتم بجلب الذرة من القضارف وحتى أقاصي الجنوب».

عامل آخر لابد أن نضعه في الاعتبار وهو التقلبات في أسعار النفط، هذا إضافة على أن الاتفاقية لم تحدد نسبة من عائدات البترول للمحافظة على البيئة في الجنوب وطبيعته الخلابة وما تزخر بها من ثروات طبيعية وسياحية، ولقد أشارت الدكتورة آن تبتو أحد القيادات النسوية في الحركة الشعبية في مقابلة معها في صحيفة الأيام بتاريخ الاثنين ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥م، العدد ٨٢٠١ إلى البترول والأخطار البيئية:

أشارت د. آن إلى استخراج البترول في الجنوب قد أفرز عدة مشاكل بسبب عدم دراسة الأثر البيئي على المنطقة باعتبار أن تسرب بعض الكميات من البترول يدمر البيئة ويؤثر على حياة الإنسان والحيوان، بالإضافة إلى الغاز الذي يحرق فيلوث الهواء، وقالت: تخوفي أن تكون هناك حقول بترول بالغرب من النيل أو منطقة المستنقعات؛ لأن البترول سلعة نافدة، قد تنفذ بعد (١٠) أو (١٥) سنة، بعد أن تدمر البيئة، لذلك يجب عمل معالجات سريعة يصرف عليها من عائدات البترول، بالإضافة إلى مسألة تأهيل البيئة ، وهذه في اعتقادي نقطة هامة أشارت لها الدكتورة آن.

وهناك أيضاً مشكلة النازحين الذي هجروا مناطقهم بسبب التنقيب عن البترول وضرورة تعويضهم، أشار د. جون قرنق في لقاء معه نشر في صحيفة الأيام بتاريخ: ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥م العدد ٨٢٠٣، إلى أنه أثناء الحرب حديث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في إقليم أعالي النيل حيث أن شركات النفط مثل تلسمان الكندية مع الحكومة السودانية قامتا بترحيل أكثر من مائتي ألف مواطن من أعالي النيل قسرا، إلى جانب قتل المئات بغرض النفط، كما تمت حماية حقول النفط بنصف الجيش الحكومي، وتسليح مجموعات كبيرة .

كما أشارت أيضا د. آن إلى أن النازحين الذي هجروا مناطقهم بسبب التنقيب عن البترول سوف يتم تعويضهم عبر تمويل الزراعة وتربية الأبقار (الأيام: ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥م).

وصفوة القول إن قسمة عائدات النفط كما وردت في اتفاقات نيفاشا، قد تؤدي لمزيد من النزاع والتي قد يرى فيها بعض الجنوبيين قسمة ضيزى والمطالبة الكاملة بعائدات النفط وتكريس الانفصال، هذا فضلاً عن أنها لم تربط إعادة الإعمار بخطة قومية تعطي الاعتبار للمناطق المتأثرة بالحرب والأقل نمواً ، هذا فضلا عن ضرورة

محاربة الأضرار البيئية التي قد تنجم عن الاستثمارات في النفط في المنطقة، هذا فضلا عن ضرورة تحويل عائدات النفط إلى التنمية والاستقرار وإعادة إعمار الجنوب ودعم الزراعة والتعليم والصحة والصناعة وعمل البنيات التحتية (طرق، سكك حديد،...)، هذا هو الطريق للتطور والذي يمنع إعادة إنتاج الأزمة والنزاع من جديد.

البترول والصراع حول قضية أبيي :

أشرنا سابقا إلى أن من لعنة البترول أنه يزيد نيران الصراعات الإقليمية حول عائداته ولقد وضح ذلك جليا في الصراع الأخير الذي برز بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك حول خريطة مفوضية الحدود التي أدخلت فيها كل مناطق آبار البترول مثل حقول هجليج ودفرا والميرم وبحيرة كيلك ومنطقة ناما الزراعية كي تكون جزءا من بحر الغزال مما ألهب الصراع وعارض المسيرية ما توصل إليه التقرير .

والواقع أن قضية أبيي كانت حجرة عثرة في التوصل إلى اتفاق سلام بين طرفي التفاوض في نيفاشا ، وعندها قدم السناتور دانفورث إلى طرفي التفاوض مقترحا بعنوان (مبادئ الاتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية بشأن أبيي بتاريخ ١٩ – ٣ – ٢٠٠٤ م) ، قبل الطرفان إعلان المبادئ أساسا لحل النزاع .

- أشار إعلان المبادئ إلى أن أبيي هي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان ، وعّرف المنطقة علي أنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي حولت إلى كردفان في عام ١٩٠٥ . كما احتفظ إعلان المبادئ للمسيرية وغيرها من القبائل الرعوية بحقوقهم التقليدية برعي ماشيتهم والتحرك عبر منطقة أبيي (١ – ١ – ١ ، ١ – ١ – ٢ ، ١ – ١ – ٣) .

كما أشار إعلان المبادئ تحت عنوان الفترة الانتقالية إلى أنه عند توقيع اتفاقية السلام تمنح أبيي وضعا خاصا كما يلي :

١ – ٢ – ١ : يكون سكان أبيى مواطنين لكل من غرب كردفان وبحر الغزال مع تمثيلهم في الأجهزة التشريعية لكلا الولايتين .

١ – ٢ – ٢ : تدار أبيى بوساطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان أبيى ، وإلى انتخاب المجلس التنفيذي تعين الرئاسة أعضاء أول مجلس .

١ – ٢ – ٣ : تقسم صافي عائدات البترول إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية : الحكومة القومية (٥٠ ٪) ، حكومة جنوب السودان (٤٢ ٪) ، بحر الغزال (٢ ٪) ، غرب كردفان (٢ ٪) ، محليا مع دينكا نقوك (٢ ٪) ومحليا مع المسيرية (٢ ٪) .

وفي نهاية الفترة الانتقالية ، وبالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان يدلي أهالي أبيى بأصواتهم بصورة منفصلة ، ويعطي المقترح الذي يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالي أبيى الخيارين التاليين بصرف النظر عن نتيجة استفتاء الجنوب :

أ – أن تحتفظ أبيى بوضعها الإداري الخاص في الشمال .

ب – أن تكون أبيى جزءا من بحر الغزال .

كما أشار إعلان المبادئ إلى أن الخط بين الشمال والجنوب الموروث منذ الأول من يناير ١٩٥٦ غير قابل للتعديل إلا كما اتفق عليه أعلاه .

كما أشار إعلان المبادئ إلى الهيكل الإداري ، بأنه عند توقيع اتفاقية السلام تمنح المنطقة وضعا إداريا خاصا تحت رعاية رئاسة الجمهورية ، كما يدير منطقة أبيى مجلس تنفيذي محلى ينتخبه أهالي أبيى ، وإلى حين انتخاب المجلس التنفيذي تعين رئاسة الجمهورية أعضاء المجلس الأول .

وحول تحديد الحدود الجغرافية ، أشار إعلان المبادئ إلى أن رئاسة الجمهورية تنشئ مفوضية حدود أبيى لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي

حولت إلى كردفان سنة ١٩٠٥م ، والمشار إليها هنا كمنطقة أبيى ، كما تحدد الرئاسة تكوين مفوضية حدود أبيى والإطار الزمني المتاح لها ، غير أن اللجنة ستضم ، من بين ما تضم خبراء وممثلين عن المجتمعات المحلية والإدارة المحلية ، تنهي اللجنة أعمالها خلال فترة السنتين الأوليين للفترة الانتقالية ، كما تقدم مفوضية أبيى تقريرها النهائي للرئاسة حال الفراغ منه ، وبعد عرض التقرير النهائي عليها تقوم الرئاسة باتخاذ الإجراءات اللازمة مباشرة لإدخال الوضع الإداري الخاص لمنطقة أبيى حيز التنفيذ (٥ – ١ ، ٥ – ٢ ، ٥ – ٣) .

الشاهد مما سبق عرضه من إعلان المبادئ أن الإعلان احتفظ للمسيرية وغيرهم بحقوقهم التقليدية في حركة الرعي ولكن تدخل عامل آخر هو البترول الذي زاد من حدة الصراع حول الثروة في المنطقة . فبينما ترى الحكومة في الشمال أن منطقة هجليج جزء من الشمال ، تري الحركة الشعبية إنها جزء من الجنوب مما يترتب عليه صراعات حدودية ربما تعصف باتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية كما أشار تقرير مركز الأزمات رقم ٩٦ ، بتاريخ ٢٥ – ٧ – ٢٠٠٥ . وبمعنى آخر إن الصراع حول مناطق البترول ربما يؤدي إلى فشل اتفاقية السلام وتندلع نيران الحرب مجددا . وبالتالي فإن الصراع حول أبيي سيكون نموذجا لما يمكن أن يؤدى لانهيار السلام إذا لم يُعالج بالحكمة واتساع الصدور . كما نتفق مع ما أشار إليه الأستاذ / محجوب محمد صالح في عموده (أصوات وأصداء) في صحيفة الأيام : بتاريخ : ٢٥ – ٧ – ٢٠٠٥ ، ٢٦ – ٧ – ٢٠٠٥ م ، عندما أشار إلى عامل البترول باعتباره لب الصراع بين المسيرية والدينكا والذي نشب بعد تقرير لجنة ترسيم الحدود يقول محجوب (لابد أن نعترف أن قضية أبيي لم تعد قضية نزاع بين المسيرية والدينكا فحسب ، فهذا نزاع هو الأسهل؛ لأن الاتفاقية اعترفت بحقوق الرعي للمسيرية في كل المنطقة وذلك بموافقة الطرفين ، لكن الإشكال الأكبر يأتي نتيجة لوجود البترول في المنطقة مما يحيل النزاع من نزاع قبلي محدود

للنزاع حول الثروة بين الشمال والجنوب ، وقد زادت النار اشتعالا عندما اعتبرت منطقة (هجليج) ضمن حدود منطقة الدينكا في أبيي في وقت اعترفت فيه بفشلها في معرفة حدود المنطقة التى ضمت كردفان عام ١٩٠٥ م ، وهذا هو لب الموضوع

يواصل الأستاذ محجوب ويقول : (أما قضية النفط فلها أبعادها الكثيرة الداخلية والخارجية ، فعلى الصعيد الخارجى فهى مرشحة لإثارة منافسات فى محيط الدول الكبرى خاصة وتلك الإستراتيجيات تتزاحم الآن في غرب أفريقيا ، وهنالك معالم تحالف فرنسي صيني يوشك أن يظهر في تشاد وأفريقيا الوسطى ، وستكون له انعكاساته المحلية ، أما علي الصعيد الداخلي فهناك أعمال استكشاف كثيرة تدور فى المنطقة سواء في بحر الغزال أو دار فور أو كردفان ، وقد يشهد المستقبل القريب تفجر كميات من النفط في مناطق أخرى يجعل نفط أبيي قطرة فى بحر) .

ويختتم محجوب بقوله : (لكل هذه الأسباب لانرى سببا لاستعجال حسم قضية أبيي اليوم ، والاتفاقية نفسها لا تتوقع وصول تقرير المفوضية قبل عام ٢٠٠٧م، فلماذا العجلة في إثارة المشكلة ، ولماذا لايعاد التقرير للمفوضية ويطلب منها مواصلة السعى للحصول على المزيد من الوثائق التى فشلت باعترافها فى الوصول إليها الآن ؟ لماذا لاتعطي نفسها المزيد من الوقت لدراسة الأمر على فترة الانتظار تساهم في خلق واقع جديد يكون أقدر على الإسهام في حل الإشكالية ، وعلى الوصول لحل مقبول لكافة الأطراف فى هذا النزاع المحدود ؟) .



6

الفصل السادس

آثار النفط على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية

لاجدال حول أن البترول سوف يحدث تغييراً في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان، فالمؤشرات تدل على أن السودان ينتج حالياً ٣٢٠ ألف برميل / اليوم، وسيرتفع إلى ٥٠٠ ألف برميل في نهاية هذا العام، إلى أن يصبح ٦٠٠ ألف برميل / اليوم أوائل عام ٢٠٠٦م، ومن المتوقع أن ينتج السودان مليون برميل نفط يومياً عام ٢٠٠٧م (الأيام: ١٢/ ٦/ ٢٠٠٥م).

هناك مشروع لإقامة مصفاة نفط جديدة بطاقة ١٠٠ ألف برميل يومياً بهدف استغلال الإنتاج المحلي.

كما ظهرت شركات عاملة في مجال البترول السوداني بهدف التنقيب والإنتاج والخدمات النفطية وتسويق المنتجات النفطية يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

الأولى: الشركات صاحبة الامتياز في التنقيب والإنتاج (الاستخراج) وقد تشمل التصدير مثل: (أ) شركة النيل الكبرى (GNPOC)، وتعمل في المربعات: ١-٢-٤ وهي عبارة عن شراكة تضم الآتي: الشركة الوطنية الصينية (CNPC)، الشركة الوطنية الماليزية (بتروناس)، الشركة الكندية تلسمان (انسحبت وحلت محلها شركة هندية)، الشركة الوطنية السودانية (سودابت).

- وقد دخل شركات (GNPOC) في شراكة مع بعض الشركات الأخرى كالتالي: (ب) شركة بترودار التي تعمل في المربعات ٧، ٣، وهي تعمل عن طريق الشراكة مع الشركات التالية: الشركة الوطنية الصينية، الشركة الوطنية الماليزية، الشركة الخليجية (آل ثانٍ)، مجموعة الخليج، الشركة الوطنية السودانية. (ج) الشركة الصينية: وهي في المربع ٦ وقد تم توقيع الاتفاقية في ٢٣/ ٩/ ١٩٩٥م، وتم سريان الاتفاقية في ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٤م ليشمل دخول الشركة الوطنية السودانية سودابت كشريك في الامتياز معها. (د) شركة توتال الفرنسية: وتم تجديد العقد معها لتعمل في المربع (٥-ب).

(هـ) شركة (IPC): وتعمل في المربع ٥،أ وهي تعمل عن طريق الشراكة مع شركات : ١- شركة لوندين السويسرية ٢- شركة بتروناس الماليزية ٣- شركة OMV النمساوية ٤- الشركة الوطنية السودانية (سودابت).

(و) شركة النيل الأبيض: وتعمل في مربع (٥-ب) ، وهي تعمل عن طريق الشراكة أيضا مع الشركات التالية: الشركة الماليزية (بتروناس)، الشركة الوطنية السودانية، شركة لوندين السويسرية، شركة (OMV) (سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني: قصة كفاح أمة).

ثانياً: أما الشركات العاملة في النفط السوداني (في مجال الخدمات النفطية) فتشمل التالي:

(أ) شركات عاملة في مجال المسح الجيوفيزيائي مثل : شركة (ZPEB) الصينية، شركة (BGP) الصينية.

(ب) شركات عاملة في مجال الحفر مثل: شركة سور الصين العظيم (GW)، شركة (Roun) (ج) الشركات العاملة في مجال (Logging) مثل شركة (SCHAUMBURG)، شركة (CNLC) (د) الشركات العاملة في مجال (MMDLOGGING) مثل شركة الـ (GEOSERVICES) (هـ) الشركات العاملة في مجال (GEMEOT SERVICES) مثل شركة (SCRIVLMBURG) (و) شركة الإنشاءات وبناء الطرق والنقل مثل: شركة هجليج، شركة كير، شركة (CICO)، شركة حسين موسى.

(ج) ثالثاً: الشركات العاملة في مجال تسويق المنتجات النفطية بالسودان: بلغ عددها ٢٣ شركة تقوم بتسويق مشتقات البترول أو جاز أويل والغاز (النيوجاز)، وغاز الطائرات، ومن المتوقع زيادة عدد الشركات العاملة في هذا المجال مستقبلا. ومنها شركات تعمل في مجال تسويق البنزين والجاز أويل مثل: موبيل أويل، ماثيو

للبترول، الوطنية للبترول، نبتة للبترول، شركة سنابل، الشركة الصينية، شركة الطريفي، شل سودان، شركة نوافل، شركة الميثاق، شركة البحار الدافئة، شركة بشائر، شركة كونكورب، شركة نبتا.

وهناك الشركات التي تعمل في مجال تسويق الغاز (البوتوجاز) مثل: أبرسي غاز، إيران غاز، سودا غاز، ..إلخ.

أما الشركات التي تعمل في مجال تسويق البنزين أويل والغاز فهي: أمان غاز، النحلة للبترول، النيل للبترول، فابكو سودان.

هذا بالإضافة للشركات التي تعمل في مجال تسويق غاز الطائرات مثل: شركة نايل بكري، والشركة التي تعمل في مجال صادر الغاز مثل شركة جيكو.

وهناك الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطية مثل: بتروناس، والشركات العاملة في مجالات مصافي البترول مثل: شركة مصفاة الأبيض وشركة مصفاة الخرطوم المحدودة (KRC).

هذا فضلاً عن الشركات العاملة في مجال الصناعات البترولية مثل: الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (إبني).

هذا ومن المتوقع أن يتزايد عدد الشركات العاملة في مجالات النفط المختلفة، مع اتساع عمليات التنقيب واكتشاف آبار جديدة.

- الشاهد مما سبق عرضه أن قطاع البترول بدأ يكون له تأثيره في تركيب الاقتصاد السوداني، وعلى سبيل المثال في العام ٢٠٠٣م ساهم القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ٤٥٪، كما ساهم قطاع الثروة الحيوانية بـ ٢٠٪ كما ساهم قطاع البترول والتعدين بنسبة ٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وساهمت عائدات البترول بحوالي ٤٠٪ من الإيرادات العامة.(وزارة المالية والاقتصاد الوطني: البرنامج الاقتصادي متوسط المدى: ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩م، أغسطس ٢٠٠٤م).

أما من حيث الاستثمارات في مجال النفط. كما أشار د. عوض الجاز (الصحافة: ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٥م)، فقد تجاوزت ٩ مليارات دولار، وصل نصيب السودان منها إلى أكثر من ٧٠٪ بعد تغطية التكلفة، كما أشار د. عوض الجاز إلى أن جميع الأعمال المدنية في صناعة النفط تقوم بها الشركة الوطنية مؤكداً أن أكثر من ٧٦٪ هم خبراء وكفاءات سودانية تدير المنشآت النفطية والتي اكتسبت المهارات والخبرات والتقنيات التي لم تكن موجودة من قبل .

- الاستثمارات في قطاع النفط أدت إلى تطور قوى عاملة جديدة (يدويين وذهنيين)، في مجال النفط، والتي تتكون من عمال ومهندسين وموظفين ومحاسبين وفنيين، وجيولوجيين، كما أدى إلى اتساع القوى العاملة في مجال الخدمات النفطية، ومن مميزات هذه القوى العاملة أنها موزعة في مواقع إنتاج النفط وتوزيع مشتقاته ومصافي تكريره في بقاع السودان المختلفة، وهذه القوى تختلف عن التوزيع التقليدي للقوى العاملة التي نشأت بفضل مشاريع الإدارة الاستعمارية (سكك حديد، مشروع الجزيرة ومشاريع القطن الأخرى، ميناء بورتسودان، خزان سنار...إلخ) في مناطق محددة مثل: مثلث الخرطوم - سنار - كوستي - أو عطبرة وبورتسودان.. إلخ. وهذه القوى سوف تواصل اتساعها وتصبح القوى الرائدة في حركة العاملين بأجر في السودان مع اتساع الاستثمارات في قطاع النفط الذي أصبح يشكل ٧٩٪ من الصادرات السودانية.

- من الآثار الاجتماعية للنفط أيضاً أنه سوف يكون أحد مصادر التراكم الرأسمالي في السودان أو لظهور فئات رأسمالية يكون دخلها من قطاع النفط سواء أكان ذلك في ميدان التسويق أم المصافي أم جهاز الدولة...إلخ.

- من الجانب الآخر سوف يتصاعد نضال الحركة الجماهيرية من أجل تحويل عائدات النفط لدعم التنمية والزراعة والصناعة والتعليم والصحة والخدمات

(كهرباء، مياه...إلخ)، وهذا مطلب أساسى من مطالب الحركة الجماهيرية في البلاد، وهذا يتطلب الشفافية حول عائدات النفط.

- من الآثار الاجتماعية أيضا للنفط زيادة إعداد السيارات في البلاد وما يرتبط بها من زيادة في مواقع التسويق والخدمات، وورش الصيانة، وزيادة عدد السواقين والعاملين في الشاحنات ...إلخ :فعدد السيارات سوف يتناسب طرداً مع الوفرة في المحروقات، وهذا يتطلب توسيع وتطوير البنية التحتية في البلاد: طرق، كباري ... إلخ، وبالتالي سوف يتزايد عدد الشركات العاملة في هذه المجالات.

- من الآثار الاجتماعية للبترول أيضاً قيام مدن جديدة وما يرتبط بها من خدمات التعليم، الصحة، المياه والكهرباء، المطارات، واستقرار الرحل، وارتفاع قيمة الأرض، وظهور أسواق جديدة، على سبيل المثال حدثت تغيرات وخدمات اجتماعية في ولاية غرب كردفان (عاصمتها الفولة) حيث شيدت شبكة لتوزيع الكهرباء في مدينة الفولة، وقامت مستشفى بالمدينة، كما تم إنشاء طريق بليلة / الفولة الذي ربط الفوله ببقية مدن الولاية: المجلد وهجليج والميرم والدبب، كما تم توسيع شبكة الكهرباء القديمة في مدينة النهود، وتم إعادة تأهيل المستشفى، كما قام مشروع الكهرباء في مدينة أبو زبد، وتم بناء خزان لتجميع مياه الآبار، أما في مدينة المجلد فقد قامت شبكة لتوزيع مياه، وشيدت مدرسة ثانوية للبنيين ومدرسة البترول الأساسية للبنات، إضافة لخدمات المياه والتعليم والصحة في بقية مدن الولاية مثل: لقاوة، الدبب، الميرم، الستيب، صفع الجمل.

هذا إضافة للآثار البيئية التي أشرنا لها سابقا مثل: قطع الأشجار والآثار البيئية على مياه البحيرات وروافد الأنهار والمياه، وهذه تحتاج إلى معالجة حتى نحافظ على التوزان البيئي والتنوع الحيوي.

- كما أنه من الآثار ظهور عادات ثقافية جديدة ترتبط بالنفط والتي ربما

تكرس الكسل والكسب السهل، وتؤدي إلى إهمال تطوير ثروات البلاد الأخرى في القطاعين الزراعي والحيواني والقطاع الصناعي...إلخ.

- مع ارتفاع أسعار النفط الحالية حيث وصل سعر البرميل إلى ٦٠ دولارًا، سوف تكون هناك فوائض ضخمة من الأموال وخاصة في دول الخليج، ومن المتوقع أن تنهمر الاستثمارات الخليجية للسودان، فكيف نتعامل مع هذا الظاهرة ونستفيد من تجربة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث تدفقت أموال ضخمة من دول الخليج للاستثمار في السودان، وبلغت القروض في مجملها ٩ مليارات دولار أسهمت فيها دول الخليج بنسبة كبيرة، ولكن ذهبت أغلبها في مشاريع تنمية فاشلة، وبدلاً من أن يتحول السودان إلى سلة غذاء في سنوات النميري اجتاحته مجاعة ، هذا إضافة للزيادة في عائدات البترول السوداني، فكيف نوجه هذا العائد للتنمية والخدمات (تعليم، صحة...إلخ).
- من المهم أيضا الانتباه إلى ضرورة الاعتماد على ثرواتنا المتجددة مثل الزراعة والثروة الحيوانية وضرورة التنويع الاقتصادي، على سبيل المثال عندما ظهر النفط في المملكة العربية السعودية أحدث تغييراً كبيراً فيها منذ إنشائها قبل ٨٠ عاماً، وحولها من مملكة صحراوية منعزلة إلى أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط (مجلة النيوزويك:٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥م)، ولكن السعودية التفتت إلى ضرورة التنويع الاقتصادي باعتباره الضمان لمواجهة ثروة نافدة مثل البترول، وتقوم السعودية الآن على سبيل المثال باستثمار مبلغ ٣٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠م لجعل السعودية في صدارة الدول المنتجة للبتروكيماويات مثل: البلاستيك والمطاط، هذا إضافة للاستثمار الذي تم في الزراعة والمنشآت والبنيات التحتية...إلخ.

وإذا قارنا السعودية بالسودان، نلاحظ أن عدد سكان المملكة السعودية ٢٦ مليون نسمة، تعتمد على ستة ملايين من العاملين المغتربين من العمال الفنيين إلى

مهندسي الكمبيوتر، فالسودان به ثروات زراعية وحيوانية وتعليم حديث عمره أكثر من قرن، كل هذه الميزات مع وجود حكم وطني ديمقراطي من الممكن أن يجعل النفط قوة دافعة لنهضة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أنه من المهم تفادي الآثار السلبية للنفط في دول الخليج، على سبيل المثال: إن النفط في دول الخليج أدى إلى تعميق الفوارق في توزيع الثروة، على سبيل المثال تملك الشركات العائلية العربية ٩٥٪ من ثروة المنطقة (مجلة النيوزويك: ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥م).



7

الفصل السابع

البترول بداية الأزمة... وأثره على توقيع اتفاقية السلام

يمثل البترول السوداني واحداً من أهم الصراعات لكل أطراف النزاع في السودان، من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية وتقف عندها قصة جنوب السودان بكل أبعادها والحرب التي دارت هناك (كأطول حرب في القارة الأفريقية) كأداة هامة من أدوات هذا النزاع والذي محور الصراع كله حول الثروة، والتي تعتبر واحدة من مثلث أضلاع اتفاق نيفاشا ٢٠٠٤م (انظر اتفاقية تقاسم الثروة ٢٠٠٤م) عندما أدركت حركة التمرد وقتئذ أن استخراج النفط في الجنوب وتحت مسمى مشاريع التنمية يذهب عائدها إلى النخبة الشمالية الحاكمة، في تغيير واضح لأنماط النموذج الكلاسيكي حول الصراع على ثروات باطن الأرض من عرقي – ديني إلى تقاسم في الثروة والموارد بعدما جردت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م حق الجنوبيين من الاستفادة من ثرواتهم.

وكانت حكومة مايو قد أسست لهذا الصراع والأزمة من أن تلتهب عندما ماطلت في عودة منطقتي حفرة النحاس الغنية بمعدن النحاس وكايكانجي الغنية باليورانيوم في ولاية جنوب دارفور إلى بحر الغزال واللتين تصف عليهما اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م واستمر مسلسل الأزمة عندما حاولت سلطة مايو أيضاً أن تنزع منطقة بانتيو الغنية بالنفط لضمها في إقليم كردفان عندما تقدمت المشروعات بمجلس الشعب وقتئذ ولكن المشروع سقط بفضل معارضة الجنوبيين في عدم إجازته.

ووفقا لسيناريو آخر أعادت تقسيم الجنوب إلى وحدات إدارية بهدف مشروعية الحكومة في استخراج النفط – من الجنوب وكانت أول بداية الانتفاضة المسلحة التي قادتها الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد مواقع عمل شركة شيفرون الأمريكية في ملوط في ٢٨ يناير، ثم الهجوم الذي أعقبه على رئاسة الشركة بربكونا بالغرب من بانتيو مما أجبر الشركة على التوقف نهائياً عند تنقيب النفط في فبراير

العام ١٩٨٤م.

وبعد حوالي١٠ أعوام من توقف نشاط التنقيب عن البترول جاء أول إعلان فبراير ١٩٩٣م عن تأسيس الشركة الوطنية للبترول من قبل حكومة الإنقاذ تحت سيطرة البنوك الإسلامية العاملة في السودان وبعض الشركات ورجال الأعمال ، وكان أن تبعتها محاولات متصلة من الحكومة للتعاون في الاستخراج والتنقيب عن البترول مع كل من جنوب أفريقيا وإيران في العام ١٩٩٩م، ولكن كانت أولى المحاولات الناجحة تلك ذلك الإعلان عن تنازل شركة شيفرون الأمريكية لصالح شركة كونكورب / محمد جار النبي والتي تم الإعلان عنها عبر وسائط الإعلام المختلفة في يونيو ١٩٩٢م.

ومن ثم تسليم ملفات شركة كونكورب إلى شركة كالقارى الكندية.

والتي أعقبها توقيع عقد تنفيذ خط أنابيب البترول من حقول هجليج من أعالي النيل إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر بطول ١٦١٠ كلم وإنشاء خط الأنابيب وإنشاءات الميناء (انظر ملحق رقم (٨)) ترجمة لخطاب التقديم وطلب التأهيل لمشروع تطوير حوض المجلد مرفق ملحق أورنيك ضمان الغطاء ١٩٩٧).

والذي يضم مستودعات تخزينية سعة مليون برميل اكتمل العمل فيه يناير ١٩٩٩م وتم تدشين أول باخرة تحمل ٦٠٠ ألف برميل من خام البترول تم شراؤها بواسطة شركة شل العالمية متوجهة سنغافورة محدثة قفزة في إيرادات الدولة آنذاك إلى نحو ٢٠٪.

وقد تم ربط هذا الإعلان مع عقد واحد (اتحاد مالي) كونسورتيوم مع الشركات الصينية والماليزية والكندية للقيام بأعمال الاستكشاف وتطوير الحقول القائمة وحفر آبار جديدة إلى جانب التأهيل للآبار القديمة مع وصل الآبار بشبكة لتجميع الخام وبناء أوعية التخزين ورفع الإنتاج وتشييد ميناء لتصدير البترول.

وباشرت الشركات العمل في ديسمبر ١٩٩٦م تحت مسمى شركة النيل الكبرى للبترول في الامتياز البالغ مساحته ١٧٠ ألف كلم من ٦ حقول في هجليج والوحدة وكانكانق ليبلغ الإنتاج نحو ١٧٠ ألف برميل يومياً. (بقدر احتياطي البترول السوداني حسب الإحصائيات الرسمية إلى نحو ملياري برميل).

وقد جرى أيضا استغلال حقول عداريل بأعالي النيل بواسطة شركة الخليج للبترول في أغسطس ١٩٩٥م وقدر الاحتياطي في هذه المنطقة بنحو ٣٠٠ مليون برميل).

المشهد السوداني الحكومي للاستثمار في حقول البترول تخللته تقارير أمريكية وأوروبية تتحدث عن استغلال عائدات البترول في شراء السلاح لمسارح العمليات الدائرة في جنوب السودان والذي دعم تلك التقارير – وما صاحبتها من إفادات وتصريحات مسؤولين في الدولة على أن استخراج النفط سوق يقضى على التمرد نهائيا وما أعقبه من ردود أفعال قوية من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الكنسية عن استغلال الشركات وتحديداً الشركة الكندية «تاليسمان» بالشراكة مع الحكومة السودانية في مزاعم الإبادة الجماعية وانتهاكات وحقوق الإنسان وعن الإيرادات النفطية الملطخة بدماء الأبرياء وهو ما دفع البرلمان الكندي في المساءلة والتحقيق والتي قضت في نهاية الأمر عند تنازل أحدهم تاليسمان عن خروج تليسمان من الشراكة القائمة لصالح إحدى الشركات الهندية انظر ملحق رقم (عن تأثير تطور النفط في عملية السلام – السودان بلا حقوق ميدان سبتمبر ١٩٩٩م).

ومن مشاهد التأثير العالمي على البترول السوداني المشهد الأوروبي أما يسمى بالتحالف الأوروبي من أجل البترول السودان) (انظر ملحق رقم) وهو تحالف لقيم أكثر من ٨٠ منظمة أوروبية تعمل من أجل السلام في السودان وقد أسسوا هذا التحالف من أجل أن يجلب البترول السلام والرفاهية لشعب السودان.

وأن الشركات ليست مسؤولة عن عملياتها بل عن آثارها أيضا ومايترتب على التنمية الإقليمية والدولية والصراع السياسي وقد وضع أسس صارمة أوجب الالتزام بها في حالة العمل في حقل البترول ويعنى ذلك فرض سياسات على البلاد مستقبلا في حالة عدم الوفاء بهذه الالتزامات.

وأخيراً أدرك المجتمع الدولي أنه لابد من وضع حد للصراع في السودان لأحد أهم مفاصلة (تقاسم الثروة) ولما كان للايقاد دور هام في تحقيق السلام في القرن الأفريقي وافقت حكومة الإنقاذ في التوقيع على إعلان المبادئ الستة المقترحة للحل في العام ١٩٩٧م والتي شهدت فيها تحول الولايات المتحدة وشركاء الإيقاد الذين يمثلون ١٦ دولة منها كندا ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وذلك من واقع قبول الإدارة الأمريكية لتوصيات المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية في العام ٢٠٠٠م.

(انظر موقع مركز الدراسات الاستراتيجية على الشبكة الدولية الإنترنت) (www. Csis. Org) وهو الذي مهد إلى اقتراح المبعوث الأمريكي للسلام جون دانفورت في وضع أربع اتفاقيات لأطراف النزاع في السودان لبناء الثقة والتي أدت إلى نجاح وساطة الإيقاد في التوقيع على البرتوكول الإطاري في مشاكوس يوليو ٢٠٠٢م وما تلاهما من برتوكولات منفصلة عن السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والمناطق الثلاث. والملاحق الأخرى.

انظر ملحق رقم (مفوضية البترول من بروتوكول تقاسم الثروة / اتفاقية السلام يناير ٢٠٠٥م) .

الخاتمة

نخلص من هذه البحث إلى أن السودان دخل فترة جديدة من تاريخه ، مشحونة بصراع داخلي وخارجي بعد توقيع اتفاقات السلام في نيفاشا في : ٩ – ١ – ٢٠٠٥م، ولاجدال إن النفط سوف يشكل القوة الدافعة للسياسة الأمريكية في المنطقة الأفريقية ومنها السودان في الفترة القادمة ، وبهدف وجود سودان مستقر ومسالم بعد الحرب والذي يساعد في الاستثمارات الأمريكية ، وتأتي هذه المتغيرات في ظروف دخل فيها النظام الرأسمالي العالمي مرحلة العولمة التي اشتدت فيها ضراوة الصراع من أجل اقتسام الموارد والسيطرة الاقتصادية والعسكرية علي العالم بواسطة أمريكا ، وهذه الأوضاع كما أشار البحث تتطلب أوسع تحالف من أجل التحول الديمقراطي والصراع من أجل تحويل عائدات النفط للتنمية وتحسين حياة المواطنين المعيشية وتوفير فرص العمل للعاطلين ، وتحقيق لديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، باعتبار ذلك هو الذي يوحد البلاد علي أسس طوعية وديمقراطية ، إضافة لتحقيق الحكم الذاتي والتنمية المتوازنة بين كل أقاليم البلاد

على أن ما جاء في قسمة عائدات النفط في اتفاقيات نيفاشا ، قد يؤدى لمزيد من النزاع ، والتي قد يرى فيها بعض الجنوبيين قسمة ضيزى والمطالبة الكاملة بكل بترول الجنوب وتكريس الانفصال ، وهذا يتطلب ضرورة خطة قومية لإعادة الإعمار والتي تعطي الاعتبار للمناطق المتأثرة بالحرب الأقل نموا ، هذا فضلا عن ضرورة تخصيص جزء من عائدات النفط لحماية البيئة والتنمية والاستقرار وإعادة

إعمار الجنوب ودعم الزراعة والتعليم والصحة والصناعة وعمل البنيات التحتية (طرق ، سكك حديدية ، ...) ، وهذا هو الطريق الذي يمنع إعادة إنتاج الأزمة والنزاع من جديد .

كما كان لاكتشاف البترول خلال سنوات حكم الرئيس النميري الأثر في إضافة عامل جديد في الصراع السياسي بين الشمال والجنوب والذي قوي الدعوة إلى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للإقليم مكانة مميزة والشعور بإمكانية الاعتماد على الذات مستقبلا .

كما أدي النفط إلى نشوب صراع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات ، والصراع من أجل السيادة الوطنية وعقود بشروط أفضل مع الشركات الأجنبية والشفافية في عائدات النفط والصراع من احترام حقوق الإنسان وتعويض الذين تم تهجيرهم من مواقع آبار النفط ، إلى حماية البيئة وتنمية المناطق التي تقع فيها حقول النفط ، وهذا يتطلب أن يعمل السودان على استغلال موارد البترول بما يلبي احتياجات شعبه في التعليم والصحة والخدمات وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني ، وحتى نتخلص من لعنة النفط علينا أن نهتم بالقطاع الزراعي والحيواني في السودان؛ لأنه المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية .

ورغم ارتفاع إنتاج النفط والعائد ، إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلا من أن تنخفض ، وهذا يرجع إلي الصرف البذخي على جهاز الدولة ونفقات الأمن والدفاع الباهظة التي تبتلع كل عائدات البترول بعد خصم القروض وفوائدها .

كما أشار البحث إلى شكل آخر من الصراع وهو أن ثروة البترول سوف تلهب الصراعات الإقليمية والجهوية كما في مثال أبيي الذي ورد في سياق البحث والذي برز فيها الصراع بين المسيرية والدينكا حول مناطق البترول والذي يحتاج للمعالجة

بالحكمة والنظرة الشاملة حتى الوصول لحل يرضي جميع الأطراف .

كما أشار البحث إلى أن اكتشاف النفط سوف سيجعل السودان من الصراع الدولي والإقليمي ، كما سيؤدي إلى تغييرات كبيرة في تركيبة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وخاصة أن البترول بدأ ٨٠ ٪ من الصادر مما يعكس تراجع القطاع الزراعي ، كما سيؤدي إلي ظهور قوى جديدة عاملة بأجر في مجال النفط تتوزع في مناطق السودان المختلفة وتختلف عن توزيع القوي العاملة التي نشأت بفضل مشاريع الإدارة الاستعمارية (السكك الحديد ، مشروع الجزيرة والمشاريع الزراعية الأخرى ، خزان سنار ، ميناء بور تسودان ، ... إلخ) ، كما سيؤدي إلى ظهور فئات رأسمالية جديدة يكون مصدر تراكمها من النفط وخدماته . وفي الجانب الآخر سوف يتصاعد نضال الحركة الجماهيرية من أجل تحويل عائدات النفط لدعم التنمية الزراعية والصناعية ودعم خدمات التعليم والصحة وخدمات المياه والكهرباء ، ... إلخ . كما سيؤدي النفط إلى قيام مدن وأسواق جديدة وما يرتبط بها من خدمات المياه والكهرباء والمطارات والمدارس والمستشفيات ... إلخ ، واستقرار الرحل وارتفاع قيمة الأرض واتساع الاقتصاد السلعي – النقدي في مناطق القطاع التقليدي ، هذا إضافة لأهمية تنويع المصادر الاقتصادية ؛لأن النفط ثروة ناضبة ، كما أنه من المهم أن نتفادى تجارب دول الخليج والذي كرس فيها البترول الاستقطاب الطبقي ولعنة البترول في نيجيريا والتي صدرت بلايين الدولارات من البترول ورغم ذلك تم تكريس الفقر والأمراض والصراعات الإقليمية والفساد .

وأخيرا نشير إلي ما قاله الأستاذ / كمال الجزولي في مقالة تحت عنوان إضاءة سودانية على شبكة الإنترنت :

لقد أتاح اكتشاف البترول ولو في حدود المتوسط حسب التقديرات في مالو كانت قد أحسنت اعتماده قطاعاً جديداً في الاقتصاد الوطني يعنى على تهيئة

الظروف المطلوب لتجاوز معضلات التنمية المتوازنة، وإضافة مقدرة للدخل القومي توفر الموارد الكافية لإعادة الاستثمار في القطاع الزراعي والطاقة المتجددة التي تشكل الميزة النسبية للاقتصاد السوداني بالمقارنة مع البترول الذي يعتبر ثروة ناضبة كما يقول الاقتصاديون، كلما توفر الموارد لإعادة تأهيل الصناعة الوطنية المدمرة، وبناء القاعدة الصلبة لانطلاقتها المستقبلية واستثمار الغاز محلياً مقابل كلفة تصديره وذلك من خلال قانون للاستثمار يضمن الشروط

التفضيلية مع الرأسمالية الأجنبية، علاوة على انقطاع جزء من هذه العائدات الإضافية سداد الديون الخارجية، وتخفيض أسعار المواد البترولية لقطاع النقل والمواصلات، وتعمير مناطق الآبار وميناء الصادر والبدء في بعث الحياة الجديدة في المناطق التي ظلت تعاني، تاريخياً من الإهمال والتهميش الذي يمهد، ضمن ترتيبات أخرى لا غنى عنها على رأسها السلام والوحدة والديمقراطية مداخل مرموقة لإطفاء حرائق الوطن السياسية وتحت ضغط الذهنية لبعض القوى التي تعبر عن مصالحها انطلقت تركض خلف ما تصورته كسباً عاجلا وربحاً مضموناً تحت بند التمكين فما لبث البترول أن أضحى موضوعاً للمزايدة على المعارضة المسلحة – سواء في الجنوب أو الغرب أو الشرق ومستقبلا الشمال والوسط، وذهب الأستاذ/ كمال الجزولي لاقتراح الأستاذ/ السر سيد أحمد (الرأي العام ٨/ ٣/ ٢٠٠٣م) لماذا لايتم تأهيل سودا بت السودانية كذراع وطنية في هذه الصناعة المهمة (صناعة البترول) عن طريق استقطاب مدخرات السودانيين المهاجرين والمغتربين علاوة علي أموال المستثمرين في قطاعات أقل حيوية. ويردف قائلاً أن العامل السياسي يطفي بمختلف الصدر، فإن الحاجة تصبح ماسة لأن تبرز الصناعة النفطية بصفتها ناتجا قومياً، ونقطة تلاق لمختلف القوى والتيارات السياسية، ومن ثم يصبح الاستثمار فيها استثماراً في مستقبل البلاد وتحولاتها نحو السلام مما يقلل أثر البترول على الصراع السياسي بالسودان.

الجداول والملاحق

جدول (١) : الصادرات
الفترة : ١٩٩٩ – ٢٠٠٣م (مليون دولار)

العام	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
جملة الصادرات (فوب)	٧٨٠,١٠	١٨٠٦,٧٠	١٦٩٨,٧٠	١٩٤٩,١١	٢٥٤٢,١٧
البترول	٢٧٥,٩	١٣٥٠,٧٦	١٣٧٦,٦٦	١٥١٠,٨٣	٢٠٤٧,٧٠
أخرى	٥٠٤,٢٠	٤٥٥,٩٤	٣٢٢,٠٤	٤٣٨,٢٨	٤٩٤,٤٧

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٢):
نسبة البترول في الصادرات (العام ٢٠٠٣م)

السلعة	النسبة المئوية
البترول	٧٨٪
القطن	٣٪
السمسم	٤٪
الحيوانات الحية	٦٪
أخرى	٩٪

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٣):

إنتاج البترول ومشتقاته:

البيان		٢٠٠٢		٢٠٠٣	
المشتقات البترولية	الوحدة	الإنتاج	٪	الإنتاج	٪
جازولين	ألف طن متري	١,٠٢٢,٩	٣٨,١٪	١,١٠٤,٧	٣٩,٦٪
كيروسين	« « «	٣٣,٥	١,٢٪	٣٦,٥	١,٣٪
فيرنس	« « «	٢٩٩,٠	١١,١٪	٢٧٥,٨	١٣,٥٪
بتوجاز	« « «	٢٤٠,٧	٩,٠٪	٢٢٩,١	٨,٢٪
بنزين	« « «	٨٨٤,٦	٣٣,٠٪	٨٥٧,٩	٣٠,٨٪
نافتا	« « «	٣٤,١	١,٣٪	٢٩,٢	١,٠٪
جست	« « «	١٦٨,٩	٦,٣٪	١٥٥,٩	٥,٦٪
المجموع		٢,٦٨٣,٧	١٠٠,٠٪	٢,٧٨٩,١	١٠٠,٠٪

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٤):

إنتاج خام البترول :

البيان	الوحدة	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م
البترول الخام	ألف برميل	٨٥٩٢٩,٧	٩٥٧٧٠,٨

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (٥):

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

القطاع	٢٠٠٢٪	٢٠٠٣٪
١- الزراعة	٤٦,٠٪	٤٥,٦٪
٢- البترول والتعدين	٩,١٪	٩,٦٪
٣- الصناعة التحويلية	٧,٩٪	٨,٢٪
٤- الكهرباء والمياه	١,٧٪	١,٧٪
٥- البناء والتشييد	٤,٤٪	٤,٧٪
٦- الخدمات	٣٠,٩٪	٣٠,٢٪
٧- الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان (٢٠٠٣م).

جدول (١)

إحصاءات البترول أداء المصافي (بالألف طن متري)

Refineries Performance (000 M. Ton) 1999 – 20003

السنوات Years	مصفاة بورتسودان Portsudan	الأبيض Elobied	أبو جابرة Abogabra	الخرطوم Khartoum
1999	193.9	208.7	21.9	–
2000	–	437.0	21.2	1496.3
2001	–	377.9	12.9	2045.8
2002	–	452.4	12.9	2218.6
2003	–	549.4	10.8	2228.9

المصدر: وزارة الطاقة والتعدين

Source: Ministry of Energy & Mining

جدول (٢)

إحصاءات البترول (بالألف طن متري)

Refineries Performance (000 M. Ton)1999 – 20003

صادرات البترول الخام Export of Crude Petroleum	صادرات مواد بترولية Export of Petroleum Products	استهلاك مواد بترولية Consumption of Petroleum Products	استيراد مواد بترولية Imports of Petroleum Products	السنوات Years
11872409	–	1591.9	1166.4	1999
48341593	429.7	1748.5	499.5	2000
56191030	599.0	2010.3	349.2	2001
63874015	543.1	2405.5	308.2	2002
73047677	478.3	2692.7	339.2	2003

Source: Ministry of Energy & Mining المصدر: وزارة الطاقة والتعدين

* بدأ تصدير الخام من سبتمبر ١٩٩٩م (بالبرميل)

*Exports of Crude Started in Sep. 1999 (in Barrel)

ملحق(١)

قسمة عائدات البترول بين الاقتصاد والسياسة

موضوع قيمة عائدات البترول يثير عدة قضايا، من ضمنها حق الأقاليم في تحصيل عائدات من الموارد الطبيعية، مقدرة الأجهزة مقارنة بالحكومة المركزية في تركيز العائدات في حالة ضبابية وعدم استقرار أسعار البترول، وتداخل الصلاحيات في مسائل العدالة وإعادة التوزيع بالإضافة إلى الهموم البيئية. هناك أيضاً دوافع قوية أو اعتبار اقتصاد سياسي مرتبط بتوزيع عائدات الموارد الطبيعية، خاصة البترول، ينعكس في مطالب المناطق التي تقع فيها حقول البترول بحصة مباشرة من عائداته.

العوامل التي تحدد حصص القسمة المعقولة تشمل أيضاً اعتبارات تركيز مالي وتجويد أداء وإعادة توزيع الحجج الداعمة لمذكرة عائدات البترول تقوم على مجموعة من الاعتبارات فالحكومة المركزية تستطيع التحكم بقدر أحسن في تقلبات وضبابية أسعار البترول لأن لها في العادة قاعدة ضريبية أوسع أقل ارتباطا بأسعار النفط من السلطات الولائية أو الإقليمية. وإذا كان للحكومات المحلية مصادر ضرائب أخرى، فقد لا يكون هناك حافز للمناطق الغنية بالبترول لاستغلال هذه المصادر إن أعطي لها- بالإضافة إلى ذلك – نصيب من عائدات النفط. هذا قد يؤدي بدوره على توظيف سلبي لعوامل الإنتاج وإلى المزيد من الاتكالية وعدم التوازن بين المناطق فوق ذلك، بإمكان الحكومة المركزية أن تساهم في العدالة الأفقية بإعادة توزيع عائدات البترول بين المناطق غنية وفقيرة الموارد. وكمورد غير دائم، فالبترول لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر عائدات أساسي في المدى الطويل بالنسبة للحكومات الإقليمية إذ أن تجارب الدول البترولية قد دلت على أن العائدات البترولية أكثر تقلباً من العائدات الكلية. ترتيب آخر شائع هو – في معظم الأحيان – نتاج محاولات الحكومة

المركزية إرضاء توجيهات انفصالية في الأقاليم المنتجة للنفط.

تجارب ترتيبات قيمة العائدات البترولية:

١- الدول الوحدوية الصغيرة:

تشمل هذه المجموعة دول الخليج باستثناء دولة الإمارات المتحدة. في هذه الدول يحصل المركز على كل عائدات البترول كما هو الحال أيضاً في معظم الدول الوحدوية الكبيرة كالجزائر، أذربيجان، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، ليبيا، النرويج، المملكة المتحدة وحديثا السودان إن المركزية الكاملة لعائدات البترول لها عدة فوائد : (١) تتحمل الحكومة المركزية كل أعباء تقلبات عائدات النفط؛ (٢) الفوارق بين الأقاليم يمكن أن تعالج بصورة أفضل في حالة حصول المركز على كل العائدات النفطية حيث – أي المركز – في وضع أحسن لخلق آليات مساواة أفقية؛ و (٣) الحد من السباق التنافسي على الضرائب المحلية والإقليمية.

تقلبات أسعار البترول أفرزت ثلاث قضايا للدول الوحدوية الصغيرة.

أولاً: معظم هذه الدول أدركت الحاجة لتنمية قاعدة من العائدات – مثل إدخال ضريبة القيمة المضافة – غير البترولية للتقليل من التقلبات في إجمالي العائدات. هذه القاعدة مطلوبة أيضاً لتعويض النقص في التعريفة الجمركية نتيجة لمبادرات تجارية إقليمية أو دولية.

ثانياً: بعض البلدان حاولت معالجة تقلبات أسعار النفط عن طريق إنشاء صناديق تركيز كما هو الحال في الكويت، والنرويج، وأذربيجان. لكن واحدة في المشاكل الرئيسية في هذا الترتيب تكمن في إمكانية خلق آلية موازنة موازية – في معظم الأحيان – لا رقابة عليها بمستوى الموازنة العامة. ثالثاً: لمواجهة عدم استدامة استخراج البترول في المدى الطويل تمت إقامة صناديق إدخال لتوفير حصة من عائدات النفط للأجيال القادة (مثال – صندوق الاحتياط الكويت للأجيال القادمة وصناديق مماثلة في ألاسكا الأمريكية والبريتا الكندية).

٢- التوجهات في الدول الوحدوية الكبيرة:

هذه الدول – وخير مثال لها إندونيسيا وكولومبيا – تعرضت لضغوط سياسة هائلة للدخول في ترتيبات لقسمة عائدات النفط أو إعطاء قواعد العوائد البترولية للأقاليم والولايات المنتجة. بالإضافة إلى القضايا التي واجهتها الدول البترولية الصغيرة، فاقتسام عائدات البترول مع المناطق المنتجة أو إعطاء كل العائدات لهذه المناطق تواجه أيضاً عدة مصاعب: (١) صعوبة تحديد جهة الاختصاص التي يمكن تسليمها (الغنيمة)، خاصة إذا كانت الوحدة التي يراد إشراكها في القسمة محلية أو منطقة صغيرة. (٢) إعطاء عائدات نفطية لمحليات أو مناطق إنتاج في مثل هذه الحالة يزيد من حدة عدم المساواة الأفقية بين المحليات والأقاليم، (٣) من ذكر آنفا، هذا قد يؤدي إلى تشوهات في التنمية الاقتصادية عن طريق السماح بتخفيض العائدات غير النفطية، و(٤) جعل وظيفة التركيز المالي عن طريق الحكومة المركزية أمراً صعب المنال.

إن الانضباط المالي قد يصعب تحقيقه إذا حصلت الحكومات الإقليمية على مبالغ طائلة من عائدات البترول المتقلبة. ففي البلدان النامية يصعب على الحكومات مقاومة شهية إنفاق الفائض البترولي في أزمان ارتفاع الأسعار نسبة لمستويات الدخول المتدنية والحاجيات التنموية الهائلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشفافية المطلوبة لإدارة الإنفاق لضمان فعالية صندوق تركيز مالي ليس من السهل تأسيسها على مستوى المركز، ناهيك عن المستوى الولائي أو الإقليمي، حيث إجراءات إدارة الإنفاق وتقنينه تكاد تكون معدومة.

إذا كانت الحكومات الإقليمية تقدم خدمات كبيرة وبنيات تحتية لاستغلال الموارد الطبيعية، فيمكن في هذه الحالات اعتبار بعض الضرائب لتعويضها عن التكلفة المترتبة عن ذلك، مما يبرر إرجاع حصة من العائدات إلى الحكومات الإقليمية تحت مظلة مبدأ «المنفعة الضريبية». إن هذه البدائل لقسمة العائدات قد تكون أقل تقلباً من عائدات النفط، ولهذا أكثر إيجابية كمصدر عائد بالنسبة

للحكومات الإقليمية.

بينما الواضح أن إنتاج البترول ليس بمصدر العائد السليم للأقاليم، فواقع الاقتصاد السياسي قد يملي أن وضع بعضا من الضرائب الإقليمية على الموارد الطبيعية شر لابد منه في حالة عدم ثقة الأقاليم في المركز لتقديم ماهو ضروري من الهبات المالية غير المشروطة للإنفاق الإقليمي. هناك مجموعة حجج اقتصادية مبنية على مبدأ المنفعة والعوامل الخارجية قد تبرر وضع ضريبة مثل هذه الموارد. بالإضافة إلى ذلك، بما أن البترول والغاز يخضعان لضريبة الدخل فيمكن اعتبار ترتيب مماثل لهذا ولمصادر أخرى. بناءً عليه، هناك عدة ضرائب على البترول والغاز يمكن أن تكون مصدر عائد للحكومات الإقليمية.

٣- الدول الفيدرالية:

هذه الدول هي نيجيريا، المكسيك، روسيا، فنزويلا، والإمارات العربية المتحدة، معظم هذه المجموعة تستخدم بعضاً من نظام قسمة العائد أو إعطاء القواعد الضريبية للأقاليم في إطار القسمة، فالعائدات البترولية تجمع بواسطة الحكومة المركزية أو بواسطة الحكومات المحلية (دولة الإمارات) ثم يعاد توزيعها بعد ذلك لكل أو لبعض المستويات الحكومية وفقاً لقاعدة محددة. الحل البديل يعطي قواعد ضريبية محددة لمستويات حكومية مختلفة.

هناك عدة أشكال لترتيبات قسمة العائد البترولي، البعض يطبق نفس القاعدة لقسمة عائدات النفط كما يستخدم في التحويلات المالية الأخرى، بينما البعض الآخر له قاعدة مختلفة. بعض الترتيبات تفضل أن تكون حصة الحكومة الإقليمية مربوطة بنسبة العائد البترولي الناتج من الإقليم. آخرون يستخدمون معايير كالسكان، الحاجة الاقتصادية، والطاقة الضريبية. بعض ترتيبات قسمة العائد تقدم مواد طائلة نسبياً للحكومات الإقليمية (كولومبيا، نيجيريا، روسيا، وفنزويلا) بينما بعض آخر يقدم مبالغ مالية متواضعة (إكوادور، المكسيك، وإندونيسيا).

الفائدة الرئيسية لقسمة العائد البترولي هي أنها شكل مريح لتحويل الموارد المالية إلى الحكومـات الإقليميـة، خاصـة إذا كـان البـترول مصـدر العائـد الأسـاسي. بينما تشجع الاعتبارات الإدارية في معظم الأحيان على مركزة العطاء أو التنازل الضريبي – بجانب ذلك عائدات النفط – فإن قسمة العائد البترولي تفسح مجالاً لإعادة توزيع الموارد المالية إلى الحكومات الإقليمية والولائية.

لكن التجارب أثبتت أن قسمة العائد النفطي لها أضرار تتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي والانضباط المالي العام. مضافا إلى ذلك، فإن ترتيبات قسمة العائد تميل دائماً إلى أنها مثيرة للجدل السياسي وعدم الاستقرار. البديل هو إعطاء قواعد عائد محددة كرسوم الإنتاج مثلا للحكومات الإقليمية. الرسوم المحددة والمرتبطة بالإنتاج بدلاً من الأسعار قد تكون مستقرة نسبياً وهي حتما أجدى وأنفع لمحاربة الأضرار البيئية، وخير مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

الخلاصة:

أهم ما يمكن أن يستقى من التجارب أعلاه في قسمة عائدات البترول هو أن مركزة هذه العائدات ترتيب مرغوب ومفضل في الدول النامية مع تحديد قواعد ضريبية للحكومات الإقليمية بالإضافة إلى نظام تحويل مالي محدد لمواجهة تحديات إعادة التوزيع والتساوي. حل بديل هو إعطاء قواعد ضريبية أكثر استقراراً كرسوم الإنتاج لحكومات الأقاليم المنتجة وإنشاء نظام تحويل مطابق لضمان حد أدنى من الموارد لكل الحكومات الإقليمية لتمويل حد معقول ومستقر من الخدمات العامة. إن أقل الحلول تفضيلا هو قسمة عائدات البترول. فأخذ كميات عائد هائلة من الحكومة المركزية يصعب بل ويعقد إدارة الاقتصاد الكلي. كما أن التحويل الكامل لعبء تقلبات عائدات البترول إلى الحكومات الإقليمية لا يساعد في توفير تمويل مستقر للخدمات العامة على المستوى المحلي والإقليمي، كما أنه في معظم الأحيان لا ينجح في إخماد النعرات الانفصالية لأن الأقاليم المنتجة بإمكانها التطلع لتستأثر بكل العائدات النفطية.

السودان وتجارب قسمة العائدات البترولية:

السودان كقطر حديث العهد بالإنتاج النفطي ليس من الحكمة أن يشذ عن تجارب الدول البترولية الأخرى في مجال قسمة العائدات، خاصة وأنه بين الدول الأقل نمواً بين مجموعة الدول المنتجة للنفط. فبحكم بنياته الهشة، وتركيبته السكانية والحضارية المعقدة، وفي ظل غياب المؤسسات الفاعلة، والأطر الإدارية والقانونية والتشريعية على مستوى المركز، ناهيك عن الأقاليم، فالأسلم بل والأفيد أن يستمر السودان في مركزة عائدات النفط بشكل كامل، لكن لابد من اتباع هذه المركزة بإجراءين مهمين: (١) تحديد عائد معقول يضمن للإدارة الإقليمية سيطرة على بعض نسب الضرائب الرئيسية بعد التأكد من وجود إدارة مالية قوية ذات مصداقية وشفافية لا لبس فيهما، و (٢) وضع نظام تحويل مالي محكم شفاف مبنى على أسس متساوية ويعطي مستوى مستقر من موارد التمويل للخدمات العامة – بما في ذلك مشاريع البنيات التحتية – التي تقوم بها الحكومات الإقليمية وفق جدول يحدد أسبقيات كل إقليم وأولويات التنمية المطلوبة بين الأقاليم. بهذا تمكن معالجة قضايا تقلبات عائدات النفط والفوارق في عائدات البترول بين الأقاليم بالإضافة إلى الانضباط والمصداقية الماليين. أن تقسيم عائد مورد طبيعي في إطار دولة وحدوية أو فيدرالية على أسس إقليمية أو جهوية، خاصة في غياب المؤسسات والقوانين والإدارة الاقتصادية اللازمة على مستوى المركز والإقليم، قد لا يحل مشكلة في النهاية بل قد يؤدي إلى احتقان وربما مضاعفة المشاكل، هذا إن لم يكن في حد ذاته بداية سلسلة مشاكل جديدة.

(صحيفة الأيام ، العدد٧٨٠٨ ، الإثنين : ٢٧ – ١٠ – ٢٠٠٣)

التيجاني الطيب إبراهيم
مندوب مقيم صندوق النقد الدولي
جمهورية جنوب أفريقيا
وزير المالية الأسبق

ملحق (٢)
البترول والأثر الاجتماعي ومعدلات النمو

البترول لاشك كان إضافة حقيقية لإجمالي الناتج المحلي إلا أنه يخلق نوعاً من العمالة ويحسن وضع الصادر السوداني وميزان المدفوعات الخارجي ويؤدي إلى دعم احتياطي النقد الأجنبي السوداني وبالتالي تقوية العملة المحلية تجاه العملات الأخرى.

فالبترول السوداني على صغر حجمه يمكن أن يؤدي إلى إيجابيات أخرى أكثر، من حيث أنه يمكن توظيف عائداته في مجال الاستثمار خاصة في الاستثمار البشري وبالذات مجال التعليم والصحة فهي قطاعات أهملت خلال العقدين الماضيين وعانت الكثير وبالتالي عانى المواطن من جراء ذلك، كما يمكن أن يدعم البترول بناء البنيات التحتية لأنها عنصر أساسي في خلق أية طفرة إنمائية واقتصادية.

هذا يتطلب استراتيجية واضحة لتوظيف موارد الثروة من أجل خدمة الاقتصاد السوداني في هذه المجالات وخلق القاعدة الاقتصادية المطلوبة وجلب الاستثمار بشقيه المحلي والخارجي أما السلبيات أو ما يسمى بلعنة البترول، فتتلخص في أن يكون البترول هو مدخل من مداخل عدم توزيع الثروة. أي تتركز الموارد البترولية في فئات معينة وتقتصر عليها، وبالتالي يتم تغييب كامل للإنجازات آنفة الذكر أعلاه. وبالتالي لا يكون للبترول معنى من وجهة نظر المواطن السوداني العادي.

بالإضافة لهذا عدم وجود إستراتجية قومية واضحة لكيفية استغلال البترول إلى قفزة عالية في الاقتصاد السوداني وتتركز الأنظار على موارد البترول وتعاني قطاعات إنتاجية أخرى كالزراع وهم قطاع حيوي مهم ولكن للأسف نجد أن البترول حتى الآن لم يتم توظيفه بالصورة المطلوبة بحيث تكون هناك إستراتيجية قومية واضحة

للتنمية البشرية أو البنيات التحتية.

هذا الغياب أدى إلى إحباط عام لدى المواطن السوداني مما أدى أيضا إلي نوع من التكامل في الاستمرارية في القطاعات الحيوية الأخرى كالزراعة والصناعة وأيقظ للأسف توجهات إقليمية وجهوية بحيث أنه ثروة قومية.

كيف يتم توزيعه أو تقسيمه بين الولايات المختلفة أيضا. رغم وجود إيجابيات للبترول في إطار الناتج المحلي نجد أنه مازالت هنالك فجوات كبيرة لابد من سدها للاستفادة بصورة مثلى وبها نوع من التوازن الإقليمي والجهوي كالتعليم والصحة الخ..وهذا جزء من لعنة البترول كما حدث في نيجيريا عندما تقلصت موارد البترول فيها دخلت في موقف اقتصادي صعب ومازالت تعاني منه إلى اليوم.

فالسودان يجب أن يتجنب هذا المطب - خاصة أن السودان مقبل على مرحلة حساسة تتطلب رؤية جديدة. لابد من سياسات اقتصادية تتماشى مع الظروف المقبلة واستراتيجية قومية تنضوي تحتها تلك السياسات الاقتصادية الجديدة، أيضا السياسات الجديدة يجب أن تكون في كيفية التعامل مع عامل البترول وكيفية التعامل مع الموارد الاستثمارية الأخرى سواء كانت محلية أو خارجية وهذا يتطلب سياسات محدده تجاه القطاع الاقتصادي الخاص الداخلي والخارجي وفي الوقت ذاته لابد من إيجاد مركز مالي قوي، يتحكم في الموارد المحلية ويوزعها بصورة عادية وشفافة وبصورة يمكن أن تكون مقبولة قومياً.

إذا لم يكن هذا الإطار موجوداً سيظل السودان في دوامة عدم تثبيت الاقتصاد وتحريكه في الإطار الصحيح. آثار البترول يجب أن تكون وقتية وطويلة المدى، إذا تم توظيفها في أشياء وقتية كتوفير السلع الضرورية كالأدوية فيمكن أن يكون الأثر مباشراً، كما يمكن أن تكون آثاره المستقبلية في الصحة والتعليم، إذن المشكلة ليست مشكلة جدل محسوم لأن موارد البترول لا تظهر إلا في المدى البعيد إذ هذا يتوقف على السياسات الحكومية الموجودة وفي إطار هذه السياسات يمكن أن يكون له

مردود إيجابي وقتي ومردود متوسط المدى أو طويل.

عليه لو ركزنا على القطاع الزراعي الحيوي فهذا القطاع في الأعوام الماضية أهمل كثيرا وبالتالي عانت القطاعات الإنتاجية الأخرى المتشابهة هذه أيضا أدى إلى أن يعاني الاقتصاد السوداني رغم دخول البترول الذي خلق معادلة جيدة.

وللسودان مشكلة من الأرقام لأن القاعدة الإحصائية تكاد تكون غير موجودة ولو انتقلنا من قاعدة إحصائية معلوماتية كانت موجودة في السابق إلى حالة غير موجودة الآن، لانعدام هيئات الإحصاء في السودان.

لنأخذ معدل النمو مثلا حسب الأرقام الرسمية للاقتصاد السوداني متوسط النمو ٦٪ فالمعيار الحقيقي لهذا النمو لابد أن ينعكس على حياة الناس في سوق العمل وأسعار السلع ودخول الناس إذا لم يحدث هذا يكون السبب واحد من اثنين:

١- أما الأرقام غير صحيحة.

٢- أو أن سياسات التوزيع خاطئة.

وبالتالي هذا النمو ينحصر في طبقة محددة وطبقة صغيرة جداً، والقطاعات الأساسية في المجتمع لايكاد فيها أي آثار لهذا النمو.

وأن المعدلات ليست بهذا النمو ولكن مع هذه المعادلات ليست هناك سياسات توزيعية منضبطة بحيث يتم توزيع الدخل بصورة منتظمة على القطاعات المختلفة.

حوار مع التجاني الطيب

وزير المالية الأسبق

مدير صندوق النقد الدولي العراقي مع جريدة الرأي العام

العدد ٢٧٩٥ بتاريخ ٨/ ٦/ ٢٠٠٥م ص ٨.

ملحق (٣)
حول عائدات البترول

الميدان / العدد ١٩٨٤، أغسطس ٢٠٠٣م:

اختصم الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية) في مشاكوس وناكورو حول ثروة لم يستمتع بها حتى الآن شعب السودان - إذ لم ينعكس البترول رخاء لخفض تكاليف المعيشة - أو بدعم الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، السكن)... ولم ينعكس تصدير البترول واستغلاله حتى على أسعار المشتقات البترولية المنتجة محلياً.

فوق هذا وذاك فإن عائدات الثروة البترولية بشقيها (التصدير والمبيعات المحلية) لا يجري تضمينها بالكامل في موازنة الدولة - وحتى تلك التي يجري تضمينها من باب ذر الرماد في العيون فإن الصرف على الأمن والدفاع يبتلعها... ويبتلع الإيرادات الأخرى... ففي موازنة هذا العام ٢٠٠٣م تم تقدير إجمالي للصرف على الأمن والدفاع بحوالي ٣٤١ مليار دينار بينما قدرت حصيلة كل عائدات البترول لنفس العام بـ ٢٤٩ مليار دينار!!

دون الخوض في تفاصيل اقتسام الإنتاج - وهل نصيب الحكومة الآن يعادل ٤٠٪ أم أكثر أو أقل فان ما هو ملاحظ على صادر البترول خلال يناير يوليو ٢٠٠٣م أنه:

(١) كميات الصادر التي تعود للدولة يحددها الكونسورتيوم المعروف باسم GNPOC «شركة النيل الكبرى لعمليات البترول» وهو الذي يهيمن بالكامل على ميناء التصدير بشائر وعلى العمليات الإنتاجية بالحقول... ولاتعرف الحكومة نصيبها إلا إذا أخطرت من قبل الكونسورتيوم البترولي لينحصر دور المؤسسة السودانية للنفط بعد ذلك في طرح عطاءات البيع دون التقيد بالسعر الأعلى كما

سنرى لاحقاً.

هذا فيه مساس بسيادة الدولة على إنتاجيها النفطي أو هو أشبه بالاستعمار البترولي (إيران ما قبل مصدق)... النصيب الحقيقي للدولة ورصد تكاليف الإنتاج وأي تكاليف أخرى سيجري خصمها من حصة الدولة (أو البلد)لابد من أن تكون تحت إشراف الطرف المستثمر والمحلي على حد سواء... لكن ما يجري يعكس الريب والشكوك في وقت تغرق فيه السلطة حتى أذنيها في الفساد المعلن وغير المعلن.

(٢) يجري تصدير البترول السوداني من قبل عدة شركات نذكر منها: SINOCHIM, VITOL, TRAFIGURA. CHINA OIL بأسعار تتراوح بين ٤٢,٨٩ دولارًا – ٢٦,٩٢ للبرميل الواحد في الوقت الذي تتراوح فيه أسعار البترول عالمياً بين ٢٨ – ٣٠ دولارًا للبرميل في الوقت الذي يمتاز فيه الخام السودان بارتفاع معدل استخلاص المنتجات البيضاء منه (نافتا- بنزين – غاز طائرات – غاز أويل)... فإذا كان معدل تصدير البترول (نصيب الحكومة) في الشهر ما بين ٥ – ٦ ملايين برميل فان هذا الفارق شهريا يتراوح ما بين ٢٠ مليون إلى ٣٥ مليون دولار (بخلاف أرباح الشركة المصدرة) وهي أموال نكاد نجزم أنها تذهب لجيوب البيروقراطية الإسلامية المهيمنة على قطاع البترول أو لحسابات حزب الجبهة داخل وخارج السودان.

(٣) رغم ضخامة العائدات من صادر البترول (١٢٠ – ١٣٠ مليون دولار شهرياً) العائد للدولة فان قطاع النفط يرزح تحت وابل من القروض التي لا يعرف أين استثمرت والتي تسدد من عائدات البترول بفوائدها (القرض الصيني – القرض الماليزي) حيث يسدد ما يعادل ٥٠ مليون دولار شهرياً سداداً لهذه القروض وفوائدها وما يعرف بزيادة التكلفة إضافة لتكاليف نقل الخام أو تكريره... هذا يبتلع نصف عائدات صادر البترول الخام العائد للحكومة.

وإذ كانت هذه القروض قد اتجهت لتطوير الحقول أو بناء الخطوط أو توسيع

المصافي فالواجب أن تضاف لكلفة الاستثمارات النفطية ليتم استردادها لاحقاً من نصيب الكونسورتيوم في النفط الخام عبر السنوات... لا أن تعامل كقروض واجبة السداد نقدا وبالفوائد الربوية .

(٤) عائدات البترول (صادر الخام والمشتقات البترولية زائداً حصيلة المبيعات المحلية) وإن ضربت عليها السرية الكاملة إلا أننا يمكننا أن نرصد الجوانب التالية:

(أ) صادر البترول الخام (نصيب الحكومة) يتراوح ما بين ٥ – ٦ ملايين برميل شهريا بسعر ٢٤ – ٢٦ دولارًا للبرميل أي ما يعادل ١٢٠ – ١٣٠ مليون دولار شهرياً. العائد السنوي المتوسط لخام البترول المصدر يبلغ ١,٤ – ١,٥ مليار دولار.

(ب) صادرات المشتقات البترولية الأخرى (بنزين + نافتا + غاز) تعادل حالياً ما بين ١٠٠ – ١٥٠ مليون دولار سنوياً.

(ج) مبيعات البترول المحلية في الأسواق الداخلية سنوياً تقدر بمبلغ ٢٥٠ مليار دينار تصب في خزانة وزارة المالية.

مجموع هذه العائدات بالدينار السوداني تعادل ٦٤٢ مليار دينار في حدها الأدنى وتفوق الـ ٧٠٠ مليار دينار في حدها الأقصى ... بينما لا تحتوي الموازنة العامة إلا على مبلغ ٢٤٩ مليار دينار مرصودة كتقديرات عائدات البترول السوداني.

إذن فالثروة البترولية حسب الاعتقاد تحتاج إلى:

(١) مراجعة اتفاقيات النفط بما يضمن سيادة الدولة على ثرواتها وليس القبول بالأمر الواقع.

(٢) تحديد العائد السنوي الفعلي لهذه الثروة – نصيب المستثمرين ونصيب الدولة.

ومن ثم يمكن بعد إنجاز هذين الشرطين الانتقال لكيفية توزيع هذه الثروة (وليست قسمتها) بما يضمن أن تكون العائدات البترولية دعماً للتنمية والاقتصاد بشكل عام... وليس بالنسب المذكورة ٥٠٪ - ٤٨٪ - ٢٪. يمكن إدراج المناطق الأقل فقراً والمنتجة للنفط كأولوية للصرف عليها من عائدات البترول.

ملحق رقم (٤)

البترول والبيئة الغابات ليست وحدها المتضررة

المفوضية القومية للبترول / والمردود البيئي

الأيام ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥ العدد، ٨٢٣٤ ، مهدي بشير

- **المفوضية القومية للبترول:**

عند فحص الموجهات العامة لعمل مفوضية البترول الواردة في اتفاق قسمة الثروة لانجد نصاً صريحاً يعنى بقضية الآثار البيئية المحتملة لعمليات البترول ومعالجتها، ونفتقد في هذه الموجهات كلمة mitigation أي التخفيف أو المعالجة وهي كلمة مفتاحية في أدبيات دراسة المردود البيئي بل هي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدارسة.

أما الموجهات العامة والواردة في صدر المواد فتقول بضرورة تنمية البترول كمورد طبيعي غير متجدد باستخدام منهج التنمية المستدامة في إطار السياسات القومية الموضوعية للبيئة والتنوع الحيوي مع الأخذ بالموروثات الثقافية.. كما تتناول الموجهات ضرورة مراعاة حقوق المنفعة في الأرض للمجتمعات التي تقوم في أرض منفعتها عمليات البترول. أما عن اختصاصات المفوضية فيحصرها الاتفاق في وضع السياسات العامة ومراقبة تنفيذها – وضع الاستراتيجيات البترولية – التفاوض بشأن العقود – وضع اللوائح والقوانين – رعاية حقوق المجتمعات المحلية – التحكيم في النزاع بين المستويات المختلفة في الحكم. وهنا وفي هذه الاختصاصات لا نجد نصاً صريحاً في خصوص معالجة الآثار المحتملة، وبما أن تكوين المفوضية تكوين تنفيذي عالي المستوى (رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان وأربعة أعضاء يمثلون كلاً من الحكومة القومية وحكومة جنوب

السودان وأعضاء غير دائمين لا يزيدون عن ثلاثة أعضاء يمثلون الأقاليم أو (الولاية المنتجة للنفط) فلا نتوقع أن تنشغل المفوضية بغير وضع الاستراتيجيات والسياسات والتفاوض حول العقود، لا أتوقع أن تنشغل مفوضية بهذا التكوين بقضايا مثل معالجة الآثار البيئية.

- **السيناريو المتفائل:**

يفترض هذا السيناريو زيادة عدد الشركات الراغبة في التنقيب بعد سريان الفترة الانتقالية وقد ظهرت دلالات ذلك بطلب التنقيب في دار فور والنزاع بين شركة قديمة وأخرى حديثة التكوين حول الامتياز في مربع ٨(ب) بجنوب السودان، إن حلول السلام ومراقبته بواسطة بعثة هائلة للأمم المتحدة تنتشر في ستة مواقع في السودان سوف يشكل حافزاً إضافياً للشركات الراغبة في الاستثمار في البترول السوداني إضافة إلى ما تستطيع الوصول إليه من امتياز عن طريق التفاوض، والمتوقع أيضا تحت هذا السيناريو تنمية الحقول المنتجة حالياً في الوحدة وهجليج وعداريل بعد زوال الهاجس الأمني.

وفي إطار هذا السيناريو المتفائل تقوم المفوضية القومية للبترول بتفويض أحد المؤسسات الاتحادية القائمة لترعى مسؤولياتها الواردة في الموجهات الأساسية لأعمالها والواردة في المادة ٣/ ١ من اتفاق قسمة الثروة وتتولى عمليات معالجة الآثار البيئية للبترول على مستوى قومي ومن دون خلق هيكل مؤسسي جديد بل بالتعاون التام والمثمر والمتكافئ بين المؤسسة المكلفة والمفوضية لهذا الهدف القومي والمؤسسات ذات الصلة بهذا العمل، وسوف تعمل الجهة التي يتم تكليفها على الآتي:

- نشر الدراسات السابقة في مجال المردود البيئي والتي تمت في السنوات الماضية للاستفادة من مناهجها والنتائج التي توصلت إليها والمعالجات التي اقترحتها للآثار التي شخصتها للمكونات البيئية المختلفة.

- إجراء المزيد من الدراسات حول الحقول المنتجة في الجوانب الاجتماعية والتحول من الحياة الرعوية إلى الحياة المستقرة والتخلي عن إدارة القطيع الكبير والمتنقل.
- وضع الأسس والشروط لإبرام عقود لإجراء معالجات بيئية محددة مثل استزراع الغابات وتعمير المرعى الطبيعي.
- إعادة صياغة القوانين الخاصة بالبترول باللغة الإنجليزية منعاً للالتباس في المعنى وتعقيداته القانونية وكذلك نقل النصوص العربية إلى اللغة الإنجليزية منعا لاجتهادات المجتهدين ولتوحيد لغة التعامل في قطاع البترول من الناحية التشريعية.
- يكون تفويض هذه الجهة قومياً بمعنى أن تتولى المعالجات المطلوبة على المستوى القومي ومن دون المساس بالمسؤوليات تحت المركزية والواردة في مجال الموارد الطبيعية في اتفاق قسمة الثروة.
- تأسيس برامج عملية دورية للرصد والمتابعة والمراقبة مستخدمة الكوادر والإمكانات المؤسسية ذات الصلة والقائمة والعاملة في شتى مناطق السودان لآثار عمليات البترول لاسيما فيما يتعلق بالتلوث في قطاع النقل والتكرير والمجاري النهرية أو موانئ التصدير.
- العمل على تطوير مفهوم التنسيق من الحالة الديوانية التي لا تخلو عن كونها تمرين في العلاقات العامة وحسن الجوار إلى مفهوم ثقافي مهني هدفه العمل بالإمكانات المتاحة لتحقيق أهداف قومية سامية هي المحافظة على وحدة البلاد واستدامة عطاء موارده الطبيعية.
- **السيناريو الولائي:**

في هذا السيناريو تبقى المفوضية القومية للبترول جهازاً أعلى لوضع السياسات والاستراتيجيات حسب بروتوكول قسمة الثروة بينما تتمسك حكومة جنوب

السودان وولاية جنوب كردفان (وهي الجهات التي يصدر منها البترول حاليا) على حقهما في إدارة الموارد الطبيعية تشريعاً وتنفيذاً حسب بروتوكول قسمة السلطة، وقد يذهب هذا السيناريو بعيداً ويستخدم الحق الولائي في التفاوض والتعاقد مع الجهات الخارجية للمساعدة الفنية في قضايا دراسة الآثار البيئية ومعالجة الآثار السالبة لأن من أكبر محاذير هذا السيناريو هو وجود العدد الكافي من الكوادر البيئية المؤهلة داخل الولاية المعنية أو في جنوب السودان. وندرة الكوادر في المجالات المختلفة سوف تكون واحدة من المعضلات القادمة.

ملحق (٥)
الحزب الشيوعي السوداني
البترول : قطاع جديد في الاقتصاد الوطني

تشكل عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والمصافي وخط الأنابيب وميناء الصادر، قطاعاً جديداً حديثاً في الاقتصاد الوطني، ورافداً وافر العطاء للدخل القومي، قابلاً للتطور والاتساع، تتفرع عنه مشتقات عدة للصناعات الكيمائية ويفتح أسواقاً جديدة للمنفعة المتبادلة. وبإضافة هذا القطاع إلى قطاع المناجم والتعدين الناشط حالياً في مجال الكروم والذهب ومستقبل الخامات المطمورة، تتوفر مقومات لايستهان بها لبناء قاعدة صناعية تدعمها مصادر طاقة زهيدة التكلفة، وتغذيها خامات زراعية وحيوانية متنوعة، وسوق داخلي وإقليمي لمنتجاتها. على أن تحويل هذه الإمكانات إلى واقع، رهين بنجاح شعب السودان في وقف الحرب وفرض السلام، وتكوين نظام حكم ديمقراطي تمثل التنمية الشاملة محور أسبقياته.

لتطلعات شعب السودان نحو الاستغلال الراشد لثرواته، ومن بينها البترول والمعادن، تاريخ طويل منذ فجر الاستقلال. حيث صدر أول قانون للثروة النفطية عام ١٩٥٨م. وانسلخ اثنان وأربعون عاماً حتى تحقق استخراج النفط وتصديره في مطلع الألفية الثالثة. وحصلت خلال تلك الفترة ثلاث عشرة شركة على امتياز التنقيب: إيطالية، فرنسية، بريطانية/ هولندية، أمريكية، كويتية... وكانت نقطة التحول عام ١٩٧٤م عندما انتقلت شركة شيفرون الأمريكية بعمليات التنقيب من البحر الأحمر إلى غرب وجنوب السودان. وتفجر البترول بكميات تجارية من بئر أبو جابرة جنوب كردفان عام ١٩٧٩م ثم بئر الوحدة في الجنوب... وكان تقدير حجم

الاحتياطي ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مليون برميل. ارتفعت التقديرات الآن إلى ٩٠٠ مليون برميل بعد اكتشاف حقول جديدة في تلك المناطق. وكانت تقديرات شيفرون أن يبدأ الإنتاج والتصدير عام ١٩٨٦م. لكنها اضطرت لإيقاف نشاطها عام ١٩٨٥ بعد هجمات الجيش الشعبي على منشآتها. ولم تخسر شيفرون بعد تجميد نشاطها وانسحابها، حيث عوضتها الحكومة الأمريكية ما يقدر بمليار دولار خصماً على التزاماتها الضريبية، شأن الشركات الأمريكية الكبرى التي تتعرض استثماراتها لخسائر في مناطق النزاعات الخطرة، ثم باعت شيفرون امتيازها للمؤسسات المالية للجبهة الإسلامية تحت غطاء شركة كونكورب التابعة لرجل الأعمال، وأحد كوادر الجبهة التجارية والمالية، جار النبي، الذي كشف أسرار العملية وصراعات المصالح داخل حكومة الجبهة، في أحاديث صحفية لا تنقصها الصراحة في يوليو ١٩٩٩. وبعد تصفية مشكلة شيفرون، انفتح الباب لدخول شركات جديدة أجنبية أفادت من تجارب شيفرون، ووجدت الطريق ممهداً سواء في استغلال الآبار الدارة للنفط أو مشروع المصافي وخط الأنابيب وميناء الصادر وكان بمقدور حكومة السودان استثمار هذه المزايا للحصول على شروط أفضل في تعاقداتها مع الشركات الوافدة.

طول الفترة الزمنية وتعرج المسار طوال أربعة عقود، لا ينتقص شعب السودان حقه في الاعتزاز باحتياطيه النفطي، ولا يجرح اعتزازه كون التنقيب بدأ في عهد دكتاتورية مايو. فقد أطاح بالأولى، والثانية ليست عصية على قدراته وإرادته.

شركات وتعاقدات:

تتراوح الفترة الزمنية لتعاقد الحكومة مع الشركات بين ٢٠ على ٣٠ عاماً، وهذا يعني ضمناً أن الشركات بما لها من خبرة ووسائط عملية، اطمأنت إلى أن الفترة تضمن لها استرداد استثماراتها وأرباحها، وتمنحها أسبقية نسبية في استكشاف حقول جديدة بنفقات أقل، اعتماداً على البنى التحتية التي شيدتها، وما اكتسبت من معرفة باقتصاد السودان وسياساته المالية ومعاملاته الدولية.

شكلت الحكومة مع الشركات الثلاث التي دخلت بعد شيفرون اتحاداً مالياً – كونسورتيوم – باسم شركة النيل الكبرى، توزعت الأنصبة فيه بالنسبة التالية: شركة الصين الوطنية ٤٠٪ وشركة بتروناس الماليزية ٣٠٪ وشركة أراكيس الكندية ٢٥٪ وحكومة السودان (باسم شركة سودابت) ٥٪ وحلت شركة تالسمان الكندية محل أراكس.

وتشير التقديرات الأولية التي نشرت حتى الآن إلى أن حجم استثمارات والشركات الثلاث يبلغ ٣,٥ مليار دولار في مجمل العملية من الآبار حتى الصادر. ويفسر دخول الصين بتوسع تعاملها الاقتصادي مع السوق السوداني منذ الستينيات، وانتشار استثماراتها النفطية في الخارج لأن احتياطيها النفطي ماعاد يسد احتياجاتها، ولها استثمارات بترولية في نيجيريا وبيرو وتايلاند وكازخستان، وتستفيد من هذه الاستثمارات في تخفيف فائض اليد العاملة في سوقها الداخلي باستخدام آلاف الأيدي العاملة الصينية في مجال استثماراتها النفطية وغير النفطية، يقدر عدد العمال الصينيين في السودان بسبعة آلاف، أما شركة بتروناس فوثيقة الصلة برأس المال الإسلامي العالمي واستثمارات الجبهة الإسلامية في ماليزيا.

وكانت أراكس ضحية جهود الحكومة الكندية لتوسيع نشاط الشركات الكندية في سوف النفط من جهة، والضغوط التي مارستها منظمات حقوق الإنسان على كندا وأراكس للانسحاب من السودان جراء موقف حكومته من حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، فاستجابت أراكس ذات القدرات المالية المحدودة بعد أن هبطت قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وباعت أسهمها لشركة تالسمان، أكبر الشركات الكندية في مجال استثمارات البترول داخل كندا، وفي بحر الشمال والجزائر وترنداد وإندونيسيا. وسارعت الحكومة الكندية لمساندة كبرى شركاتها، بحجة أن انسحاب تالسمان أن يمنع شركات أخرى أن تحل محلها. ويقترب موقف الحكومة الكندية من موقف عدد من دول الاتحاد الأوروبي، المتنافسة على الأسواق،

ولا يرضيها أن تترك السوق السوداني للدول الآسيوية، خاصة في مجال البترول والمعادن والمنشآت الكبرى. وبهذه الحجة أعلنت تالسمان أنها سوف تستثمر في البترول الإيراني رغم قرار المقاطعة والحصار الأمريكي. وعندما تعاظم الضغط على الحكومة الكندية، لجأت للمناورة، وأرسلت وفداً رفيع المستوى للتمهيد لإنشاء تمثيل دبلوماسي لها في الخرطوم، وللتحقيق في الاتهامات الموجهة ضد تالسمان بأنها سمحت للطائرات الحربية للجيش السوداني باستخدام مطاراتها في حقول البترول: وبأنها نقلت (عبر طرف ثالث) شاحنات وقطع غيار لحكومة السودان من السوق الأسود في بلغاريا، ثم تفرغت للمناورة في الاتجاهين. أعلنت تالسمان أنها ستوفر أطرافاً صناعية لضحايا الحرب والألغام، واقترحت على حكومة السودان حفظ نصيب المديريات الجنوبية من عائدات البترول في «صندوق خاص» حتى تنتهي الحرب وتتمكن تلك المديريات من التصرف بحرية في نصيبها، وفي الاتجاه الثاني أعلنت كندا أنها ستطرح موضوع الحرب في السودان على مجلس الأمن!

رغم دخول شركات للتنقيب والاستثمار بعد تصدير النفط – شركة نمساوية سويدية وشركة كندية، أعلنت وزارة الخارجية الكندية أن الشركة لم تستشرها – فان الصراع الدولي و الإقليمي حول تداخل النفط والحروب الأهلية وحقوق الإنسان سيظل ملتهباً ومتجدداً. وعلى سبيل المثال نشرت مجلة إيكونومست في عددها الاستخباري المخصص للسودان للربع الثاني من عام ١٩٩٩م، أن حكومة السودان تعتقد أن عائد البترول سيمكنها من الحصول على السلاح بما يحقق لها تفوقاً على الجيش الشعبي. وفي مجال آخر من مجالات الصراع، يواجه صادر البترول السوداني، على صغر حجمه ضغوط الدول الصناعية الكبرى على دول الأوبك لزيادة إنتاجها كيما تنخفض أسعار البترول في السوق العالمي!

خط الأنابيب – المصافي – محطة الطاقة الكهربائية:

تتولى شركة النيل الكبرى تكلفة إنشاء وتشغيل وصيانة خط الأنابيب – طوله

١٦١٦ كيلو مترًا – بتكلفة مليار دولار، وطاقة ١٥٠ – ٢٠٠ ألف برميل في اليوم، قابلة للزيادة. أما المصافي، فهناك مصفاة بورتسودان التي امتلكتها حكومة السودان، وطاقتها ٢٥ ألف برميل في اليوم، ومصفاة الأبيض وطاقتها ١٠ آلاف برميل في اليوم ومصفاة الخرطوم بطاقة مماثلة، وتعاقدت الحكومة مع شركة صينية لتشييد محطة حرارية لتوليد طاقة كهربائية (٢٠٠ ميجاواط) بجوار مصفاة الجيلي التي تمدها بفائض الغاز، بتكلفة ١٦٠ مليون دولار... ومازال الافتراض قائماً أن توفر المصافي الحد الأدنى من الاستهلاك المحلي من الفيرنس والبوتوجاز والجازولين وكمية محدودة من البنزين.

عائد البترول – عائد الصناعات الزراعية – عائد المغتربين:

للبترول في عالمنا المعاصر وزنه السياسي والاقتصادي، ونفوذه الاستراتيجي العسكري، لكنه ليس العصا السحرية لحل أزمات اقتصادنا الوطني المزمنة، وربما أصبح عاملاً من عوامل تفاقمها. ونظرة مقارنة عابرة لعائدات البترول بعائدات بعض قطاعات الاقتصاد السوداني، كفيلة بوضعه في حجمه الحقيقي.

فقد تراوحت عائدات المغتربين بين ٣٠٠ و ٢٣٠ مليون دولار سنوياً، وفق تقديرات بروفيسور محمد هاشم عوض (الأيام ١٩ من فبراير ٢٠٠٠م) وقد ثابر المغتربون طوال سنوات الإنقاذ على أن سياسات الحكومة حدت من تدفق إسهاماتهم التي يمكن أن تتضاعف رغم تدني مرتبات وأجور دول المهجر، وأن التسهيلات المعلنة بعد قرارات ٤ رمضان جاءت متأخرة وضعيفة الحافز. وأورد عدد مجلة إيكونمست السالف ذكره أن عائدات صادرات الزراعة والثروة الحيوانية لمنتصف عام ٩٩ بلغت ٤٤٤ مليون دولار. أما عائدات البترول لنصيب السودان حسب الأرقام التي وردت في الوثائق الرسمية فلا تزيد عن ٢٤٧ مليون دولار في العام، ويزداد نصيب السودان السنوي طرداً مع استرداد الشركات الأجنبية لاستثماراتها وأرباحها، لكن وثائق الدول لا تحدد كمية احتياطي البترول المتبقية في

نهاية فترة التعاقد. ومن هذه الأرقام والمعطيات يظل القطاع الزراعي الحيواني المصدر الأول للدخل القومي والمورد الأول للعملة الصعبة، والقطاع الأول بالرعاية والأسبقية في الاستثمار والتقنيات الحديثة، إذا اتعظنا بتجارب الدول النامية التي أهملت قطاعها الزراعي الحيواني عندما أعمي بصيرتها وهج الغاز اللاهب المنبعث من فوهات آبار البترول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من نيجيريا إلى المكسيك .. وتمت الموعظة إلى الدول السابحة في بحر البترول في الجزيرة العربية والخليج، التي وظفت عائد البترول في استزراع وتشجير الصحراء حتى استوردنا منها الحليب السعودي.

عائدات البترول لإعادة تعمير وتأهيل وإصلاح الاقتصادي الوطني:

لسنا من دعاة الانتظار السلبي اليوم في ضمير الغيب، إننا ندعو شعبنا أن يستجمع قدراته على الضغط السياسي، ليفرض على حكومة الجبهة استثمار عائدات البترول – على شحها – لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية في مجالات محددة: اقتطاع نسبة محددة من العائد لسداد الديون الأجنبية، ونسبة لتعمير مناطق آبار النفط في الجنوب والغرب وميناء الصادر، ونسبة لتخفيض أسعار المواد البترولية للإنتاج الزراعي والصناعي والنقل والمواصلات، وترتفع النسب مع ارتفاع نصيب السودان من العائد. على أن الأكثر أهمية من حجم النسب، هو تخطيط سياسة بترولية ذات مسارين: الأول: تحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي، على الأقل من الفيرنس والغاز والجازولين، والشروع في إنشاء صناعات مشتقات البترول، ومراكمة وتطوير خبرة سودانية علمية فنية وإدارية لتقليص دور الشركات الأجنبية في المستقبل. والثاني، إدراك مستجدات السوق العالمي الذي تسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى وآليات العولمة.

ملحق (٦)

اتفاقية السلام ٩ من يناير ٢٠٠٥م

موارد البترول:

مبادئ موجهة لإدارة وتنمية قطاع البترول:

يتفق الطرفان على أن أساس الإطار المحكم، المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الانتقالية يتضمن ما يلي:

استغلال مستدام للبترول كمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع:

أ) المصلحة القومية والصالح العام.

ب) مصلحة الولايات / الأقاليم المتأثرة.

ج) مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

د) السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة على التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي.

يمكن المستويات الحكومية الملائمة بالتشاور مع المجتمعات المحلية ذات الصلة، من تنمية وإدارة المراحل المختلفة لإنتاج البترول داخل الإطار الشامل لإدارة تنمية البترول خلال المرحلة الانتقالية.

إيلاء الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر المتصلة بعد التثبت من نتائج الاستفتاء المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

تهيئة مناخ اقتصاد كلي مستقر يعزز على استقرار قطاع البترول.

استشارة الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية في أراضٍ تتأثر بقرار تنمية الموارد الطبيعية في باطن الأرض، وإيلاء الاعتبار اللازم لوجهات نظرهم ويكون لهم نصيب في عائدات تلك الموارد.

الأشخاص الذين يتمتعون بحقوق ملكية في أرض لهم الحق في التعويض العادل بسبب الاستيلاء على الأرض أو تنميتها لاستخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض.

المجتمعات المحلية التي تباشر في أراضيها تنمية الموارد الطبيعية من باطن الأرض لها الحق في المشاركة من خلال الولاية/ الإقليم في مفاوضات التعاقد على استغلال تلك الموارد.

بصرف النظر عن النزاع بشأن ملكية الأرض والموارد الطبيعية المتصلة بها يتفق الطرفان على إطار لتنظيم وإدارة تنمية البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية.

المفوضية القومية للبترول:

يتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول خلال الفترة قبل الانتقالية وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء.

مع الأخذ في الاعتبار الأحكام الواردة في غير هذا المكان من الاتفاقية تتكون مفوضية البترول القومية على النحو التالي:-

أ) رئاسة مفوضية البترول القومية بالتناوب بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان. ويكونان عضوين دائمين.

ب) أربعة (٤) أعضاء دائمون يمثلون الحكومة القومية.

ج) أربعة (٤) أعضاء دائمون يمثلون حكومة جنوب السودان.

د) أعضاء غير دائمين بما لا يتجاوز ثلاثة أشخاص (٣) يمثلون الولاية/ الإقليم المنتج للبترول الذي تجرى تنميته.

تكون للمفوضية القومية للبترول المهام التالية:

إعداد السياسات العامة والموجهات المتعلقة بتنمية وإدارة قطاع البترول وفقاً للفقرة ٣-١-١.

رصد وتقويم تنفيذ هذه السياسات لضمان خدمتها للمصلحة العليا لشعب

السودان.

وضع الاستراتيجيات والبرامج لقطاع البترول.

التفاوض لإبرام كل عقود استكشاف وتنمية البترول في السودان والتأكد من توافقها مع مبادئ وسياسات المفوضية القومية للبترول ومبادئها الموجهة.

إعداد اللوائح والإجراءات الداخلية الخاصة بها.

عند الاضطلاع بأعبائها المشار إليها في الفترة ٣-٤ أعلاه تأخذ مفوضية البترول القومية في الحسبان الاعتبارات ذات الصلة بما في ذلك ما يأتي:

الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية المتأثرة من التنمية من عقود البترول.

مدى إدراج وجهات نظر الولاية / الإقليم والمجموعات المتأثرة في العقود المقترحة.

إذا قررت المفوضية القومية للبترول والموافقة على العقد يحق للأشخاص الذين لهم حقوق ملكية على الأرض والمتضررين من القرار طلب اللجوء إلى التحكيم أو القضاء.

إذا لم يوافق الأعضاء غير الدائمين في المفوضية القومية للبترول الذين يمثلون الولاية/ الإقليم بالإجماع على قرار المفوضية لا يوقع وزير البترول القومي على العقد ويحيل الأمر إلى مجلس الولايات / الأقاليم. وإذا رفض مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين، يوقع وزير البترول القومي على العقد. وإذا لم يرفض مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض بأغلبية الثلثين خلال جلسات ٢٤ يوما من استلام القرار يحيل مجلس الولايات / الأقاليم الاعتراض خلال تلك المدة وبأغلبية الثلثين إلى آلية ينشئها المجلس للتحكيم في الاعتراض. ويتم إصدار قرار التحكيم خلال ستة أشهر من الإحالة إليها. ويكون قرار التحكيم ملزماً.

إذا وافقت المفوضية القومية للبترول على العقد، يوقع الوزير القومي المسؤول عن شؤون البترول على العقد نيابة عن حكومة السودان.

عند اضطلاعها بمهامها بموجب الفقرات الفرعية ٣-٤-١ و ٣-٤-٢ و ٣-٤-٣ و ٣-٤-٥ من الفقرة ٣-٤ تكون عضوية مفوضية البترول القومية من الأعضاء الدائمين فقط.

عند اضطلاعها بمهامها بموجب الفقرة الفرعية ٣-٤-٤- من الفقرة ٣-٤ تشمل عضوية مفوضية البترول القومية الأعضاء الدائمين وممثلي الولايات / الأقاليم المنتجة للبترول محل التفاوض وينظر في أمر الموافقة عليها.

عقود البترول الراهنة:

تعين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين. ويوقع كل أولئك الذين يحق لهم الإطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية.

لا تخضع العقود لإعادة التفاوض.

إذا رئى أن العقود تشتمل على ما يتسبب في مضار بيئية واجتماعية أساسية تتخذ حكومة السودان الإجراءات العلاجية اللازمة.

يتفق الطرفان على أن عبارة «العقود الراهنة» تعني العقود التي تم التوقيع عليها قبل تاريخ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

الأشخاص الذين تنتهك عقود البترول حقوق ملكيتهم للأرض، يحق لهم التعويض. وعند إثبات الانتهاك بموجب إجراء قانون صحيح يكون أطراف العقد ملزمين بتعويض الأشخاص المعنيين بقدر حجم الضرر الواقع عليهم.

مبادئ موجهة لاقتسام عائدات البترول:

يتفق الطرفان على أن الأساس لوضع إطار محكم متفق عليه لاقتسام الثروة الناتجة عن موارد البترول في جنوب السودان يشمل الآتي:

يوازن إطار اقتسام الثروة الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية بين احتياجات التنمية القومية وإعادة أعمار جنوب السودان.

يتفق الطرفان على أن معادلة اقتسام العائدات من موارد البترول تكون على الوجه المبين في هذه الاتفاقية.

لأغراض هذه الاتفاقية، يكون (صافي الدخل من البترول) هو جملة صافي الدخل من: صادرات البترول الحكومي، وإمدادات البترول الحكومي المسلم للمصافي تقوم صادرت البترول على أساس السعر الفعلي للنفط تسليم ظهر السفينة (فوب) ناقصاً تكلفة نقل البترول إلى موقع التصدير، ويشمل ذلك خط الأنابيب والإدارة، يقوم البترول المسلم إلى المصفاة على أساس متوسط أسعار التصدير (فوب) في آخر شهر ميلادي تمت فيه مبيعات نفط الصادر، ناقصاً التكاليف التي كان يمكن أن تترتب على التسليم لأي موقع تصدير بما في ذلك تكاليف النقل بخط الأنابيب وتكاليف الإدارة.

ينشأ حساب تثبت إيرادات البترول من صافي إيرادات البترول الحكومي ويتحصل من مبيعات الصادر الفعلية التي تتجاوز سعراً قياسياً يتفق عليه. ويحدد السعر القياسي سنوياً ضمن الموازنة السنوية القومية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية.

يتفق الطرفان على تخصيص نسبة لاتقل عن ٢٪ من إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط حسب الكمية المنتجة في تلك الولايات / الأقاليم.

بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط يخصص – من بداية الفترة قبل الانتقالية ٥٠٪ من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

ينشأ صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للنفط إلى مليوني برميل يومياً (٢ مليون) ويجوز أن يخفض هذا المعيار الإنتاجي إلى مليون برميل يومياً كجزء من الإجراءات العادية في موازنة الحكومة القومية.

يتفق الطرفان على أن تكون الصناديق والحسابات الخاصة المشار إليها في هذه الاتفاقية والحسابات المستقبلية في إطار عمليات الموازنة.

ملحق (٧)

FORM OF BID SECURITY

(Note: The Bidder may submit either a Bond in this form or a Bank Guarantee)

Bond No......................Date Bond Executed ....

By this bond we (name of bidder).........................(hereafter called the PRINCIPAL) as principal and (Name of Surety) .... are held and firmly bound unto the KENANA SUGAR COMPANY Limited (Hereafter called the owner) as oblige ,in the sum of .... insert amount in words and figures) for the payment of which sum , well and truly made , we ,the said principal and surety bind ourselves ,our successors and assigns ,jointly and severely ,firmly by these presents.

Sealed with our seals and dated the ....day of ....

WHEREAS the principal has submitted a written bid to the owner dated day of ....19.. ....

(To be ascertained as per each equipment tendered for)

NOW ,THEREFORE , the conditions of this obligation are:

(1) If the principal withdraws his Bid during the period of bid validity specified in the form of Bid; or

(2) If the principal, having been notified of the acceptance of his bid by the Owner during the period for bid validity:

(a) fails or refuses to execute the Form of Agreement in accordance with the Instructions to Bidders; or

(b) fails or refuses to furnish the performance Guarantee in accordance with the Instructions to Bidders,

Then this obligation shall remain in full force and effects, otherwise it shall be null and void.

Provided however that the Surety shall not be :

Liable for a greater sum than the specified penalty of this bond.

Ms. Anne O. Krueger
Acting Managing Director
International Monetary Fund
Washington D.C 20431

Dear Ms. Krueger ,

We have carried out with the Fund staff discussions on the successful implementation of the 2004 Staff Monitored Program (SMP) and the Article IV consultation. We have also reached agreement on strong SMP for 2005 ,which maintains macroeconomic stability , while incorporating the substantial resources needed to meet the peace agreement.

The government believes that the policies set forth in the attached memorandum of Economic and Financial Policies (MEFP) are adequate to achieve the objectives of the program. In light of the uncertainties surrounding the support from the International Community and oil prices ,w may take further measures that may become appropriate for the purpose of implementing the program . Sudan will consult the Fund on adopting revision of the policies contained in the MEFP.

We look forward to the executive Board's discussion of our performance under the 2004 SMP and endorsement of the strength of our policies under the2005 SMP. We believe that the policy content of these programs is equal in strength to a Rights Accumulation Program (RAP). We will also redouble our efforts with international creditors to obtain finance assurances for debt relief under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) framework and allow Sudan to move expeditiously to a RAP. However , in the event that such assurances are delayed , we would like the Fund to explore other options to resolve Sudan's arrears with the IMF I a timely manner to allow the

normalization of Sudan's financial relation with its international creditors and the resumption of external assistance.

In light of the substantial financing needs for post-peace reconstruction ,we propose to maintain the payment to the Fund at the 2004 program level of US$ 30 million . we hope that both the Board and management will take into consideration the need to finance new commitments arising from the peace agreement.

Sincerely Yours,

/S/ /S/

Al- Zubeir Ahmed Al- Hassan Dr. Sabir Mohamed Hassan

Minster of Finance Governor

&

National Economy Bank of Sudan

Ministry of Finance & National Economy

Table 1. Sudan: Quantitative Indicative Targets of 2005 Staff- Monitored Program

(In billions of Sudanese dinars ,unless otherwise indicated)

Cumulative Change During 2005 1 /

Dec.2004 1st . quarter 2nd. Quarter 3rd. Quarter 4th. Quarter

Actual2 indicative Mid-year Indicative End-Year

Target Program Program

Bank of Sudan Net domestic Assets 3	129.5	20.5	11.8	19.7	14.3	
Domestic Financing of the fiscal deficit 4/	-100.4	-4.0	-6.3	-6.4	17.5	
Privatization	0.0	4.3	6	9	10.0	
Contracting or guaranteeing of external non-concessional Debt by government & BOS (in millions of US $)5/	310.2	..	....	...	...	...
Gross official usable reserves (in millions of US $)6/	1.334	1,334	80.0	180.0	280.0	420.0
Payments to the Fund (in millions of US $)	32.4	....	....	15.0	....	......
Memorandum Terms						
Broad Money 3/	960.4	78.9	128.0	193.3	268.9	
Oil saving account	129.0	18.4	32.7	49.8	72.6	

1/ Cumulative change from end of the previous year .

2/ Outstanding Stick at end-of-year .

3/ NET BOS financing is defined as borrowing by the central bank form BOS (including GMCs) minus central government deposits at the BOS (excluding deposits accumulation in the OSA).

4/ Defined as total net borrowing by the government , including net borrowing from Bank of Sudan (GMCs and changes in deposits of the central government with BOS but excluding OSA) ,net sales of GMCs outside the BOS, revenues from privatization and payments of internal domestic debts.

5/ this indicative target applies not only to debt as defined in point No. 9 of the Guidelines on Performance Criteria with Respect to foreign debt (Decision No. 12274 – 00/ 85 , August 24/2000) ,but also commitments contracted and guaranteed for which value has not been received. Debt will be deemed to be concessional when t currency – specific discount rate (determined by the market related commercial interest reference rates (CIRR) as published by OECD) applied to the contractual schedule of charges and principal payments ,indicates grant element of at least 35% . the indicative target excludes the financing of the Merowe hydropower Project.

6/ Include foreign banknotes in the results of the BOS.

7/ Central government expenditure on medical care ; health services ,poor students' support ,supplement to poor consumers of electricity ; social and health insurance ; water ,health and education development.

SUDAN

Technical Memorandum of Understanding

1.This memorandum specifies the understanding reached with the Fund staff regarding the quantitative benchmarks and indicative targets for 2005 staff – Monitored Program (SMP).

2.The 2005 SMP relies on five quantitative indicative targets for the first and the third quarters of the year and an equal number of quantitative semi-annual benchmarks. The quantitative targets are: (i) Ceilings on the change in net domestic assets of the Bank of Sudan (BOS) ; (ii) Ceilings on the domestic financing of the fiscal deficit (iii) floors for the buildup of gross usable reserves of the central bank (iv) Ceilings on new nonconcessional external loans contracted or guaranteed by the government or the central bank (v) floors for payments to the Fund

Board Money and oil revenues will be monitored as memorandum items. All the targets and benchmarks are presented in attachment I table1.

3. The relevant definitions quantitative indicative targets and the oil revenue adjustor are set out hereafter .

4.Net domestic assets (NDA) of the BOS are defined as the sum of the Net Domestic Credit of the BOS , the net issue money market instruments and other items net (OIN) of the BOS. The Net Domestic Credit of the BOS is defined as total credit to the central government (including government musharaka certificates (GMCs) and government investment certificates (GICs) minus total claims on banks. The definition of the central government comprises all accounts of the line ministries and agencies controlled by them (corresponding to group No.11, Group No. 12 ,and some accounts of the Group No. 19 in the BOS general ledger), *the Zakat* funds (recorded under group No.13) and margin deposits placed with BOS by the central government against letters of credit issued by the BOS . Te definition includes all oil –related accounts controlled by the government. The identification of all accounting balances recorded under OIN has been established with the help of IMF 's statistics department mission in May 2000 and is detailed in the corresponding report.

5.**Domestic financing of the fiscal deficit** is defined as total net domestic borrowing by the central government ,including net borrowing from banking (including GMCs and GICs) , net sales of GMCs and GICs outside the banking system ,revenues from privatization and repayments by the central government of internal domestic debts to public agencies , banks and private companies. The definition of central government for the purpose of this of this criterion is the same as one applied for NDA of the BOS.

6.**Gross usable official reserves** are foreign reserve assets (as defined in the balance of payments annual) ,that are controlled by the BOS and are immediately and unconditionally available for meeting balance of payment needs . They consist of balances on accounts maintained with overseas correspondent banks and foreign exchange banknotes in the vault of the BOS.

7.**Contracting guaranteeing of new non-concessional external debt** by the government or the BOS applies not only to debt as defined in point No.9 of Guidelines on Performance criteria with respect to Foreign debt (Decision no. 12274 – 00/85) ; August 24 ,2000) but also to commitments contracted or guaranteed ,for which value has not been received . Debt will be deemed to be concessional when the currency specific discount rate applied to the contractual schedule of charges and principal payments ,indicates a grant element of at least 35%.

8.**Broad Money** is defined as the sum of local currency circulating outside of the banks ,banks' demand and time and savings deposits. It also includes transferable deposits and margin deposits against letters place by local; government ,non-financial public enterprises and non-bank private sector with BOS.

9. **The oil revenue adjustor** will be applied as follows: oil revenue arising from an export price of over $30 per barrel for crude oil export, f.o.b. Port Sudan , will be deposited in a government account at the BOS. However , amounts will be transferred, if necessary, to the government , at least on a quarterly basis, to ensure that government oil exports receipts match the amounts targeted under the program. The program targets for domestic financing of the budget deficit and for changes in the NDA of the central bank will be reduced, and the international reserve target will be raised by the difference between programmed and actual revenues accumulated in the oil savings account . In the event of oil revenue shortfalls below the program targets, the accumulated balance at the BOS can be drawn down to make up the shortfall in revenue; correspondingly, the program targets for domestic financing of the budget deficit and NDA will be raised , and the international reserve target reduced.

For program purposes, a loan is considered concessional if the grant element is at least 35% calculated using a discount factor based on the commercial interest Reference Rates (CIRRs) published by the OECD plus Margins depending on the loan Maturity. The margins are 0. 75 percent for repayment periods of less than 15 years, I percent for 15-19 years, I.15 percent for 20-29 years, and I.25 percent foe 30 years or more. The average of the CIRRs over the last ten years will be used for loans with maturity of at least 15 years and the average of the CIRRs for the preceding six months will be used for shorter maturities

ملحق(١٠)

English edition -4th quarter 1999

The impact of oil development on the peace process in Sudan

Presented for the Italian campaign, Sudan: a people without rights

Milan, September 17, 1999

Abstracts

The recent commencement of oil sales from Sudan could lesson the peace hopes. The goal of Khartoum regime is not only making Sudan a model Islamic state, but also of being the vehicle to which their brand of extreme Islam - was to be spread to the whole of Africa. In order to accomplish this, it needs the resources of the South at its disposal, mainly water and oil, as well as the technical assistance and unquestioning complicity of the West.

Canadian petrol Companies

For over 5 years, oil companies have been working in the Sudan to develop the oil industry there. The first Canadian company to get involved was a little known Calgary based oil company, Arakis Energy Corp. This corporation had been partnering with the Sudanese government, in a business consortium which also includes the state owned oil companies of China and Malaysia ; the Greater Nile Petroleum Operating Company (GNPOC). By Arakis own admission, they were providing over 10.000 barrels of oil per day to the Sudan government refinery in El Obeid, a city in the middle of Sudan which has very few civilian vehicles. El Obeid is, however, a major air force base and center for military operations against the Sudanese people in southern Sudan and the Nuba mountains.

In order to ensure that production went ahead as planned, the area had to be secured against any possible threats from the opposition. In 1994, a campaign of terror spread into northern Bahr El Ghazal, especially around the Heglig and Bentiu oil fields. Local militias, known as Murahaleen, as well as splinter factions under warlords such as Kerubino Kwanyin Bol, and Paulino Matep, were heavily armed by Khartoum, and given the task of creating havoc in the area. These raiders were (and continue to be) very successful in causing widespread displacement of any ethnic groups in the area considered to be a potential opposition to the government. Thousands of internally displaced people began fleeing the oil field sites and areas within a 200 kilometer proximity radius. The militia raids and forced displacement hit an all time high, and was a major factor in precipitating the famine last year, in which an estimated

200.000 people died. Thousands more are living in peril, and are still facing death.

Yet Arakis had little credibility in Western stock markets. The shadowy connections between that company and various Pakistani business associates - some of whom were implicated in the BCCI scandal a few years back, scared away investors. The result being that Arakis was unable to raise the capital to complete the oil development - especially the 1500 kilometer pipeline from the oil fields to Port Sudan. In 1998 Talisman, another Canadian oil company, bought out Arakis. Talisman is the largest Canadian based independent oil and gas producer. Talisman's main areas of operation are Canada, the North Sea, Indonesia and the Sudan, with smaller ventures in Algeria and Trinidad. This a well respected company; an influential corporation with plenty of capital. The decision to buy out Arakis was made with very little thought given to the impact on the human rights situation in the country. According to Talisman officials, Canadian officials expressed concerns only for the safety of the oil workers in a civil war context. It is unfortunate that at the very time when Talisman was reviewing the decision to link up with the Khartoum government, President Bill Clinton ordered the cruise missile attack on the El Shifa pharmacy; Assuming (incorrectly) that the spurious information which prompted the attack on El Shifa was typical of all reports critical of the Khartoum regime, Talisman closed the partnership deal. Talisman also argued that the project would go ahead whether they were there or not; If the Canadians weren't there, the Germans, or Dutch, or Italians, or someone else would be. So Canadian companies may as well cash in on the deal - an argument which could be used to justify the participation of companies in any number of illicit and immoral business activities.

In response to a myriad of letters written by human rights groups and churches across Canada, Dr. Buckee stated categorically that he had « seen nothing to lead him to believed that his company was propping up a malign regime ». Clearly the company, for obvious reasons, is working it hardest to present the Sudan regime in a very positive light. They have even hired a former Canadian career diplomat - the former ambassador to the united Arab Emirates - to be their public relations official.

Talisman officials have never visited the areas of Sudan affected by the humanitarian flight bans, the man-made famines, the slave trade, and acts of genocide. Yet since they are on the ground, many perceive them to be knowledge about the facts. Their presence in Sudan is serving to cloak the regime with a veil of legitimacy. In one fell swoop, the Khartoum regime has been able to regain lost ground from years of human rights advocacy by concerned groups. Those concerns are now minimized since - after all « the Canadians are there - it can't be all that bad » ?

Consequences

Oil is a strategic weapon. The provision of oil, and oil revenues to the NIF will assist that regime in winning the war against its own people, and facilitate more human rights abuses, regardless of what rhetoric comes from Khartoum and their supporters. Up until recently, conventional wisdom has been that no side could win the civil war. Now, thanks in part to these Canadian Oil Companies, this may no longer be true.

Jim Buckee, Talisman Energy's CEO acknowledged that approximately 250 million dollars from this initial oil investment would directly benefit the Sudan government. Yet this is only the tip of the iceberg. Add to this credit which Khartoum regime can gain from mortgaging future oil shipments ; and the good name it has already achieved from the IMF and it becomes increasingly apparent that Khartoum is fast acquiring the capital it needs to achieve its military objectives against the south. Talisman argues that the Sudan government has given them assurances that all this oil revenue is going to benefit the south by providing hospitals, roads, and humanitarian assistance. Recently, when asked by an interviewer if they really believe the Khartoum regime, Buckee replied : « I see no reason not to » ! Never mind that the party in power at Khartoum was the force behind Nimeiry's abrogation of the Addis Ababa peace Agreement of 1972 and behind the Coup in 1989 geared at stopping a peace formula worked out between the SPLA and the elected government of Sadik El Mahdi.

The Sudan government has given their word, and that is all that these Canadian oil companies need to justify their partnership with a regime accused of genocide. Yet it is on these flimsy assurances, with no corresponding action, or even a pretense of a guarantee, which Talisman, the Canadian government, and much of the world are risking the lives and human rights of millions of innocent Sudanese.

It is a case where a Canadian company is in a formal, business partnership with one of the parties to the conflict - the party which has committed the lion's share of human rights abuses. Talisman, as well as the Canadian government - through corporate taxation - has a pecuniary interest in ensuring that this present regime survives. Neither the oil company, nor the Canadian government, can be said to be neutral. It is disingenuous for a country like Canada to be on the one had talking about the need for peace in the Sudan, pressuring the warring parties to stoop fighting ; when their other hand is dipped in the till of oil revenues - revenues which can only be maintained if one side in the conflict remains in power.

But more importantly, why would a brutal junta, which has violated virtually every human right in the book, make peace with its adversary if it has the resources to be victorious and impose its own final solution ? In March 1999, the Sudanese Vice President, Ali Osman Mohamed Taha addressed a rally in Port Sudan saying « Will the start of the oil exportation, we will score a decisive victory against the rebel forces ».

For years, the Khartoum regime has kept the international community on a « peace process » All the while, it has been waiting for the oil to flow. With the oil revenues, they believe they can achieve « peace » on their terms - and their terms alone. And thanks to a myopic international community, their strategy so far appears to have worked. A just peace for the Sudan remains more elusive than ever.

Recommendations :

To day all people of good must work together. Specifically this means :

- Communicating clearly to our politicians and bureaucrats that there will, in fact, be a very heavy price to pay for allowing the preventable deaths of Africans to occur ; and

- communicating to the oil companies where they are most likely to be paying attention - on the bottom line ! As happened successfully in the cased of the apartheid regime in south Africa, we are calling for a campaign of divestment from any and all companies which provide strategic resources to the Khartoum regime until such time as there is a just peace in Sudan. Until that time - sell your shares, and tell your friends to do the same ! Its blood money.

Mel Middleton

Director : Freedom Quest International

(translation and abstracts by V.S.)

V.S. - The unabridged text of the intervention is on our web site.

During the same conference, a SPLM representative stated that petrol production is a strategic aim; his organisation had forewarned concerned petrol companies, he added, that if they came and dig, it would be at their own risks and at the risks of their employees. Mr Rino Serri, representative of the Italian Ministry of Foreign Affairs said that petrol in Sudan was not a strategic aim: Italian workers had been involved in an attempt there.

The Canadian government recently opened an inquiry on the consequences of Canadian petrol companies activities in the Sudan.

The German Manneheim was the main company in charge of the pipeline. Now the works are over and Manneheim left Sudan.

Tackling Talisman Energy

The American Anti-Slavery Group (AASG) has launched into a campaign against the Canadian petroleum company Talisman Energy.

The AASG campaign has produced some positive vibes as New

The American Anti-Slavery Group (AASG) has launched into a campaign against the Canadian petroleum company Talisman Energy.

The AASG campaign has produced some positive vibes as New ork City pension funds manager Alan Hevesi invited AASG chairman

Charles Jacobs to address the city municipal council on October 4, NYC pension funds hold 186,000 Talisman shares and Hevesi has said he wants to get out of the investment, comparing Talisman's role to that of companies active in the Republic of South Africa during the apartheid era.

The Indian Ocean Newsletter, n°875, 16 October 1999

ملحق (١١)

التحالف الأوروبي للبترول في السودان

أسس مرجعية لاستغلال البترول في السودان خلال الفترة الانتقالية

١٢ مايو ٢٠٠٤

بعد ستة أشهر من التوصل لاتفاقية سلام السودان بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ستبدأ فترة انتقالية تمتد لستة سنوات تتاح خلالها العديد من الفرص للقطاع الخاص ليصبح من قوى الخير في السودان. لن تعالج اتفاقية السلام كل علل السودان المزمنة فورا، فقد عانى السودان طويلا من مشكلات التنمية غير المتكافئة، النزاعات الداخلية المتعددة، الفساد، ثقافة العنف، العنصرية وعداءات المركز والهامش وسيبقى تراث طويل من الحكم التعسفي القمعي وغير الخاضع للمساءلة تحديا جسيماً لأية شركة ترغب في المساهمة في التنمية المتكافئة والسلام.

إن على صناعة البترول التي أثارت الكثير من العداءات بتحولها لمركز للعمليات الحربية والانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان لسنوات طويلة أن تعيد النظر جذريا في الطريقة التي تعمل بها. على الاستثمارات البترولية أن تعيد تكييف أنشطتها وفقا للحقائق الجديدة في السودان وأن تبدأ العمل وفقا لمبادئ القانون الدولي ونصوص ومرامي اتفاقية السلام والالتزام بمعايير السلوك التجاري اللائقة والمقبولة طوعا

لأسس المرجعية الأربعة عشر المذكورة أدناه تستند على هذه المصادر الثلاثة، وهي أسس محددة لكل قطاع على حدة وتشكل إضافة لمبادئ الاستثمارات النزيهة في السودان خلال الفترة الانتقالية أعدها التحالف الأوروبي للبترول في السودان وهي توفر للشركات إطارا يمكنها من تحقيق أفضل الفوائد من الثروة البترولية السودانية

لصالحها وصالح المجتمع، ويمكن أن تشكل في نفس الوقت معيارا لالتزام شركات البترول بالتنمية السلمية المتكافئة.

يمكن لشركات البترول أن تلعب دوراً إيجابيا في سودان ما بعد الحرب إذا التزمت بالأسس المرجعية التالية.

الظروف والالتزامات

١- اتفاقية سلام شاملة تنهي فعليا استهداف السكان المدنيين والمنشآت في وحول مناطق عمل الشركة.

٢- التوصل إلى اتفاق رسمي وفعال مع جميع الأطراف والفصائل المسلحة في منطقة عمل الشركة حول كيفية تأمين المنشآت والسكان المدنيين في منطقة الامتياز.

٣- أن تكفل حرية وسلامة الوصول والحركة غير المشروطة في كل منطقة امتياز الشركة وألا تدخر الشركة وسعا للحفاظ على هذه الحالة.

٤- أن تبذل الشركة ما بوسعها لدعم عملية السلام والعمل على تذليل أية نزاعات أخرى محتملة ما أمكن ذلك. وتعمل الشركة على مراقبة وتوثيق أي خرق لمرامي ونصوص اتفاقية السلام تحدث في مناطق عملها وأن تخطر بذلك الهيئة الدولية التي ستعمل على مراقبة الالتزام باتفاقية السلام، وأن تعمل بفعالية للاتصال بمسؤولين حكوميين على مستوى عال لإنهاء تلك الخروقات وإذا لم ينجح ذلك في إنهاء الخروقات تعمل على إخطار هيئات حقوق الإنسان الدولية الحكومية وغير الحكومية.

٥- وضع إطار زمني ملزم لتوفيق الوضع الأمني للشركة على أساس المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان وطلب المساعدة من بلدانها الأصلية في هذا المجال.

٦- الكشف الكامل عن المبالغ والأجهزة والمعدات والخدمات التي تخصصها

الشركة للأغراض العسكرية والأمنية والاستخدامات المزدوجة.

٧- عدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو النوع أو الميول السياسية والعمل بفعالية لتطوير القوى العاملة في كل المستويات بطريقة تعكس تكوين السكان المحليين في المنطقة بطريقة عادلة .

٨- تأسيس آليات للحوار وبناء شراكة بين كل الأطراف المعنية على كافة المستويات حول كل العمليات التي تؤثر على المجتمع للتوصل إلى برنامج عمل اجتماعي اقتصادي سلمي لمنطقة الامتياز تنسجم مع المبادئ والسياسات المتفق عليها وطنياُ وتدعم نصوص ومرامي اتفاقية السلام.

٩- أن تستخدم الشركة نفوذها وثقلها لدى الحكومة والمنابر الأخرى لتشجيع تبنى نظام شفاف وشامل لإدارة الإيرادات المالية، والانتباه والعناية بالظروف التي قد ينجم عنها نشوب نزاع حول تخصيص الإيرادات أثناء العمل على تطبيق تلك القواعد والإجراءات الشفافة لتخصيص الإيرادات.

١٠- الإصرار على الكشف عن كل وكافة والمبالغ من الضرائب والعوائد والرسوم وكل التعاملات المالية مع الحكومة و/ أو هيئات القطاع العام الأخرى.

١١- الإصرار على الكشف عن كل اتفاقيات قسمة الإنتاج والاتفاقيات الأخرى مع الهيئات الحكومية، وإعادة التفاوض على اتفاقيات قسمة الإنتاج السارية حاليا لتضمينها المعايير الاجتماعية والبيئية ومعايير حقوق الإنسان المعتمدة والإصرار على تضمين هذه المعايير في اتفاقيات قسمة الإنتاج الجديدة يتم التفاوض عليها وكل الاتفاقيات الأخرى.

١٢- تقديم الدعم والمساندة قولا وفعلا للعودة الطوعية للاجئين والنازحين داخليا الراغبين في العودة لمناطقهم الأصلية في مواقع امتيازات التنقيب عن البترول بالتشاور مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني .

١٣- على الشركات التي شهدت مناطق امتيازها نزوحا قسريا للسكان نتيجة للعنف بعد عام ١٩٩٧ أن تلتزم علنا بالمبادرة أو توفير الدعم لتنفيذ خطة شاملة بموارد مالية كافية لتعويض ضحايا النزوح الناتج عن العنف في مناطق امتيازها بالاتفاق مع القادة المحليين والمجتمع المدني.

التقييم وإعداد التقارير:

١٤- قبل اتخاذ أي قرار بالدخول في استثمارات، تعمل الشركة وعلى فترات منتظمة على تقييم آثار نشاطاتها على المجتمع وإسهاماتها في المجتمعات المحيطة بمناطق عملياتها والمجتمع على النطاق الأوسع، فيما يتعلق بالتنمية، السلام، الأمن، حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، مع التحسب لآثارها على الأمن الشخصي والاقتصادي للسكان، والصراعات وأشكال الخصومات المختلفة على الصعيدين المحلي والوطني وعلى تطبيق نصوص ومرامي اتفاقية السلام، وسيعتمد هذا التقييم على خبراء خارجيين والمجتمعات المحلية بمشاركة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وسيتضمن توصيات باتخاذ إجراءات والتشاور وتسوية النزاعات. وتلزم الشركة نفسها باطلاع الآخرين من ذوي المصلحة على هذا التقييم وتنفيذ توصياته وتقويمه وتجديده بشكل منتظم.

١٥- تقدم الشركة تقريرًا علنيا على أساس سنوي حول آثار نشاطها ونشاط شركائها الآخرين ومساهمتهم في التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والبيئة. على أن يغطي التقرير كل الأسس المرجعية المشار إليها آنفاً بما في ذلك النجاح الذي حققته في تطبيق المبادئ الطوعية، وتقييما لبرنامج العمل الاقتصادي السلمي وواقع تنفيذ توصيات تقدير وتقييم الآثار .

التحالف الأوروبي للبترول في السودان

ECOS P.O.Box 19318 3501DH Utrecht The Netherlands
Tel: +31 30 24 28 485
E-Mail: wesselink@paxchristi.nl
www.ecosonline.org



المصادر والمراجع

العربيـــة:

١- اتفاقيات نيفاشا ٩/ ١/ ٢٠٠٥م

٢- المستشار سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني: قصة كفاح أمة، ٢٠٠٤م.

٣- أمانة العلاقات الخارجية: حزب الأمة القومي : ٢٨ -٢٩ / أغسطس ٢٠٠٤ .

٤- البرنامج الاقتصادي متوسط المدى (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩م)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أغسطس ٢٠٠٤.

٥- الحزب الشيوعي السوداني : البترول قطاع جديد في الاقتصاد الوطني ، قضايا سودانية ، العدد ٢٥ ، مارس ٢٠٠١ م .

٦- التيجاني الطيب إبراهيم : قسمة عائدات البترول بين الاقتصاد والسياسة ، الأيام ٢٧ -١٠ - ٢٠٠٣ م .

٧- أمين عبد الرحيم أوشي : قطاع البترول : تاريخ ورؤية مستقبلية ، مخطوط عير منشور

٨- تيم نبلوك : صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين ، ١٩٩١ .

٩- تقرير مركز الدراسات السودانية الاستراتيجي ، ١٩٩٩ / ٢٠٠٠

١٠-تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية ، واشنطن ، يناير ٢٠٠٤ م

١١-تقرير بنك السودان ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ م .

١٢ – تقرير مبعوث السلام الأمريكي ، السناتور دانفورث ، ٢٠٠١ م .

١٣ حول اتفاقيات السلام ، بيان التجمع الوطني الديمقراطي ، الأيام : ١٠ / ٨ / ٢٠٠٤ .

١٤ – حول عائدات البترول : الميدان ، العدد ١٩٨٤ ، أغسطس ٢٠٠٣ م .

١٥ – عبد الغفار محمد أحمد : السودان والوحدة في التنوع ، برلين الغربية ١٩٨٧ .

١٦ – كمال الجزولي : إضاءة سودانية ، الإنترنت .

١٧ – موسى السيد أحمد : دعوة لمراجعة اتفاقيات البترول وتعديلها ، الأيام ، ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٥

١٨ – مجلة النفط والغاز ، إصدار وزارة الطاقة ، سبتمبر ٢٠٠٤ ، مارس ٢٠٠٥م .

١٩ – منصور خالد : السودان والنفق المظلم ، دار إيدام للنشر ، لندن – مالطا ١٩٨٥ .

٢٠ – منصور خالد : بروتوكولات نيفاشا .. البدايات والمآلات ، الرأي العام : ١٥ / ٨ / ٢٠٠٤ .

٢١ – محمد علي جادين : اتفاقية قسمة الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية ، الأيام : ٤ - / ٣ / ٢٠٠٤ .

٢٢ – محمد سليمان محمد : السودان : صراع الموارد والهوية ، دار كامبردج ، ٢٠٠٠ .

٢٣ – موقع السودان من بترول أفريقيا ، مقال الصادق عوض بشير ، الأيام :

٢٥ /٣ /٢٠٠٣م.

الإنجليزيـة:

1- P. Collierand A. Hoefflet: Oil Democracies (2005).
2- The impact of oil development on the peace process in Sudan (Milan, September 17, 1999).
3- Amro Kamal Hamauda: Petroleum has been undergrnal in the Sudanese Darfur Region for a long period.
4- Asi Director: Sudan petroleum Wealth Raise Daubts About Washington Intentions (1 -2)
5- God, Oil 8 Country / ICG *مركز الأزمات الدولية



سيرة ذاتية

الاسم : عادل أحمد إبراهيم محمد.

تاريخ ومكان الميلاد : مواليد أم درمان عام ١٩٥٨م.

الحالة الاجتماعية : متزوج وأب لثلاثة أبناء.

المراحل التعليمية : تلقى تعليمه الأولي والأوسط بالخرطوم والثانوي بأم درمان.

المؤهل الأكاديمي:

- إدارة أعمال – الجامعة الأمريكية – القاهرة.
- دبلوم الدراسات التجارية / بريطانيا – لندن.

الخبرات:

- عمل رئيسا لقسم الحسابات – شركة الشيخ للملاحة والمراقبة المحدودة.
- محرراً في مجلة الدستور بالخرطوم والتي تصدر من لندن.
- مديراً لقسم العلاقات العامة والاتصال – الشركة السودانية الكويتية للاستثمار الخرطوم.
- باحثاً وإعلامياً ومديراً لمركز دانا كوم للخدمات الإعلامية (مركز أبحاث ومراسلات وخدمات صحفية).

***

تاج السر عثمان الحاج :

- تخرج في جامعة الخرطوم ، أبريل ١٩٧٨م .
- باحث ومهتم بتاريخ السودان الاجتماعي .
- كاتب صحفي ، وله عدة مقالات ودراسات منشورة في الصحف السودانية ومشارك في العديد من السمنارات وورش العمل .
- متزوج وأب لابن .

صدر له :

- تاريخ النوبة الاقتصادي – الاجتماعي (دار عزة ٢٠٠٣ م) .
- ملامح من تاريخ سلطنة دار فور الاجتماعي (دار عزة ٢٠٠١ م) .
- لمحات من تاريخ سلطنة الفونج الاجتماعي (مركز محمد عمر بشير ٢٠٠٤ م) .

تحت الطبع :

- الجذور التاريخية للتهميش في السودان .
- خصوصية تطور المرأة السودانية .
- الدولة السودانية : النشأة والخصائص .
- التاريخ الاجتماعي لفترة الحكم التركي في السودان .



الفهرس



مكتبة جزيرة الورد
القاهرة : ٤ ميـــدان حليــــم خلــــف بنــــك فيصـــــل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com